

جامعة 8 ماي 1945

قالممة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان

دور التوريد في تفعيل الأداء المالي للبنوك

التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2005-2012) وبنك دبي الإسلامي

(2004-2015)

إشراف الأستاذة:

الدكتورة/ عديلة مريميت

إعداد الطلبة:

إيمان بوسنة

فلة نجار

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"و قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

الحمد لله تعالى الذي أنار دربنا وأعاننا على إتمام هذا العمل

نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور،

ونخص بالذكر:

المشرفة الأستاذة الدكتورة مريمت عديلة على ملاحظاتها القيمة

وتوجيهاتها الدائمة،

إلى كل من قدم السند والدعم المعنويين،

إلى كل من أمدنا بالمساعدة أو النصح دون إستثناء.

I	شكر وتقدير.....
II	فهرس المحتويات.....
VI	قائمة الجداول والأشكال.....
(أ-هـ)	المقدمة العامة.....

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية التوريق

2	مقدمة الفصل.....
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التوريق.....
3	المطلب الأول: تطور عملية التوريق ودوافعه.....
3	أولاً: تطور التوريق.....
6	ثانياً: دوافع التوريق.....
7	المطلب الثاني: تعريف التوريق وأنواعه.....
7	أولاً: تعريف التوريق.....
8	ثانياً: أنواع التوريق.....
9	المطلب الثالث: أهداف ومقومات نجاح التوريق.....
10	أولاً: أهداف التوريق.....
11	ثانياً: مقومات نجاح التوريق.....
12	المبحث الثاني: ميكانيزمات عملية التوريق.....
12	المطلب الأول: ركائز عملية التوريق.....
12	أولاً: أطراف عملية التوريق.....
16	ثانياً: خطوات عملية التوريق.....
17	ثالثاً: الأساليب القانونية لنقل ملكية الأصول.....
18	المطلب الثاني: منتجات عملية التوريق.....
18	أولاً: منتجات التوريق الحقيقي.....
19	ثانياً: منتجات التوريق الإصطناعي.....
20	المطلب الثالث: تكاليف عملية التوريق.....
20	أولاً: معدل الإصدار.....
20	ثانياً: تكاليف المعاملات التي تتم مع مؤسسة التوريق.....
20	ثالثاً: تكاليف تحسين الجدارة الائتمانية.....

21	المبحث الثالث: تقييم منتجات التوريق.....
21	المطلب الأول: تحليل محفظة القروض المورقة.....
21	أولاً: سعر الفائدة.....
22	ثانياً: تاريخ الإستحقاق.....
22	ثالثاً: حجم محفظة الأوراق المالية.....
23	المطلب الثاني: الطرق الحسابية للتقييم.....
23	أولاً: تقدير التدفقات النقدية في غياب السداد المبكر.....
25	ثانياً: تقدير التدفقات النقدية في حالة السداد المبكر.....
26	المطلب الثالث: مزايا ومخاطر عملية التوريق وأساليب تقليلها.....
26	أولاً: مزايا التوريق.....
27	ثانياً: مخاطر التوريق.....
28	ثالثاً: أساليب التقليل من المخاطر.....
30	خاتمة الفصل.....

الفصل الثاني: تطبيق عملية التوريق في البنوك

32	مقدمة الفصل.....
33	المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول البنوك التجارية.....
33	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية.....
33	أولاً: نشأة البنوك التجارية.....
34	ثانياً: تعريف البنوك التجارية.....
35	المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وأنواعها.....
35	أولاً: خصائص البنوك التجارية.....
36	ثانياً: أنواع البنوك التجارية.....
38	المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك التجارية.....
38	أولاً: أهداف البنوك التجارية.....
38	ثانياً: وظائف البنوك التجارية.....
41	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك.....
41	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته.....

41	أولاً: مفهوم الأداء المالي.....
41	ثانياً: أهمية الأداء المالي.....
43	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....
43	أولاً: العوامل المنظمية.....
44	ثانياً: العوامل البيئية.....
44	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.....
44	أولاً: مؤشرات الربحية.....
45	ثانياً: مؤشرات السيولة.....
46	ثالثاً: مؤشرات ملاءة رأس المال.....
47	رابعاً: مؤشرات المردودية.....
50	المبحث الثالث: دور عملية التوريد في توفير السيولة وتسيير الميزانية.....
50	المطلب الأول: تعريف نسبة الملاءة (كوك) وحسابها.....
51	أولاً: الجوانب الأساسية لإتفاقية بازل I.....
52	ثانياً: كيفية حساب نسبة الملاءة.....
53	المطلب الثاني: تعديل نسبة كوك وتأثيرها على التوريد.....
53	أولاً: الحد الأدنى لرأس المال.....
53	ثانياً: مراجعة السلطات الرقابية.....
54	ثالثاً: ضوابط السوق.....
55	المطلب الثالث: التوريد وعلاقته بالسيولة.....
56	خاتمة الفصل.....

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2005-2012) وبنك دبي الإسلامي
(2015-2004)

58	مقدمة الفصل.....
59	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة حالة.....
59	المطلب الأول: مبررات إختيار مكان وفترة الدراسة.....
59	أولاً: مبررات إختيار البنك الوطني الجزائري.....
59	ثانياً: مبررات إختيار بنك دبي الإسلامي.....

60	ثالثا: مبررات إختيار فترة الدراسة.....
60	المطلب الثاني: منهج الدراسة التطبيقية.....
60	أولا: المنهج التاريخي.....
60	ثانيا: المنهج الوصفي التحليلي.....
61	ثالثا: المنهج الرياضي.....
61	المطلب الثالث : بيانات الدراسة التطبيقية ومصادرها.....
62	المبحث الثاني: تطبيق عملية التوريق في البنك الوطني الجزائري.....
62	المطلب الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري.....
62	أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري.....
63	ثانيا: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري.....
64	المطلب الثاني: حساب مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.....
64	أولا: مؤشرات الربحية.....
65	ثانيا: مؤشرات السيولة.....
67	ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال.....
69	رابعا: مؤشرات المردودية.....
72	المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج.....
73	المبحث الثالث: تطبيق عملية التوريق في بنك دبي الإسلامي 2004-2015.....
73	المطلب الأول: تقديم عام لبنك دبي الإسلامي.....
74	المطلب الثاني: حساب مؤشرات الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي.....
74	أولا: مؤشرات الربحية.....
76	ثانيا: مؤشرات السيولة.....
78	ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال.....
80	رابعا: مؤشرات المردودية.....
84	المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج.....
86	خاتمة الفصل.....
88	الخاتمة العامة.....
92	قائمة المراجع.....
99	الملاحق.....

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	مؤشرات تقييم الأداء المالي	1-2
64	تطور معدل العائد على الأموال الخاصة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2005	1-3
65	تطور هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2005	2-3
66	تطور نسبة الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012	3-3
67	تطور نسبة السيولة القانونية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012	4-3
68	تطور نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2005	5-3
69	تطور نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012	6-3
70	تطور نسبة المصاريف الذاتية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012	7-3
70	تطور نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012	8-3
71	تطور نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012	9-3
75	تطور معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015	10-3
76	تطور هامش الربح لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015	11-3
77	تطور نسبة الإحتياطي القانوني لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015	12-3
78	تطور نسبة السيولة القانونية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015	13-3

قائمة الجداول والأشكال

79	تطور نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2004	14-3
80	تطور نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2004	15-3
81	تطور نسبة المصاريف الذاتية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015	16-3
82	تطور نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2004	17-3
83	تطور نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2004	18-3

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	أطراف عملية التوريق وإجراءاته	1-1
25	رأس المال المتبقي من قروض الرهونات العقارية	2-1
54	الأركان الأساسية لإتفاقية بازل (2)	2-2

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية. وإستحداث أدوات مالية جديدة، وإنتتاح الأسواق المالية بعضها على بعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة، حيث أصبحت الإبتكارات المالية المستحدثة في إقتصاديات هذه الدول صبغة سائدة لأسواقها المالية، وعرفت في العمل المالي بالهندسة المالية، والتي إتفق على أن مجالها التصميم والتطوير لأدوات وآليات مبتكرة لصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل.

تعتبر عملية التوريق من أهم تقنيات الهندسة المالية والتي أحدثت ثورة في أسواق المال العالمية في سبعينات القرن الماضي، وقد برزت أولى معالمها في البورصات المالية الأمريكية حيث كان غرضها حل مشكلة القروض الإسكانية العقارية ثم تحولت إلأداة للوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال، لتنتشر عملية التوريق فيما بعد إلى أوروبا وخاصة في بريطانيا وفرنسا ثم إلى كندا وأستراليا والسويد وغيرها من الدول، ولم يقتصر إعتداد التوريق على هذه الدول فقط، بل إمتد إلى بعض الدول النامية والعربية أين شهد توسعا كبيرا في أسواق الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي التي تشهد وفرة عقارية ضخمة، كما إعتبر توريق القروض الرهنية في الجزائر ضرورة حتمية وكذا شرط أساسي من أجل تدعيم إستراتيجية الحكومة المتعلقة بتطوير الوساطة المالية الموجهة لتمويل السكن ومتابعة تطوره.

إشكالية الدراسة:

إن إعتداد البنوك على عملية التوريق يمكنها من الإستفادة من عدة مزايا كتقليل المخاطر وذلك بتحويلها لأطراف أخرى وكذا تعزيز قدرتها على الوفاء بمتطلبات معايير كفاية رأس المال، لكن بالرغم من ذلك فإن هذه العملية تحوي كذلك العديد من المساوئ والتي قد تؤثر سلبا في الأنظمة المصرفية وأدائها، ومن هذا المنطلق يصاغ التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير عملية التوريق على الأداء المالي للبنوك؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما المقصود بعملية التوريق؟ وكيف يتم؟
- ✓ هل تطبيق التوريق من شأنه أن يخلق تكاليف إضافية تثقل عبء البنك؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن أن يساهم التوريق في إنتشال البنوك من مأزق السيولة، ومنه تحسين الأداء المالي لها؟
- ✓ ماهو أثر التوريق على الأداء المالي لكلا من البنك الوطني الجزائري وبنك دبي الإسلامي؟

فرضيات الدراسة:

إعتقادا على الخلفية النظرية، وخدمة للإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

✓ التوريق هو عملية تسييل الأصول المالية، من خلال تسنيد الحقوق المالية غير القابلة للتداول وجعلها متداولة في بورصة الأوراق المالية، ويتم ذلك من خلال التنازل عن هذه الأصول لمؤسسة مالية منشأة لهذا الغرض، لتقوم هذه الأخيرة بتسييلها.

✓ يجنب التوريق البنوك تحمل العديد من التكاليف التي من شأنها أن تثقل ميزانيتها، بإعتبارها أداة تمويلية حديثة.

✓ يعتبر التوريق وسيلة جيدة تساعد البنوك على توفير السيولة، وتحسين هيكلها التمويلي عن طريق تحويل الإلتزامات قصيرة الأجل إلى إلتزامات طويلة ومتوسطة.

✓ للتوريق أثر إيجابي على الأداء المالي لكلا البنكين محل الدراسة بإعتبارها أداة من أدوات الإبتكار المالي الحديثة وأسلوب جيد للتقليل من المخاطر.

أهمية الدراسة:

أصبح التوريق من أهم وأبرز دعائم الإصلاح في المنظومة المصرفية، فهو عبارة عن ميكانيزم مالي تستطيع بموجبه البنوك سحب جزء من أصولها المالية غير القابلة للتداول (القروض) من ميزانيتها، والتنازل عنها لمؤسسة مالية منشأة لهذا الغرض.

تكمن أهمية التوريق في قدرته على توفير السيولة الآنية بأقل تكلفة وكذا العمل على تلبية حاجة المؤسسات المالية لتحسين ميزانيتها وربحيتها، ويتم ذلك من خلال عمليات بيع الديون والتوسع في العمليات خارج الميزانية والتي لا تؤثر على بنود هذه الأخيرة، وبالتالي يعد بديلا مناسباً يسمح بتدوير جزء من الأصول السائلة الناجمة عن توريق أصوله غير السائلة الضامنة لديونه لدى الغير دون أن يحتم ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانية البنك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة غايات منها:

✓ التعريف بتقنية التوريق ومختلف منتجاتها وميكانيزماتها.

✓ تحديد أهم وأبرز العوامل المؤثرة على محفظة القروض المورقة للبنوك.

✓ إبراز أهم التقنيات المعتمدة للتخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بالتوريق.

✓ التعريف بالأداء المالي وأهم مؤشرات قياسه بالنسبة للبنوك.

✓ محاولة إسقاط الجانب النظري للتوريق على كلا البنكين محل الدراسة.

المناهج المتبعة وأدوات جمع وتحليل البيانات:

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة البحث، مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، تستدعي ضرورة المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية المعروفة في العلوم الإنسانية وقد تم الإعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي للوقوف عند أبرز التطورات التاريخية التي شهدتها التوريق عالميا بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وكذا مراحل نشأة البنوك. كما تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بمختلف الجوانب الأساسية للتوريق والكشف عن ميكانيزماته، وكذا للتعريف بالبنوك وخصائصها وإنعكاس عملية التوريق على نشاط هذه الأخيرة، بالإضافة إلى المنهج الرياضي التحليلي لحساب مختلف مؤشرات الأداء المالي وتحليلها، بغرض المقارنة بين الفترات الزمنية السابقة واللاحقة لسنة إعتماد التوريق بالنسبة للبنكين محل الدراسة. أما النماذج الرياضية والأدوات الإحصائية فقد تمت الإستعانة بها لتشكيل البيانات العددية والجداول ومختلف النسب المالية لتقييم أداء البنوك.

أما فيما يخص أدوات جمع البيانات فقد تم الإعتماد على الزيارة الميدانية للبنك الوطني الجزائري وكذا القوائم المالية للبنكين المتوفرة في الموقع الرسمي لكلاهما، بالإضافة لمؤشرات الأداء المالي.

الدراسات السابقة:

من أجل إعطاء صورة واضحة للمفاهيم التي تستند عليها الدراسة الحالية، ولتوضيح الجوانب الأساسية لموضوعنا. تمت الإستعانة بالدراسات السابقة والتي تخدم موضوع الدراسة، ولها علاقة به. ومن هذه الدراسات ما يلي:

✓ دراسة براضية حكيم (2010-2011):

تناولت هذه الدراسة دور التصكيك في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، أين توصلت إلى أن عمليات التصكيك الإسلامي تفتح أمام البنوك الإسلامية آفاقا إستراتيجية واسعة من شأنها تذليل العديد من العقبات، فهي تعمل على حل مشكلة السيولة من خلال تقديمها أصولا قابلة للتسييل بسرعة وبأقل تكلفة. وفي نفس الوقت تشكل فرصا إستثمارية ملائمة لتوظيف الفوائض النقدية، من خلال دراسة تجربة كلا من السودان وماليزيا في مجال التصكيك الإسلامي.

✓ دراسة سليمان ناصر (2007):

الدراسة تمحورت حول إعتماد التوريق كأداة مالية لمواجهة مخاطر السيولة في البنوك. حيث توصل الباحث من خلالها إلى أن تقنية التوريق تعتبر أداة مالية حديثة لإدارة مخاطر تجميد الأموال ونقص السيولة في البنوك والمؤسسات المالية، كما أن التوريق لا بد وأن يستوفي بعض الشروط والمتطلبات لنجاحه. فبالنسبة للحالة الجزائرية تبقى عملية توريق القروض العقارية وإنشاء مؤسسة خاصة بذلك تجربة واعدة، إلا أنها بحاجة إلى الكثير من الترشيد وتتطلب توفير أهم مستلزمات هذه العملية، وهي السوق المالية النشطة والوسطاء الفاعلين في هذه السوق.

✓ دراسة فريدة عواشم (2008):

إهتمت هذه الدراسة بجانب توريق ديون الرهن العقاري، حيث توصلت الباحثة إلى أن التوريق يعتبر إبتكار رئيسي في النظام المالي للبلد والذي يحتاج إلى نظام قانوني مرن جدا، وقد إستمد شهرته ونجاحه من أمريكا.

كما توصلت إلى أن السوق المالي الجزائري على الرغم من التقدم الصغير لا يزال في مراحله الأولى ولا يؤدي دوره في التمويل المباشر ولذلك فإن إستخدام تقنيات جديدة مثل إدارة التوريد، يبدو الأكثر أهمية في إنتعاش هذا السوق ولكن أيضا لتطوير سوق الرهن الوطني والذي لسوء الحظ لا يزال في مراحله الجنينية.

التوثيق العلمي:

البحث المكتبي للقيام بدراسة شاملة ومعقدة حول دور التوريد في تفعيل الأداء المالي للبنوك حيث تم الإعتماد على مجموعة من المراجع أهمها الكتب باللغتين العربية والفرنسية، المذكرات باللغتين أيضا، بالإضافة إلى المقالات المنشورة في مختلف المجالات، الملتقيات ومواقع الأنترنت.

الزيارة الميدانية للبنك الوطني الجزائري، للحصول على المعطيات والقوائم المالية الخاصة به خلال فترة الدراسة.

أما فيما تعلق ببنك دبي الإسلامي فقد تم الحصول على التقارير السنوية التي تخدم فترة الدراسة من الموقع الرسمي.

المصطلحات الأساسية:

- ✓ البنوك التجارية: مؤسسة مالية متخصصة، وظيفتها الرئيسية الوساطة المالية وتهدف إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع.
- ✓ التوريد: تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة، من خلال إصدار أوراق مالية وبذلك فهو يجنب المؤسسات من الاقتراض المباشر.
- ✓ الأداء المالي: عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمؤسسة، وتحديد الكيفية التي أديرت بها مواردها خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ السيولة: مقدرة الشركة في الحصول على النقد، تقيس نسب السيولة القدرة على سداد الإلتزامات عند أجل إستحقاقها.
- ✓ الربحية: العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم الأعمال الخاص بها، بحيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة.
- ✓ كفاية رأس المال: هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وتعتبر أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد إلتزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

تناول الفصل الأول الإطار النظري لعملية التوريد، حيث خصص المبحث الأول للمفاهيم الأساسية حول التوريد، والثاني لدراسة ميكانيزماته، أما المبحث الثالث فقد تم فيه تقييم منتجات التوريد.

الفصل الثاني جاء بعنوان تطبيق عملية التوريق في البنوك، وقد تمت دراسته وفق ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول بعنوان إطار مفاهيمي حول البنوك، وعالج المبحث الثاني تقييم الأداء المالي للبنوك، أما المبحث الثالث فإهتم بدور عملية التوريق في توفير السيولة وتسيير الميزانية.

وإستكمالا للخلفية النظرية لموضوع البحث فسيخصص الفصل الثالث لدراسة واقع وآلية تطبيق التوريق على كلا من البنك الوطني الجزائري وبنك دبي الإسلامي، من أجل ذلك قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث، أولها الإجراءات المنهجية لدراسة حالة، ثانيها تطبيق عملية التوريق على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012، أما المبحث الأخير فقد خصص لتطبيق عملية التوريق في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

صعوبات البحث:

أحاطت بالبحث عدة صعوبات، ففي الجانب النظري تعددت وتمثلت أبرزها في ندرة المراجع خاصة العربية منها، أما فيما تعلق بالجانب التطبيقي تمثلت أهمها في صعوبة بل وإستحالة الحصول على بيانات رقمية تخدم البحث بشكل مباشر نظرا لسرية العمل المصرفي.

الفصل الأول: الإطار النظري

لعملية التوريث

مقدمة الفصل:

شهدت أسواق التمويل الدولية منذ بداية الثمانينات تغيرات جوهرية في وسائل وأدوات التمويل حيث تحولت من صيغة القرض المصرفي إلى صيغة الأوراق المالية وخاصة الأسهم والسندات . ومن ثم اللجوء إلى التوريق كأحد الابتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل، حيث أصبح ضرورة تطلبتها التطورات التي شهدتها المجال المالي والمصرفي محليا ودوليا. ويعمل التوريق على تحويل القروض من قروض مباشرة إلى أوراق مديونية متنوعة لاسيما السندات، ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون الشركات أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي (وهو البنك) إلى مقرضين آخرين (مشترو الأوراق المالية).

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التوريق

يعد التوريق إبتكار نوعي في الأدوات المالية، ظهر في السبعينات، وكان له دور مهم في تطور الأسواق المالية العالمية والهندسة المالية، إلا أن المبدأ الذي يقوم عليه معروف منذ القدم، ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على تاريخ التوريق، مفهومه، أنواعه، ومقومات نجاحه.

المطلب الأول: تطور عملية التوريق

سيتم توضيح أهم المراحل التي مر بها التوريق منذ بداية إستعماله في الو.م.أ إلى غاية إنتشاره عبر مختلف دول العالم.

أولاً: تطور عملية التوريق

تعد الو.م.أ أول بلد ظهر به التوريق، وهذا الأخير إرتبط إرتباطاً وثيقاً بوضعية النظام البنكي وسوق الرهن العقاري¹.

1. نشأة وتطور التوريق:

برزت ظاهرة التوريق بشكل خاص مع بداية السبعينات في الو.م.أ في إطار ما يعرف بالهندسة المالية*، وكان ذلك مع نمو سوق الرهن العقاري، إلا أنه تم التعامل بهذه التقنية قبل السبعينات كوسيلة لحل مشكلة التمويل طويل الأجل بصفة عامة وتمويل قطاع السكن بصفة خاصة، حيث أن هذا الأخير يتطلب إمكانيات تمويلية مرتفعة عجزت البنوك عن تلبيتها نظراً لطبيعة مواردها المالية التي يغلب عليها الطابع قصير الأجل هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قطاع السكن يحتل أهمية كبيرة في تنشيط وتفعيل حركة الاقتصاد الوطني، ولذلك فقد تم إنشاء مؤسسة سميت بالبنك الفيدرالي لتمويل السكن في الو.م.أ سنة 1930، حيث تعمل المؤسسة على نظام التسهيلات المالية الذي يقوم على أساس توفير الأموال اللازمة من أجل وضعها تحت تصرف السوق العقارية الإبتدائية، ويتم ذلك عن طريق خلق مؤسسات مالية متخصصة تقوم بإصدار سندات في السوق المالية بحيث تستعمل مواردها في إعادة تمويل المحافظ المالية المقدمة من طرف البنوك العقارية أو التجارية، وفي عام 1934 تم سن القانون الوطني للإسكان بالو.م.أ، مما ترتب عليه تأسيس الإدارة الفيدرالية للإسكان، وقد سمح هذا القانون بالتأمين على ديون الرهن العقاري الصادرة عن مقترضين غير حكوميين، كما سمح بتأسيس الهيئة الوطنية للرهن العقاري بواشنطن عام 1938 وهي تعتبر أول مؤسسة مالية متخصصة في إعادة تمويل الرهن العقاري في الو.م.أ كنموذج متطور لتمويل السكن.

¹ عمر طالب وعبد الحميد غوني، "إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية والمصرفية"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد الثاني، الدنمارك،

2011، ص. 8، تاريخ الاطلاع: 20/10/2015، من الموقع: <http://www.almaktabah.net/vb/Showthread=783>

* الهندسة المالية: هي تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال.

وطبقا للتعديلات التي أجريت على القانون عام 1968، فقد تم فصل هذه الهيئة إلى الهيئة الوطنية الفدرالية للرهن العقاري وعرفت ب"فاني ماي"، و الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري "جيني ماي". حيث أن "جيني ماي" هي مؤسسة مملوكة بالكامل للحكومة الأمريكية، تعمل على دعم التوسع في توفير الإسكان بأمريكا، من خلال توفير أدوات مالية تتمثل في الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية، و المؤسسة لا تقوم بإقراض المال من أجل إستخدامه في الرهن العقاري، وإنما تقوم بدور الضامن لهذه الأوراق التي تصدرها عمليا المؤسسات المعتمدة والحاصلة على موافقة "جيني ماي" لممارسة هذا النشاط، والأصول العقارية المرهونة مؤمن عليها بدورها من طرف إدارة الإسكان الفيدرالية، وعليه فإن هذه الأوراق المالية معززة إئتمانيا من طرف الحكومة الأمريكية وحاملة ضمانا صريحا من طرف مؤسسة "جيني ماي"، مما يجعلها تمنح المستثمر إحساسا بالثقة بأن الأقساط المستحقة الدفع على الرهن العقاري ستسوى في موعدها.

أما مؤسسة "فاني ماي" فهي مؤسسة شبه حكومية، إذ أنها مملوكة وتدار كمؤسسة خاصة، وتخضع للقواعد التنظيمية لوزارة الإسكان والتنمية العمرانية الأمريكية ووزارة المالية الأمريكية والشهادات التي تصدرها هذه المؤسسة تضمن سداد الفائدة وأصل الدين في الموعد المحدد، إلا أن هذا الضمان تدعمه أيضا الحكومة الأمريكية بشكل ضمني.

تعد كل من "جيني ماي" و"فاني ماي" أول مؤسستين متخصصتين في مجال ضمان الرهن العقاري وإصدار الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية من الدرجة الأولى، وذلك بعد شراء قروض الرهن العقاري من البنوك التجارية والمؤسسات الإقتصادية وبنوك الرهن العقاري والمقرضين الأوليين، ثم تقوم بحفظها في محافظها الخاصة أوبيعها للمستثمرين عن طريق إصدار الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية والتي تعتبر من أولى منتجات التوريق، و التي تدعم السوق الثانوي للرهن العقاري.

وفي سنة 1970 قامت الحكومة الأمريكية بإنشاء مؤسسة جديدة بموجب إمتياز من الكونغرس الأمريكي تتعامل بالقروض العقارية في السوق الثانوية، هي مؤسسة رهونات القروض الداخلية الفدرالية، وعرفت بمؤسسة "فريدي ماك"، حيث كان الهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو شراء القروض العقارية التي تصدرها مؤسسات الإذخار في الو.م.أ، وتعمل المؤسسة عند شراء القروض وفقا لبرنامجين، الأول يتعلق بالضمانات المقدمة بخصوص جدول مدفوعات سداد الفائدة وأصل القرض في المواعيد المحددة، وهو البرنامج الذي يحمل التصنيف الذهبي. أما الثاني فيتعلق بالضمانات التي تعزز شهادات مؤسسة "فريدي ماك" المعيارية والتي تشمل مدفوعات الفائدة والمدفوعات النهائية لأصل القرض في وقتها¹.

¹فؤاد محمد أحمد حسين، "الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها"، الدورة التاسعة عشر لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة،

أيام 26-30 أبريل 2009، ص. 6، تاريخ الإطلاع: 2016/01/27، من الموقع:

<http://www.iefpedia.com/.../d8a7d984d8b5d983d988d983-d8a7//>

وقد بدأت مؤسسة "فريدي ماك" سنة 1970 بإصدار الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية، وفي سنة 1975 شرعت كذلك في إصدار السندات المضمونة برهونات عقارية من الدرجة الأولى، ليتم خلق جو من المنافسة على مستوى السوق الثانوية لتداول المحافظ العقارية.

مما تقدم يتضح بأن التوريق في بدايته كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالرهن العقاري إلى درجة أنه كان يعرف بالتوريق العقاري، وكان الهدف منه هو حل أزمة السكن في الو.م.أ من خلال مساعدة البنوك و المؤسسات المالية على التخلص من قروض الإسكان غير السائلة لتتمكن من منح تمويلات جديدة لغايات الإسكان.

2. ظهور التوريق عالمياً:

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، ظهرت أزمة المديونية الخارجية العالمية في معظم الدول النامية، حيث بدأ تعثر هذه الدول في دفع ديونها وفوائدها في مواعيد إستحقاقها، وكحل لهذه المشكلة تم إقتراح تحويل الديون الخارجية إلى سندات موقرة أي إلى أوراق مالية، وأول الدول التي قامت بتوريق ديونها هي المكسيك حيث قامت بمبادلة القسم الأكبر من ديونها بسندات ضمنيتها الخزينة الأمريكية مقابل إلتزام المكسيك بتنفيذ برنامج إصلاح إقتصادي متفق عليه.

ومنذ منتصف الثمانينات لم يعد إستعمال التوريق مقتصرًا على الو.م.أ بل إنتشر في مختلف دول العالم ولم يبقى مرتبطاً بالقروض المضمونة برهون عقارية والديون الخارجية، وإنما إمتد ليشمل مجالات أخرى مثل قروض السيارات، الديون المرتبطة ببطاقات الإئتمان، تأجير المعدات وغيرها.

وقد مكنت عملية التوريق من تحقيق الإندماج بين أسواق الإئتمان وأسواق رأس المال لأنها أزالّت الحدود بين القروض المصرفية والأوراق المالية¹.

3. ظهور التوريق في الجزائر:

إن ظهور التوريق في الجزائر والذي عرف بنظام إعادة التمويل الرهني كان نتيجة لظهور الأزمة الحادة للسكن التي عرفت الجزائر في النصف الثاني من التسعينات، والعجز الكبير في التمويل العقاري الذي كان مسيراً بصورة كلية من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، ونتيجة لعدم قدرة هذا الأخير على تلبية الطلب المتزايد لعدد الوحدات السكنية، فقد كان من الضروري التفكير في حلول عملية ناجعة من أجل الخروج من هذه المعضلة خاصة وأن تمويل القطاع العقاري يشكل عبء كبير على ميزانية الدولة من جهة، ويمثل خطر بالنسبة للبنوك من جهة أخرى. ولذلك وبعد قيام السلطات بالبحث والدراسة تم التوصل إلى حل يقضي بخلق مؤسسات مالية متخصصة في القروض الرهنية طويلة الأجل، فجاء إنشاء كلا من مؤسسة إعادة التمويل الرهني (SRH) التي تمثل مؤسسة التوريق، ومؤسسة ضمان القرض العقاري (SGCI)،

¹ Cairo & Alexandria stock exchange, " Asset Backed Securities", p.p. 3-4, date de consultation: 22/12/2015, du site: http://www.egx.com.eg/pdf/Asset.backed_Securities.pdf/ .

وكان ذلك في سنة 1997 بهدف تيسير شروط الإقراض السكني وحل معضلة السكن التي تعتبر قضية ذات أهمية قصوى، سواء على المستوى الاجتماعي أو الإقتصادي¹.

ثانيا: دوافع التوريق

تتم عملية التوريق عن طريق مؤسسات مالية تسعى لتحرر من قيود الميزانية العامة والقواعد المحاسبية التي تلزم تلك المؤسسات بمبدأ كفاية رأس المال والتحرري عن الديون المشكوك فيها، مما يقلل من نسبة الربح التي تحصل عليها البنوك ويعرقل سير دورة رأس المال ونشاط التمويل التجاري للبنوك بصفة عامة.

تسعى البنوك للبحث عن طرق لتشغيل رؤوس الأموال المعطلة للحصول على نسب من الربح تمكنها من تغطية الإلتزامات المالية وتوسيع حجم أعمالها، ويتم ذلك عن طريق توريق الأصول الضامنة لأصول سائلة، والذي يعرف بإعادة تدوير الأصول السائلة، ويعمل ذلك على تقليل المخاطر التي قد تحدث في ميزانية البنك، دون الحاجة لمخصصات مناظرة لتلك الأصول في الميزانية العامة.

إلى جانب ذلك توجد عدة دوافع لعملية التوريق منها²:

- يساعد على زيادة المعلومات الخاصة بالقطاعات الإقتصادية المراد الإستثمار فيها.
- توفير العملات الأجنبية عند القيام بعملية التوريق في مؤسسات دولية أو بورصات عالمية.
- إمكانية إعادة توظيف الأموال عن طريق تحويل الأصول الضامنة إلى أموال سائلة يمكنها من رفع كفاءة الدورة المالية.
- تقليل المخاطر المالية على المستثمرين وخلق فرص أكثر لإستخدام الديون الراكدة.
- توفير العملات الأجنبية في حالة إصدار المؤسسات لسندات تتعلق بالعاملين بالخارج، أوقيام مؤسسات بإرسال العمالة للخارج، وفي تلك الحالة يتم إصدار السندات بين الدول وتسهيل التعامل ببطاقات الإئتمان لصرف المرتبات.
- يساعد التوريق على إشتراك عدة مؤسسات في عمليات الإقراض والتعامل في السوق المالية، وعن طريق الإجراءات المطلوبة لإتمام إصدار السندات يزداد كم المعلومات المتبادلة مما يحقق نوعا من الشفافية وتحسين البنية المعلوماتية للسوق المالية.

¹ عمر طالب وعبد الحميد غوفي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 16-17.

² "دوافع عملية التوريق"، أكاديمية الفوركس، موسوعة العلوم والتكنولوجيا، ص. 13، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، من الموقع: http://forexacademyforall.blogspot.com/2013/08/blog-post_4162.html/.

المطلب الثاني: تعريف التوريق وأنواعه

اختلفت المفاهيم المرتبطة بالتوريق وتعددت أنواعه نظرا لإختلاف الآراء حوله.

أولا: تعريف التوريق

ظهرت تعاريف كثيرة لعملية التوريق، يدور مفهومها ما بين التركيز على مزايا التوريق أو مخاطره الائتمانية، أو الإهتمام بأطرافه، أو بالمستثمرين... الخ.

يعرف التوريق على أنه عملية تسهيل الأصول المالية، وذلك على المدى القصير والمتوسط، والطويل، ويعتبر أحيانا حزمة التمويل التي تسمح للمؤسسة الإقتصادية بتحسين السيولة في ميزانيتها العامة¹.

كما يمكن القول أن التوريق أداة من أدوات الهندسة المالية لمعالجة المديونيات المتعثرة وتشجيع الإقراض العقاري، أو بمعنى آخر تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة قابلة للتداول، وهو خليط لقوتين هامتين في عالم المال اليوم هما التمويل الهيكلي وأسواق رأس المال على إعتبار أنه يؤدي إلى التمويل الهيكلي.

وتعرف عملية التوريق على أنها أحد الأنشطة المالية المستحدثة، التي يمكن عن طريقها لإحدى المؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية أن تقوم بتحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول إلى مؤسسة متخصصة ذات غرض خاص (مؤسسة التوريق) بهدف إصدار أوراق مالية جديدة، مقابل أن تكون هذه الحقوق المالية قابلة للتداول².

كما أن التوريق يعتبر عملية خلق أصول جديدة من خلال تسنيد الحقوق المالية غير القابلة للتداول وتحويلها إلى أدوات مالية قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية، معززة بالضمانات التي هي أصلا مخصصة للديون الأصلية محل التوريق³.

ومما سبق يتضح أن عملية التوريق تؤدي إلى تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة، من خلال إصدار أوراق مالية وبذلك فهو يجنب المؤسسات من الإقتراض المباشر، كما أن التوريق يرتبط إرتباطا وثيقا بالرهن العقاري وهو ما ينطق به التطور التاريخي لفكرة التوريق خاصة لحل أزمة الإسكان في الو.م.أ، إلا أن العملية إنتشرت بعد ذلك في دول مختلفة من العالم، ولم يعد التوريق يقتصر على القروض المضمونة برهونات عقارية وإنما إمتدت إلى مجالات أخرى.

¹ Abdelkader Beltas, " La titrisation (Instrument efficace pour la gestion du risque du crédit bancaire)", Maison d'édition, legende, Alger, 2007, p. 13.

² محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، "بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 315.

³ مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001، ص. 237.

ثانيا: أنواع التوريق

هناك عدة أنواع للتوريق تختلف باختلاف معايير تصنيفه.

1. التصنيف بحسب نوع الأصول محل التوريق ويقسم إلى الأنواع التالية¹:

أ. توريق الديون: وهذا النوع هو المقصود غالبا بعملية التوريق لأنه الأكثر شيوعا، ويمتصاه تقوم مؤسسة متخصصة في التمويل بتجميع ديونها المتجانسة في محفظة مالية واحدة تمثل محفظة التوريق، ثم تتولى بنفسها أو عن طريق مؤسسة التوريق إصدار سندات أو أوراق مالية على أساسها، وتطرحها على جمهور المستثمرين للإكتتاب فيها، مما يمكنها من تحويل حقوقها الآجلة غير السائلة إلى أصول عاجلة سائلة.

ب. توريق الدخل: بمقتضى هذا النوع تقوم بعض المؤسسات بتوريق بعض دخولها التي ستحققها في المستقبل، بنفسها أو عن طريق مؤسسة التوريق وذلك بنفس طريقة توريق الديون، هذا النوع مطبق في الو.م.أ، حيث تقوم أداة المرور مثلا في نيويورك بتقدير المخالفات المرورية التي ستحققها خلال العام القادم اعتمادا على حصيلة العام الحالي، ثم تقوم بتوريقها وبيعها للجمهور لتحصل بذلك على إيرادات العام القادم خلال السنة الحالية، وتتفادى بذلك مخاطر وتكاليف الإقراض من البنوك.

ج. توريق الأصول: أي الأصول الأخرى المدرة للدخل غير الديون وتم إستحداثه من طرف المؤسسات المالية الإسلامية لتوريق الصكوك غير الربوية، حيث تقوم المؤسسة مباشرة أو عن طريق مؤسسة التوريق بطرح سندات قابلة للتداول بقيمة بعض أصولها المدرة للدخل، وتطرحها للجمهور للإكتتاب فيها، ثم تستأجرها منهم تأجيرا تمويليا، ليحصل حملة السندات على أقساط الإجارة كعائد على سنداتهم مخصوما منها عمولة متفق عليها تستحقها نظير إدارتها لذلك، ثم تقوم المؤسسة بإستهلاك هذه السندات بشراء جزء من قيمتها بصفة دورية لتعود ملكيتها إليها مرة أخرى في نهاية المدة.

2. التصنيف بحسب الضمانات فحسب هذا التصنيف يتم تقسيم التوريق إلى الأنواع التالية²:

أ. التوريق بضمان أصول ثابتة: مثل توريق ديون التمويل العقاري، الذي يتم فيه رهن العقار للمقرض للحصول على القرض، وينتقل قانونا بالتوريق عند إتباع طريقة حوالة الحق، أو إتفاقا في طريقة التجديد.

ب. التوريق بضمان متحصلات آجلة: وذلك في حالة الديون التي لا يقدم المدين فيها ضمانات عينية، مثل ديون بطاقات الإئتمان والديون الإستهلاكية.

¹ مريم سررامة، "دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2011-2012، ص.ص. 80-83، من الموقع:

<http://www.chourok.net/vb/showthread.php?t=5837>

² جمال الدين خاسف، "فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية"، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص. 7.

ج. التوريق بضمان حكومي: وذلك في حالة ضمان جهة حكومية لمقترض ما، أو تكون هي نفسها المدين، فيكون القرض مضمون السداد من الموازنة العامة للدولة.

3. التصنيف بحسب المدة، بالإعتماد على هذا التصنيف يمكن تقسيم التوريق إلى الأنواع التالية¹:

أ. التوريق قصير الأجل: يمكن المؤسسات من الحصول على التمويل لفترات تقل عن سنة واحدة، وذلك من خلال بيع محفظة من الأصول إلى مؤسسة التوريق، والتي تقوم بدورها بإصدار أوراق مالية قصيرة الأجل تمكنها من إعادة تمويل نفسها ومن أهم هذه الأوراق، الأوراق التجارية بالأصول (ABCP).

ب. التوريق متوسط وطويل الأجل: يمكن المؤسسات من الحصول على التمويل لفترات تزيد عن السنة، ويتعلق أساسا بتوريق أصول مؤسسات الإئتمان ومؤسسات التأمين، ومن أشهر منتجاته الأوراق المالية المضمونة بالأصول (ABS).

4. التصنيف بحسب طبيعة التوريق، فحسب هذا التصنيف يتم تقسيم التوريق إلى الأنواع التالية²:

أ. التوريق الكلاسيكي: يعرف كذلك بالتوريق خارج الميزانية، وفيه تقوم المؤسسة البادئة بالتوريق بجمع القروض الراغبة في توريقها في محفظة مالية متجانسة، ثم تقوم ببيعها وتحويل جميع الحقوق والأخطار المرتبطة بها إلى مؤسسة التوريق التي تقوم بتصنيفها في شكل شرائح، وذلك بحسب المخاطر المرتبطة بكل منها، ثم تقوم بإصدار أوراق مالية تطرحها على المستثمرين، على أن تسدد لهم حقوقهم (الفوائد ورأس المال) من خلال التدفقات النقدية للأصول المتنازل عنها (الديون) كما أنها تقوم بتسديد قيمة المحفظة المالية المتنازل عنها من خلال عوائد الإصدار.

ب. التوريق الإصطناعي: يعرف كذلك بالتوريق داخل الميزانية، وفي هذا النوع من التوريق لا يتم إخراج القروض وضماناتها من ميزانية المؤسسة البادئة بالتوريق، وإنما يتم تحويل المخاطر المرتبطة بها فقط إلى مؤسسة التوريق، ولذلك فهو يعتبر تقنية لتسيير الميزانية تسمح للمؤسسات التي ليست بحاجة إلى السيولة أن تتخلص من المخاطر المرتبطة بأصولها دون الحاجة إلى التنازل عنها كلياً، ويتم ذلك من خلال قيام المؤسسة البادئة للتوريق بشراء الحماية من شركة التوريق مقابل دفع رسم الحماية، وتقوم هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية بقيمة محفظة التغطية وتمثل هذه الأوراق في المشتقات الإئتمانية، التي تعتبر وسائل للحماية.

المطلب الثالث: أهداف ومقومات نجاح التوريق

تلجأ المؤسسات المالية إلى عملية التوريق لتخفيف مجموعة من الأهداف، وذلك بعد توفر مجموعة من الشروط التي تضمن نجاح هذه العملية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق لأهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال عملية التوريق وأهم مقومات نجاحها.

¹ Thierry Granier, Corryne Jaffaux, " La titrisation aspects Juridique et financier", paris, Zémé edition, 2004, p. 47.

² Abdelkader Beltas, op.cit, p. 28.

أولاً: أهداف التوريق

يتلخص السبب الرئيسي للجوء المؤسسات إلى تبني تقنية التوريق في سماح هذه الأخيرة بتغطية أحد أهم الأهداف الإستراتيجية، والمتمثل في تدوير جزء من الأصول السائلة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مجموعة أساسية من الأهداف الأخرى والتي يمكن تقسيمها إلى أهداف إقتصادية وأخرى رقابية.

1. أهداف إقتصادية، تتمثل هذه الأهداف أساساً في¹:

- خفض مخاطر التمويل ويتم ذلك عن طريق قيام التوريق بعزل هذه المخاطر من خلال قيام الممولين بشراء مجموعة من الديون في قطاع معين للبيع بالتجزئة.
- خفض تكلفة الإقتراض بالتوريق حيث يوفر تمويل بأقل تكلفة وبالتالي عائد ومردود أعلى قياساً بطرق التمويل التقليدية.

- تلبية حاجة المؤسسات المالية والمؤسسات لتحسين ميزانيتها وربحيتها، ويتم ذلك من خلال عمليات بيع الديون والتوسع في العمليات خارج الميزانية والتي لا تؤثر على البنود داخل الميزانية، وتحقق ربحية أعلى من الأنشطة العادية وكذلك لا تحتاج من الناحية العملية إلى زيادة في مصادر التمويل.

- مساندة التغييرات الجذرية الحاصلة منذ الثمانينات في أسلوب التمويل في أسواق المال العالمية.

2. أهداف رقابية تتمثل في²:

- تعزيز قدرة البنوك على الوفاء بمتطلبات معايير كفاية رأس المال وفقاً لإتفاقية بازل عام 1998 والمعدلة في مارس 2000، وذلك من خلال التخلص من الأصول غير السائلة وذات الأوزان العالية المخاطر، بمعنى أن التوريق يساعد على إعادة هيكلة المحافظ الإستثمارية للبنوك.
- إتاحة المجال أمام المؤسسات المالية متوسطة الحجم بإستخدام التوريق بديلاً عن الحساب الجاري المدين أو الحساب المكشوف أو خط إئتماني، وبالتالي تخفيف الضغوط التي قد تنشأ عن تصنيف الإئتمان في إطار السياسة النقدية للمصارف المركزية.

¹ عادل محمد رزق، "الإستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية"، دار طيبة، مصر، 2000، ص. 123.

² أحمد حبشي، "التوريق هو التحديات والفرص للمؤسسات المالية العربية"، تاريخ الإطلاع: 2015/12/04، من الموقع:

<http://www.lebary.gov.i>

ثانيا: مقومات نجاح التوريق

- إن نجاح عملية التوريق يتطلب توفير مجموعة من الشروط لضمان حسن سيرها، والمتمثلة أساسا في¹:
- وجود أصول مملوكة للمؤسسة البادئة بالتوريق، تكون قادرة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، وهذه الأصول قد تكون في شكل قروض، أصول مؤجرة... الخ.
 - أن تتمتع الأصول المراد توريقها بالجاذبية بالنسبة للمستثمر وهذا يتطلب أن يكون للمدينين أصحاب الأصول محل التوريق سجل إئتماني جيد، أي هناك إنتظام في السداد، إضافة إلى وجود ضمانات عينية مثل الرهن أو شخصية مثل الضامنون من مؤسسات متخصصة ومؤسسات التأمين.
 - يجب أن تكون مبالغ الأصول المطلوب توريقها كبيرة، بحيث يمكن تقسيمها وإصدار أوراق مالية بقيمتها وطرحها للإكتتاب العام، فالمبالغ الصغيرة لا يمكن تقسيمها وإصدارها في شكل أوراق مالية.
 - يجب أن تكون مدة إستحقاق الأصول محل التوريق طويلة، لكي تسهل عملية تسويق الأوراق المالية الصادرة بضمائها.
- إلى جانب الشروط المتعلقة بالأصول محل التوريق، هناك شروط أخرى تتعلق بالأطراف الفاعلة فيه والإجراءات اللازمة لتطبيقه، ومن أهمها:
- أن يكون هناك عقد نمطي بين المؤسسة البادئة بالتوريق ومؤسسة التوريق، يعطي جميع المشاركين الثقة في وجود الضمانات اللازمة لمقابلة الإلتزامات بصورة محددة وقاطعة ويمكن تنفيذها من الناحية القانونية.
 - أن تتوفر مجموعة من معايير الملاءة المالية والخبرة في مجالات الأوراق المالية والأوراق التجارية وإدارة الأصول في المؤسسات العاملة في مجال التوريق.
 - أن يكون لهذه الأوراق المالية دخل مستمر ومنتظم طوال المدة التي تغطيها عملية التوريق.
 - يجب أن تتوفر الضمانات اللازمة لحماية المستثمرين من الخسائر التي يمكن التعرض لها، خاصة في حالة إفلاس المؤسسة القائمة على خدمة الدين وبيعها للحقوق المالية التي لديها.
 - أن تتوفر نظام معلومات آلي متكامل يمكن المؤسسات من التواصل فيما بينها وإدارة عملياتها بكفاءة.
 - أن تكون هناك تشريعات قانونية وجهات رسمية لضبط عملية التوريق وحفظ حقوق المتعاملين فيه.

¹ العديد من المراجع أهمها:

● محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 322-323.
 ● منى خالد فرحات، "توريق الدين التقليدي والإسلامي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، دمشق، 2013، ص. 226.

المبحث الثاني: ميكانيزمات عملية التوريق

يعتبر التوريق أداة مالية حديثة، حيث يمكن من خلق منتجات مالية مختلفة تتماشى مع إحتياجات المستثمرين من حيث العائد، المخاطر، آجال الإستحقاق... الخ. وتعمل هذه الأداة المالية كذلك على تحقيق أهداف مختلف الأطراف الفاعلة في هذه العملية.

المطلب الأول: ركائز عملية التوريق

إن تحقق عملية التوريق يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات من خلال تدخل مجموعة من الأطراف وتوفر عدة شروط لضمان نجاحها، ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على خطوات عملية التوريق، أطرافها والأساليب القانونية لنقل ملكية الأصول محل التوريق.

أولاً: أطراف عملية التوريق

1. الأطراف الداخلية، تتمثل أساساً فيما يلي¹:

أ. المتنازل: على العموم يأخذ شكل مؤسسة قرض، وهو ليس حصراً على البنوك التجارية فقط، فمعظم الدول تضع سلطات الرقابة لأنواع المؤسسات المخول لها ممارسة هذه العمليات، يقوم المتنازل بتحويل الديون الناتجة عن إقراض العملاء إلى مجموعات متجانسة (المضمونة بأصول ملموسة) لإحدى المؤسسات ذات الأغراض الخاصة والتي تقوم بتوريقها، فقد يكون الغرض من هذا التنازل هو مواجهة التعثر المالي، إعادة الهيكلة أو للوفاء بديون حل تاريخ إستحقاقها.

ب. المنظم: هو هيكل (أو جهاز) مكون من أخصائيين في الهندسة المالية، يلعب دور الوسيط بين المؤسسة المتنازلة ومؤسسة التوريق، بمعنى آخر هو عبارة عن بنك أعمال* أو بنك إستثمار**، يهتم بإجراء المتنازلات ويتصور بنية عملية التوريق ككل حتى تكون أهداف المتنازل محققة، وعوائد حاملي الحصص أكيدة بالمقدار الكافي من أجل أن يلقي التوريق طلب فعلي.

ج. مؤسسة التسيير: هي مؤسسة تجارية، تتفرع عن مؤسسة التوريق وتسييرها، فهي تمثل مصالح ملاك الحصص، تقوم بمراقبة وتنفيذ عمليات التنازل عن القروض، تسيير ممتلكات الخزينة لمؤسسة التوريق، تتأكد من حسن إتباع الإجراءات الخاصة للحصول على التصنيف الملائم، كما تزود سلطات الرقابة بالمعلومات المطلوبة.

¹ العديد من المراجع منها :

• صبري عبد العزيز إبراهيم، "التوريق وأثره في وقع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، من 1-2 أبريل 2009، ص.ص. 3-4.

• عجبل النشمي حاسم، "التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما"، المجلة الإلكترونية، الدورة التاسعة عشر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 26-30 أبريل 2009، ص. 5.

* بنك الأعمال: يعتمد على أمواله الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل كما يقوم بتقديم قروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها.

** بنك الإستثمار: يتولى تقديم خدمات مالية إلى الشركات والمؤسسات المالية، عن طريق التعامل في الأوراق المالية وطرحها في السوق سواء كانت أسهم أو سندات.

د. مؤسسة التوريق (المصدر): هي مؤسسة ذات غرض خاص (S.P.V) دورها يتمثل في توريق القروض المصرفية المحولة إليها، والمضمونة بأصول أي تقوم بإصدار أوراق مالية تكون مضمونة بحصيلة هذه الحقوق المالية والأصول الضامنة لها، يمكن للمؤسسة ذات الغرض الخاص أن تكون تابعة أو شقيقة للمؤسسة المنشئة لهذه القروض أي بمعنى آخر، إذا لم تكن مثل هذه المؤسسات المتخصصة متاحة، فإن البنك ينشئ هذه المؤسسات خصيصاً لتوريق قروضه، وتعتبر تابعة له ولكن لها ميزانية مستقلة وذمة مالية مستقلة كذلك.

فمحتوى عملية التوريق أن تقوم المؤسسة بتجميع الأصول ذات الطبيعة المتشابهة لممول واحد أو لممولين مختلفين في محفظة واحدة، وتوريقها مع بعضها البعض، فبعد الإنتهاء من عملية التوريق وبيع هذه الأوراق المالية في صورة طرح خاص (البنوك، مؤسسات التأمين، والمعاشات)، أو في صورة طرح عام، وفور تحصيل هذه الأموال يتم سدادها إلى المتنازل.

هـ. المودع: وهو مؤسسة إئتمانية تعمل على التأكد من حيابة (S.P.V) للأصول محل التوريق وتراقب مدى إنتظام المعاملات لضمان سداد حصص المستثمرين.

و. مؤسسات تعزيز الإئتمان: لدعم الجدارة الإئتمانية لعملية التوريق، وبهدف الحصول على تصنيف مناسب، يمكن اللجوء إلى أحد أو بعض الوسائل المتمثلة في خطاب ضمان مصرفي أو بوليصة تأمين من مؤسسة تأمين.

ز. مؤسسة خدمة الدين: دورها في الأساس هو دور تنفيذي، هذه المؤسسة مكلفة بالإهتمام بالتسديدات المقررة لملاك الحصص، حيث تقوم بإستلام المتحصلات من المدينين، وتسليمها لمؤسسة التوريق لتقوم بسداد حقوق المستثمرين في مواعيدها، في أغلب الأحيان تكون المؤسسة المتنازلة هي نفسها الجهة المسؤولة عن خدمة الدين.

2. الأطراف الخارجية وتمثل أساساً فيمايلي¹:

أ. وكالات التصنيف أو التقييم الإئتماني العالمية: تمثل بيوت الخبرة التي تقوم بعملية تقييم المخاطر الإئتمانية للأوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق، وذلك لتبيان مدى الجدارة الإئتمانية والمالية لهذه الأوراق وما تتمتع به من ضمانات وتحديد نسبة المخاطر التي تنطوي عليها، ومساعدة مختلف المتدخلين على إتخاذ قراراتهم من خلال تقديم النشرات التحليلية وإتاحة المعلومات المالية عن تلك الأوراق، وتدخل هذه المؤسسات في تصنيفاتها الخاصة بالديون درجة إحتمال قيام المصدر بسداد أصل المبلغ والفوائد الدورية بالكامل بتاريخ الإستحقاق، وذلك حسب شروط إصدار الورقة، والإضافات الخاصة بتحسين الجدارة الإئتمانية، والتقييم السيادي للدولة التي تتواجد فيها مؤسسات التوريق والتي يتم تداول الأوراق المالية فيها.

¹ محمد عبد الحليم عمر، "التورق والتوريق المفاهيم الأساسية"، ورقة بحث مقدمة في ندوة التورق والتوريق بين الشريعة والتطبيقات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 2009، ص. 8، تاريخ الإطلاع: 2015/10/06، من الموقع:

<http://www.e.ahli.met/fron-p/Banks-v.asp?N-i=3933>.

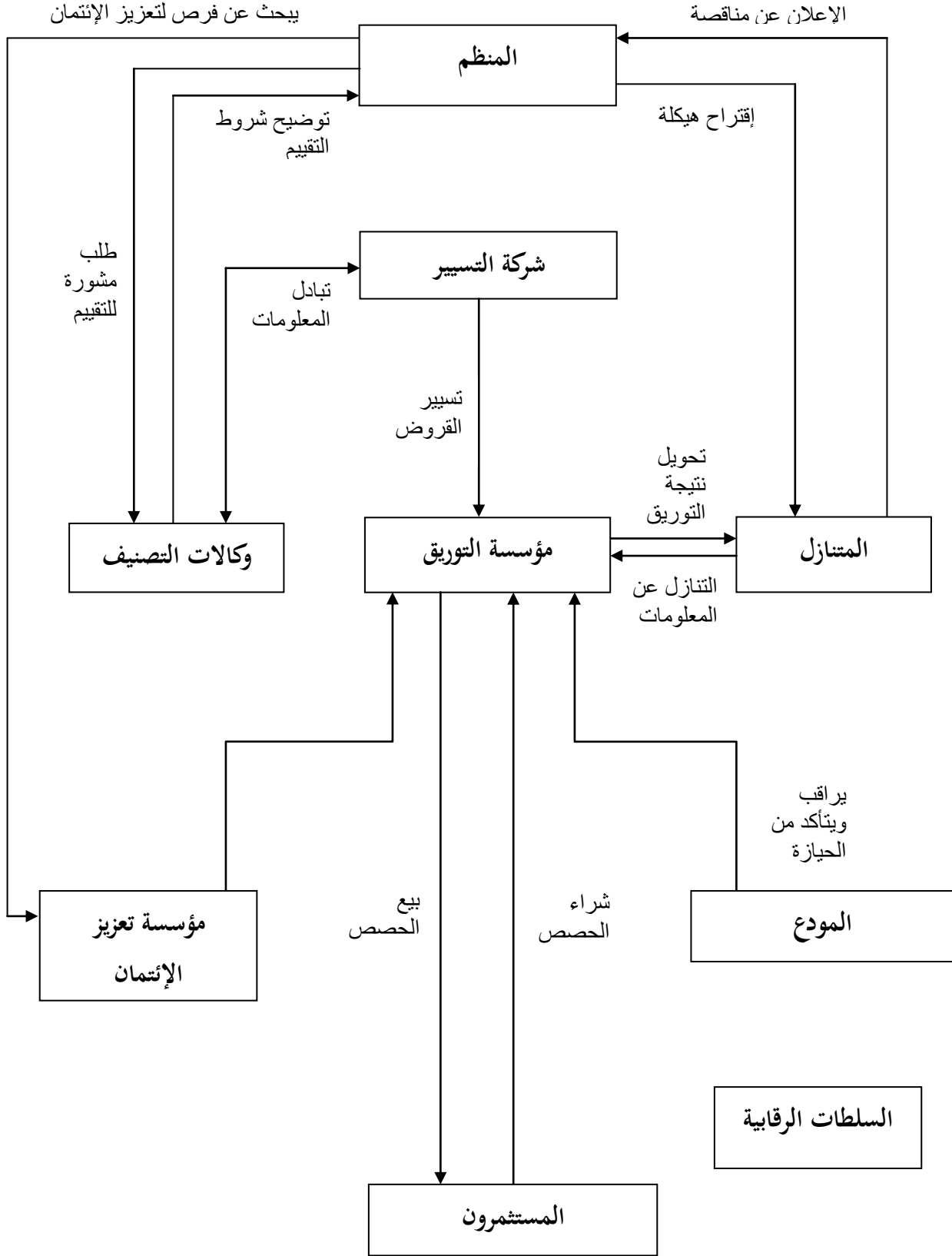
ومن هنا أصبحت هذه المؤسسات معلما من معالم السوق المالية، خاصة وأن عددها محدود إذ لا يتجاوز ست وكالات عالمية ومن أقدمها: Moody's, Standard & Poor, Fitch

ب. ضامن الإكتتاب: يقصد به أي طرف يقبل التعرض للمخاطر، وفي أسواق رأس المال يقصد به المتعامل بالأوراق المالية الذي يلتزم بشراء كل أو بعض الأوراق المالية التي يتم إصدارها بسعر معين، فضامن الإكتتاب يتحمل مع المستثمرين مخاطر السوق الخاصة بطرح الأوراق المالية التي تم إصدارها من جديد، ومقابل ذلك يفرض رسما عن ضمان الإكتتاب كما يقوم بعمليات الطرح من خلال إعداد نشرة الإكتتاب، أو مذكرة المعلومات بعد القيام بالدراسة المستقلة للممول، وذلك بهدف توفير الإفصاح الكامل والشفافية اللازمة لمساعدة المستثمرين على إتخاذ قرارات الإستثمار.

ج. السلطات الرقابية: هي الجهة التي تعمل على مراقبة وترخيص هذا النوع من العمليات وطرق عملها تختلف من بلد لآخر.

الشكل الموالي يلخص الأطراف الفاعلة في عملية التوريق وإجراءاته.

الشكل (1-1): أطراف عملية التوريق وإجراءاته.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره، ص. 8.

ثانياً: خطوات عملية التوريق

عند زيادة البنك لرأس ماله لغرض أو لآخر أو حين يحتاج لسيولة نقدية فإنه يجد نفسه أمام عدة حالات من بينها أن يقوم بنفسه بعملية طرح سندات المديونية، أو أنه يلجأ إلى إحدى المؤسسات المتخصصة في ذلك، ومنها مؤسسات التوريق وبالتالي فلا بد من إتباع الإجراءات التالية¹:

بداية يجب على البنك الذي يرغب في اللجوء إلى عملية التوريق أن يملك قروضا وأصول مالية أخرى تكون في معظم الأحيان سندات مديونية مضمونة بحقوق رهن، أو ملكية لدى البنك تعود لمجموعة من المدينين الذين يكونون غالباً مقترضين، وتجسد هذه السندات مديونياتهم للبنك، ثم يقوم هذا الأخير بفرزها وتجميع الأصول المتشابهة من حيث معدلات العائد، آجال الإستحقاق، الضمانات، الأغراض،... الخ، في محافظ مالية ثم يلجأ إلى أحد مكاتب التقييم لتقييمها، وذلك لتحديد مدى تطابق قيمتها الدفترية مع القيمة التي ستورق بها، بعد ذلك يتم اللجوء إلى إحدى وكالات التصنيف لتحديد الجدارة الائتمانية للمقترض، أي للبنك بادئ التوريق، وتقرير ما إذا كان بحاجة إلى التعزيز الائتماني، وذلك من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة والإتفاق مع الضامنين سواء كانوا مؤسسات حكومية أو مؤسسة تأمين أو جهة أخرى.

بعد حصول البنك على التصنيف اللازم للتمكن من توريق محافظه أو أصوله، يقوم بتحويلها مع ضماناتها إلى مؤسسة التوريق ويتفق معها على كيفية التحويل، والمبلغ الذي تدفعه مقابل هذه الأصول وطريقة السداد، إذ أن مؤسسة التوريق يمكنها تسديد المستحق عليها للبنك البادئ بالتوريق إما بإقتراضها المبلغ من إحدى المؤسسات المالية أو من خلال حصيلة التوريق.

ثم تقوم مؤسسة التوريق بإصدار الأوراق المالية الممثلة للأصول محل التوريق بالقيمة الإسمية زائد علاوة الإصدار وطرحها للإكتتاب العام على المستثمرين، وذلك بعد الإتفاق مع ضامن الإكتتاب الذي يتولى شؤون الإكتتاب مقابل رسم الضمان، ويعمل على جمع حصيلة الإكتتاب ويسلمها لمؤسسة التوريق لتقوم بسداد القرض الذي أخذته من المؤسسة المالية أو لتدفع مستحقات البنك البادئ للتوريق.

كما تقوم مؤسسة التوريق بالإتفاق مع الجهة التي ستقوم بخدمة الدين، أي تقوم بتحصيل العوائد والأقساط المستحقة على مديني الأصول محل التوريق وتسليمها لأمين الحفظ لتوزيعها على حملة الأوراق المالية التي تم إصدارها، وفي حالة تأخر أو توقف الملتزمين بالأصل المورق عن دفع المستحق عليهم من أقساط أو فوائد تقوم الجهة الضامنة بالسداد لتسليمها للمستثمرين.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة الإتفاق بشكل محدد بين البنك البادئ ومؤسسة التوريق على التوفيق ما بين تواريخ إستحقاق المتحصلات النقدية من المدينين الأصليين وتواريخ إستحقاق المستثمرين لفوائد ديونهم هذا من

¹ علي يوسفات وهاجر بوزيان رحمان، "التوريق والأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص. 5-6.

جهة، ومن جهة أخرى لابد كذلك من التوفيق بين قيم الفوائد المقررة على الديون الأصلية وقيم الفوائد المقررة على الأوراق المالية الموجودة بحوزة المستثمرين، وذلك لتفادي الوقوع في مخاطر عدم السداد. كما تجدر الإشارة كذلك إلى أنه خلال مدة إستحقاق هذه الأوراق يمكن للمستثمرين تداولها في السوق الثانوية، أي يمكنهم بيعها وذلك إما بسعر الشراء أو أكثر أو أقل، أي حسب أسعارها في السوق المالية، وفي أجل إستحقاق تلك الأوراق تكون العملية قد إنتهت.

ثالثاً: الأساليب القانونية لنقل ملكية الأصول للمصدر

تقوم صفقات التوريق بالضرورة على جوانب قانونية تؤخذ بعين الإعتبار لضمان إنجاز الصفقة بالشكل الصحيح، إذ يتعين التعرف على الأساليب القانونية للتوريق التي تبنتها الممارسة لكافة حقوق أطراف عملية التوريق، ويتم تحويل الموجودات المالية بوحدة من الطرق التالية¹:

1. إستبدال الدين:

يسمح بإستبدال الحقوق والإلتزامات الأصلية بأخرى جديدة، غير أنه يقتضي الحصول على موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على إمكانية تحويله كلياً أو جزئياً إلى ورقة مالية.

2. التنازل:

معناه التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقرضين، ويشيع إستخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها. ففي عقدي الإيجار والبيع مثلاً يتم الإستمرار في دفع الأقساط إلى الممول الأصلي الذي يقوم بدوره إما بتحويلها إلى مشتري الذمم المدينة، أو تسديدها ضمن سلسلة من الحوالات متفق عليها عند التعاقد، وبالمقابل يقوم بإسترداد المبلغ من المؤجرين.

3. المشاركة الجزئية:

ويتضمن هذا الأسلوب بيع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلى بنك متخصص بشراء الذمم وتحويلها، ولا يتحمل بائع الدين بعدها أية مسؤولية فيما لو عجز المدين عن التسديد، لذلك يجب على مشتري الدين التأكد من أهلية المدين وجدارة الإئتمانية، ويلاحظ أن هناك طرقاً عديدة لحماية هذا المشتري تتراوح بين حصوله على ضمانات عقارية، وحقوق إدارة الدين كوصي عليه.

¹ العديد من المراجع منها :

• عبد العليم نجاح، "مدخل إلى توريق الحقوق المالية- التنظيم القانوني للتوريق وتطبيقه في مصر"، ص. 54، تاريخ الإطلاع: 2015/10/22، من الموقع: <http://www.tashreaat.com/view-studies2.asp?id=214&std-id=42>

• محمود محمد حنفي، "الأحكام المتعلقة بالتورق في المصارف الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص. 29.

المطلب الثاني: منتجات عملية التوريق

تمثل منتجات التوريق في الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة ذات الغرض الخاص (S.P.V)، وهي تختلف باختلاف أغراضها والأصول الأساسية المسندة إليها، وعليه يمكن أن تقسم هذه المنتجات إلى المجموعات التالية:

أولاً: منتجات التوريق الحقيقي (الكلاسيكي)

وتتضمن هذه المجموعة الفئات التالية¹:

1. الأوراق المالية المضمونة بالأصول (A.B.S):

هي عبارة عن السندات أو الأوراق المالية المدعومة بمجموعة من الأصول المالية والتي عادة ما تولد تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها، ومن أمثلة هذه الأصول المستحقات الناشئة عن استخدام بطاقات الإئتمان، قروض السيارات، القروض الإستهلاكية... الخ.

2. الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري (M.B.S):

تشمل كافة الأوراق المالية التي يتكون ضمان السداد الخاص بها من قرض مضمون أو محفظة قروض مضمونة برهن أو عدة رهونات عقارية، ويستلم المستثمرون مدفوعات الفائدة وأصل القرض من المدفوعات المستلمة عن القروض المضمونة بالرهن العقاري الضامن، وهي تشمل الأنواع التالية:

أ. الأوراق المالية المضمونة برهن عقار تجاري (C.M.B.S): ويقصد بها الأوراق المالية المضمونة بوحدة أو أكثر من محافظ القروض العقارية التجارية، والتي قد تتضمن مجمعات سكنية، مراكز تسوق، مجمعات صناعية... الخ.

ب. الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري سكني (R.M.B.S): تسمى أيضا بالأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية السكنية، وتتضمن هذه الأوراق المالية إصدار دين مضمون بمحفظه متجانسة من قروض الرهونات المضمونة بممتلكات عقارية سكنية.

3. إلتزام الدين المضمون (C.D.O):

يقصد به الورقة المالية المضمونة بمحفظه تشمل أنواع مختلفة من الديون، تقسم إلى فئات أو شرائح ذات مخاطر مختلفة، مما يعني أن المحفظة المالية غير متجانسة، يمكن أن تشمل سندات المؤسسات المتداولة في أسواق رأس المال، قروض المؤسسات الممنوحة من مؤسسات الإقراض إضافة إلى مختلف الديون المورقة وغيرها، وهي تعتبر أوراق مالية من الدرجة الثانية، وتتضمن الأنواع التالية:

¹ العديد من المراجع منها :

• حمادو بن نعمون ، " دور تقنية التوريق وصناديق التحوط في أزمة 2008 "، مداخلة من الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص. 6.

• Jane Borrows, Sidley & A," Legal and Regulatory Consideration", Euromoney/Dc Gardner work Book, Euromoney Pub, Plc, 1996, p. 18 .

- أ. إلتزام السند المضمون (C.B.O).
- ب. إلتزام القرض المضمون (C.L.O).
- ج. إلتزام الرهن المضمون (C.M.O).
- د. إلتزام الدين المضمون المهيكل (C.D.O).
4. الأوراق التجارية المضمونة بالأصول (A.B.C.P):

يقصد بها سندات الدين أو الأوراق التجارية المضمونة بأصول، والتي يتم الحصول على دفعات أصل قرضها أو الفائدة المستحقة عليها من التدفقات النقدية المستمدة من محفظة الأصول الأساسية، أو من خلال إعادة إصدار أوراق مالية أخرى، وفي حالة عدم إمكانية إصدار أوراق جديدة ليتم سداد ورقة تجارية حان موعد إستحقاقها، يتم سحب تسهيلات سيولة الدعم لتوفير السيولة من جهة، ولسداد مستحقات المستثمرين من جهة أخرى.

ثانيا: منتجات التوريق الإصطناعي

تشمل هذه المجموعة مختلف مشتقات الإئتمان، والتي يمكن توضيح أهمها فيما يلي¹:

1. مبادلة الإئتمان المعيبة (C.D.S):

هي عبارة عن عقود مبادلة لتغطية خطر عدم الدفع، وتعتبر أكثر أنواع مشتقات الإئتمان إنتشارا، ويقصد بها العقد الذي بموجبه يحول خطر عدم الدفع المرتبط بمحفظة قروض إلى جهة أخرى تقبل ذلك تعرف ببائع التغطية أو الحماية.

2. الإلتزام الإصطناعي المضمون (C.S.O):

هي عبارة عن أوراق مالية تكون الأصول الضامنة لها عبارة عن مشتقات إئتمانية.

3. إلتزام الدين المضمون الإصطناعي أو التركيبي (C.D.Os):

هي عبارة عن أوراق مالية مضمونة بمحفظة مالية تتضمن أنواع مختلفة من الديون، ويتم نقل المخاطر المرتبطة بها من خلال إستخدام إحدى مشتقات الإئتمان وذلك مقابل عملية بيع فعلية للأصول.

4. (C.D.O²):

هي نوع من إلتزامات الدين المضمونة، المحفظة المالية الضامنة لها تشمل شرائح من مختلف إلتزامات الدين المضمونة الأخرى.

¹ العديد من المراجع منها:

- حسين فتحي عثمان، "التوريق المصري للديون الممارسة والإطار القانوني"، إتحاد المصارف العربية، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2002، ص. 14.
- Sophie Guémené, Vincent Ade, "Les enjeux de la titrisation", Mémoire de fin d'études, CNAM-Dess Finance D'entreprise, université de Paris, 2002/2004, p. 12, date de consultation: 16/10/2015, du site: <http://aficnam.clusster002.ovh.net/V2/documentspdf/MemFE04-04-Enjeuxdelatitrisation.pdf>.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأنواع التي تم ذكرها ما هي إلا جزء من أنواع منتجات التوريق، فهناك عدد كبير منها مما يجعل من الصعب الإلمام بها.

المطلب الثالث: تكاليف عملية التوريق

تتغير تكلفة عملية التوريق تبعاً لحجم الصفقة، طبيعة المؤسسة البادئة بالتوريق، والخبرة التي يتمتع بها كلا من المنظم ومؤسسة التوريق، إضافة إلى الشروط العامة للسوق، ولذلك فإن تكاليف عملية التوريق تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: معدل الإصدار

يمثل معدل الفائدة الممنوح للمستثمرين في الأوراق المالية كتعويض على المخاطر التي قد يتعرضون لها، وهو بمثابة هامش يضاف إلى معدل الفائدة الخالي من المخاطر والذي يدفع في السندات الحكومية، وقيمة هذا الهامش تعتمد بالدرجة الأولى على المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية المصدرة والتي تحدد من خلال التصنيف الائتماني الممنوح لها.

ثانياً: تكاليف المعاملات التي تتم مع مؤسسة التوريق

والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- مصاريف الإنشاء، تتراوح ما بين 0.1 % إلى 0.25 % من مبالغ الديون المتنازل عنها.
- عمولة المنظم، تتراوح ما بين 0.15 % إلى 0.35 % من نفس المبلغ.
- عمولة ضمان وتوظيف الأوراق المالية، تتراوح بين 0.25 % إلى 0.5 % من القيمة الإسمية للحصص المصدرة.
- مصاريف التسيير المرتبطة بعمل مؤسسة التوريق، تتراوح بين 0.15 % إلى 0.3 % من مبالغ الديون المتنازل عنها.
- التكاليف الخاصة بوكالات التصنيف.

ثالثاً: تكاليف تحسين الجدارة الائتمانية

بالإضافة إلى التكاليف السابقة الذكر والتي تعتبر تكاليف خارجية تتكرر خلال كل عملية، فإن هناك أخرى داخلية، الهدف منها هو التطوير الداخلي للعملية، وهي تكاليف قد لا تتكرر في كل عملية ومنها مصاريف تكييف أنظمة الكمبيوتر، مصاريف تعديل الإجراءات الإدارية والمحاسبية لمتابعة تحصيلات الديون المتنازل عنها والإبلاغ عنها... الخ.

¹ محمد خميسي بن رجم، "التوريق ووقعه على الأزمات المالية"، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2010، ص. 60.

المبحث الثالث: تقييم منتجات التوريق

تمركزت الدراسات المتعلقة بتقييم منتجات التوريق خاصة حول فئة الأوراق المالية الناقلة للتدفقات المالية، والتي تعد من أبسط أنواع الأوراق المالية، بمعنى حصة من محفظة لقروض رهونات عقارية ذات معدلات شهرية ثابتة، مع وجود إمكانية الدفع المسبق من طرف المقترضين.

فالجدل القائم حول التسديدات المسبقة، يتعلق أساسا بكيفية التنبؤ بما فظهورها وتكرارها مرتبط بتطور المحيط الإقتصادي والمالي بين تاريخ التعاقد على القرض وتاريخ التحليل، في بداية الأمر سيتم تحليل محفظة القروض المورقة، بمعدلات سعر الفائدة كونها المتسبب الأول لهذا النوع من التسديدات المسبقة، يليها تاريخ الإستحقاق وأخيرا حجم محفظة القروض، مع الإشارة للظروف الشخصية للمقترضين.

المطلب الأول: تحليل محفظة القروض المورقة

قد تختلف مكونات محفظة ما عن غيرها من حيث سعر الفائدة على القروض، تاريخ إستحقاقها، عدد القروض المكونة للمحفظة، والتباين في الظروف الشخصية للمقترضين.. الخ، ولهذا العوامل تأثير كبير على نمط التدفقات النقدية للأصول المالية التي يتم توريقها.

أولا: سعر الفائدة

من المتوقع أن يكون لتنميط مكونات المحفظة من حيث أسعار الفائدة أثر كبير على إمكانية وضع تقديرات لما سيحصل عليه من عائد مستقبلي في الأصول المالية التي يتم توريقها، فالأوراق المالية الناقلة للتدفقات النقدية لمحفظة القروض من الممكن أن تكون فيها الفوائد خليط بين الثابت والمتغير، لأن ذلك من شأنه أن يسهل من بناء محفظة كبيرة من الأوراق المالية، وحيث أن الجانب الأكبر من تكاليف الإصدار هو من النوع الثابت، فإن نصيب الورقة الواحدة من تلك التكاليف لا بد وأن يكون صغيرا.

وإنخفاض تكاليف الإصدار قد يشجع على إصدار الأوراق المالية بسعر فائدة أعلى ببعض نقط أساس مما قد يعرض المستثمر في تلك الأوراق عن عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المتوقعة، نتيجة لكون خليط القروض يحمل أسعار فائدة متباينة.

هذا وفي حالة تعدد أسعار الفائدة على القروض المكونة للمحفظة يكون سعر الفائدة على الأوراق المالية المصدرة معادلا لأقل سعر فائدة للقروض التي تحتويها، مطروحا منه نسبة في مقابل خدمة تلك الأوراق. وضمن الأصل المستثمر والفوائد المتولدة عنه¹.

من جهة أخرى، عندما تتعدد أسعار الفائدة على القروض المكونة للمحفظة، فإن ذلك يؤدي إلى حصول المستثمر في الأصول المالية التي يتم توريقها على نمط التدفقات النقدية (المقدار والتوقيت) يتسم بدرجة

¹ خالد محمد تريان، "بيع الدين: أحكامه وتطبيقاته المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، غزة،

فلسطين، 2001، ص. 87، من الموقع: <http://iefpedia.com/arab/%D8%A8%D9%85-3713>

أكبر من الإستقرار، عما لو كانت عليه أسعار الفائدة متماثلة، إذ تصبح تلك الأوراق أقل عرضة لمخاطر السداد المبكر لقيمة القروض المكونة للمحفظة وتفسير ذلك، أنه عندما تحصل القروض نفس سعر الفائدة فإن احتمال السداد المبكر لها جميعا يكون احتمال كبير، إذا ما إنخفضت أسعار الفائدة في السوق عن سعر الفائدة على تلك القروض، أما عند تعدد أسعار الفائدة على القروض المكونة للمحفظة فإنه في حالة إنخفاض أسعار الفائدة، فلن تكون فرص السداد المبكر قائمة سوى للقروض التي تكون أسعار الفائدة عليها أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق¹.

ثانيا: تاريخ الإستحقاق

تؤثر تواريخ إستحقاق القروض المكونة للمحفظة على مدى إستقرار التدفقات النقدية المتولدة عن الأوراق التي يتم توريقها، فعندما يكون تاريخ إستحقاق بعض القروض أقرب من تاريخ إستحقاق الأصول المالية التي يتم توريقها، عندئذ يتوقع إستخدام حصيلة تلك القروض في إستدعاء جزء من الأوراق المالية المصدرة².

ثالثا: حجم محفظة الأوراق المالية

لحجم محفظة القروض أهمية كبيرة في التأثير على نمط التدفقات النقدية للأصول المالية التي يتم توريقها، حيث يمكن القول أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت قيمة المحفظة كبيرة زاد عدد القروض المكونة لها، وأصبحت غلتها أكثر إستقرارا.

فتعرض عدد محدود من القروض المكونة للمحفظة لمخاطر التوقف أو مخاطر السداد المبكر يتوقع أن تكون آثاره محدودة على نمط التدفقات النقدية وعلى عائد الأصول المالية التي يمكن توريقها منها، فقد ينخفض عدد وقيمة القروض المتبقية في المحفظة عند مستوى معين كنتيجة للسداد المبكر أو التوقف عن السداد، بحيث تصبح تكلفة إدارة المحفظة والأصول المالية التي تم توريقها غير إقتصادية، بما يستوجب الإستدعاء الإجباري للأوراق المالية التي سبق توريقها، وهو ما يطلق عليه بالإستدعاء الشامل، ومن المتوقع أن يترتب على الإستدعاء الشامل للأصول المالية التي تم توريقها تأثير سلبي على عائد تلك الأصول، بل وإحداث خلل في الخطط الإستثمارية للمستثمرين فيها.

كذلك فالسن، والظروف الإقتصادية، والزواج والطلاق والتغير في حجم الأسرة عبر الزمن، وغير ذلك من عوامل ماثلة، تعد من الظروف الشخصية للمقترضين، التي لها أهمية في التأثير على نمط التدفقات النقدية للأصول المالية التي يتم توريقها. وعلى الرغم من أهمية تقدير تأثير الظروف الشخصية للمقترضين على التدفقات

¹ محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص. 231.

² محمد راتول ومعزوز لقمان، "عملية توريق الديون كأداة مالية مستحدثة ودورها في صناعة وإنتشار الأزمات المالية"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الإقتصاد الإفتراضي وإنعكاساته على الإقتصاديات الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، جامعة الشلف، 13-14 مارس 2012، ص. 8.

النقدية للأوراق المالية التي يتم توريقها من محفظة القروض، فإن المعلومات بشأنها ليست فقط صعبة المنال، بل ويتعذر الحصول عليها في الوقت المناسب¹.

المطلب الثاني: الطرق الحسابية للتقييم

لعرض كيفية تقدير التدفقات النقدية التي يدفعها المقترضون، والتدفقات النقدية التي يتحصل عليها المستثمرون في الأصول المالية التي يتم توريقها من محفظة القروض، والمتمثلة في الأوراق المالية الناقلة للتدفقات النقدية، سيتم قياس سلوك هذه المحفظة بواسطة الأدوات المالية الملائمة بغية إستخلاص سلوك الأوراق المسندة لها.

أولاً: تقدير التدفقات النقدية في غياب السداد المبكر

في غياب السداد المبكر، وبإفترض أن تكون التدفقات شهرية، وأن التدفقات المتولدة عن القروض العقارية تأتي في ذات الوقت الذي تستحق فيه التدفقات النقدية للمستثمرين في الأوراق المالية الناقلة، فتكون الصيغ الرياضية كالتالي²:

$$I_i = (c-s).CRD_{i-1}$$

I_i : وهي الفوائد الصافية (خارج خدمة القرض) مسددة في الشهر¹.

$c = C/12$: المعدل الشهري لمحفظة القروض المدفوع حقيقة.

C : المعدل السنوي لمحفظة القروض المورقة.

$s = S/12$: المعدل الشهري لخدمة القرض المدفوع حقيقة.

S : المعدل السنوي لخدمة القرض.

CRD_i : رصيد المحفظة في نهاية الشهر، أي رأس المال المتبقي والمستحق في نهاية الشهر¹.

$$P_i = CF_i - I_i$$

P_i : تعبر عن التسديدات الصافية لأصل القرض مدفوعة في الشهر¹.

CF_i : هو التدفق النقدي الذي يتحصل عليه المستثمرون في الشهر¹ (وهو يعبر عن إجمالي السداد مطروحا منه رسم الخدمة).

$$K = \sum_{i=1}^m A_i (1+c)^{-i}$$

K : القيمة الإسمية لمحفظة القروض (والتي يرمز لها كذلك ب : pool).

m : المدة المتبقية (معبر عنها بالأشهر) لمحفظة القروض.

A_i : وهي الدفعة الشهرية (أصل القرض + الفوائد) المسددة من طرف المقترضين خارج التسديدات المسبقة.

¹ منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر_الهندسة المالية بإستعمال التوريق والمشتقات_"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص.ص. 445-447.

² Michèle Ceresoli, Michèle Guillaud, "Titrisation-gestion financière de la banque ", eska, Toulouse, Décembre 1992, p.p. 90-92.

وبما أن القسط الشهري الثابت يقدر ب :

$$A_i = A = \frac{k.c}{[1-(1+c)^{-m}]}$$

ويقدر رأس المال المتبقي المستحق كل شهر ب :

$$CRD_i = \sum_{i=1}^{m-i} \frac{A}{(1+c)^i}$$

$$CRD_i = \frac{A}{(1+c)} \sum_{i=0}^{m-i-1} \frac{1}{(1+c)^i}$$

$$CRD_i = \frac{A}{(1+c)} \left[\frac{1 - \left[\frac{1}{1+c} \right]^{m-i}}{1 - \frac{1}{1+c}} \right]$$

$$CRD_i = \frac{A}{c} [1 - (1+c)^{i-m}]$$

وبما أن :

$$A = \frac{Pool.c}{[1-(1+c)^{-m}]}$$

لدينا إذا :

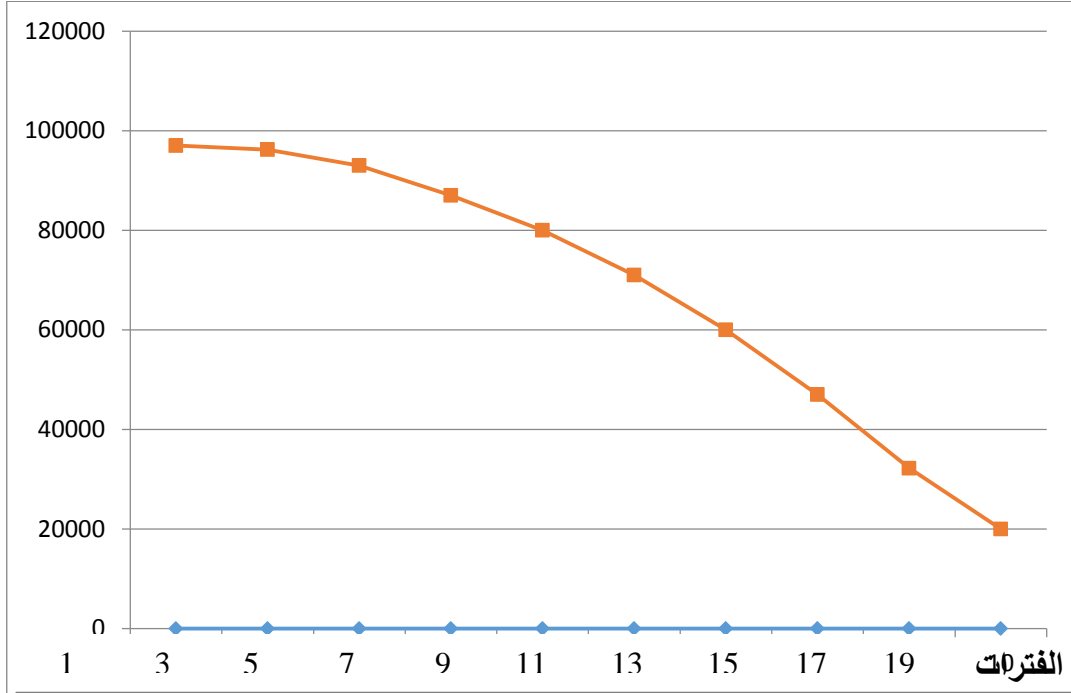
$$CRD_i = Pool \frac{[1-(1+c)^{i-m}]}{[1-(1+c)^{-m}]}$$

$$CRD_i = Pool \frac{[(1+c)^m - (1+c)^i]}{[(1+c)^m - 1]}$$

بدراسة تغيرات هذه الدالة رياضياً، يمكن الوصول إلى البيان التالي:

الشكل (1-2): رأس المال المتبقي من قروض الرهونات العقارية

المبالغ



Source: Michèle Ceresoli, Michèle Guillaud, op.cit, p. 92.

هكذا وبحسب البيان، نلاحظ أن أصل القرض المتبقي، يمثل دالة متناقصة لمدة حياة محفظة القروض. أما التدفقات النقدية المتحصل عليها من طرف المستثمرين أثناء مدة حياة الورقة فتقدر ب:

$$CF_i = (A - s).(CRD_i - 1)$$

ثانيا: تقدير التدفقات النقدية في حالة السداد المبكر

قد يقوم مشتري العقار بسداد قيمة القرض مبكرا في أي وقت يشاء، وإذا ما حدث ذلك، تنتقل تلك التدفقات إلى المستثمرين في الأوراق المالية التي تم توريقها، في صورة إستدعاء عدد من تلك الأوراق، يحدث هذا عادة عندما تنخفض أسعار الفائدة في السوق، بما يشجع المقترض على الحصول على قرض جديد بسعر الفائدة السائد، وإستخدامه في سداد القرض الذي سبق الحصول عليه ويحمل سعر فائدة مرتفع. والصيغ الرياضية المعبرة عن وجود سداد مبكر هي كالتالي¹:

بإفترض أن:

CRD_i^* : هو رصيد المحفظة في نهاية الشهر i ، بوجود التسديدات المسبقة.

¹ Sophie Guémené, Vincet Ade, op.cit, p. 18.

A_i^* : هي الدفعة الشهرية المسددة من طرف المقترضين بوجود التسديدات المسبقة.

P : معدل السداد المبكر.

لدينا إذا :

$$CRD_i^* = (1-p)^i \cdot CRD_i$$

$$A_i^* = (1-p)^i \cdot (A_i + p) \cdot CRD_i$$

وتشبه مخاطر السداد المبكر مخاطر الإستدعاء، وإن كانت تختلف عنها في بعض الحالات، ففي ظل مخاطر الإستدعاء يكون من المعلوم لدى المستثمر أن الإستدعاء لن يتم إلا بعد فترة محددة، فضلا عن إمكانية حصول المستثمر على تعويض يتمثل في سعر الإستدعاء، ينص عليه في نشرة الإكتتاب، عادة ما يكون أعلى من القيمة الاسمية بما يعادل الفوائد لمدة سنة، بمعنى آخر يمكن النظر إلى شرط الإستدعاء على أنه إختيار شراء يكون فيه المستثمر هو محرر الإختيار، وتكون المؤسسة هي مشترية الإختيار.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر عملية التوريق وأساليب تقليلها

يتمتع التوريق بعدة مزايا وعيوب، نوجزها فيما يلي:

أولا: مزايا التوريق

للتوريق عدة مزايا نذكر منها¹:

- تحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول إلى أوراق مالية جديدة قابلة للتداول، بما يساهم في زيادة السيولة لدى المؤسسات المتعثرة.
- مساعدة المؤسسات ذات العجز المالي في تحسين هيكلها التمويلي عن طريق تحويل الإلتزامات قصيرة الأجل إلى إلتزامات متوسطة وطويلة الأجل.
- التخفيض من مخاطر أسعار الفائدة التي يتعرض لها الممول.
- زيادة كفاءة التمويل الداخلي عن طريق إستخدام حقوق المساهمين في تمويل الأصول الأخرى بعد أن يتم التصرف في الأصول المدينة بتحويلها إلى مؤسسة التوريق.
- زيادة حجم الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.
- تعتبر وسيلة جيدة لخصخصة مؤسسات قطاع الأعمال حيث يتم إعادة تحسين هيكلها المالي قبل البيع من خلال الطرح العام.
- تأمين مصادر تمويل جديدة للدين العام بأقل تكلفة.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 95-96.

- تقليل أعباء الإقتراض على المقترضين بتحويل قروضهم من قروض قصيرة الأجل إلى متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات بسعر أقل من فائدة القروض المصرفية مما يساعد المقترضين على تحسين ظروفهم المالية.

- توفير فرص لتنويع المحافظ الإستثمارية نتيجة دخول منتجات مالية جديدة عالية الجودة إلى سوق الأوراق المالية وعدم تحمل مخاطر الإئتمان للمؤسسة البادئة للتوريق.

- أداة تمويلية جد تنافسية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، حيث أن تكلفة التوريق بالنسبة لها تتراوح ما بين 3.3% و 5%، وهي أقل بكثير من تكلفة الإقتراض المصرفي.

ثانيا: مخاطر التوريق

تنطوي عملية التوريق على عدة مخاطر يمكن توضيح أهمها فيما يلي¹:

1. خطر التسديد المسبق:

يعد هذا الخطر أول خطر تم التعرف عليه بمجرد إستعمال الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية، فعوائد تسديدات الأوراق المتنازل عنها لصالح مؤسسة التوريق يمكن توجيهها بشكل كبير عن طريق القرارات المتخذة من طرف المدنين، الذين يفضلون تسديد ديونهم قبل تاريخ الإستحقاق، لذلك فقد شكلت هذه الإحتمالية دائما خطرا بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في حيازة قروض الرهونات العقارية، وليس فقط هذه الأخيرة بل إنها مست جميع القروض المختلفة الأخرى التي تضمنت قسم من التسديدات المسبقة، وهذا الخطر يتزايد عندما يكون هناك إنخفاض في معدل الفائدة في السوق، إذ يرى مصدر الأوراق المالية ذات المعدل الثابت في هذه الحالة بأنه من مصلحتهم تسديد بعض الأوراق من الديون السابقة لتعويضها بأوراق جديدة مصدرة في ظروف أكثر ملائمة.

2. خطر إعسار المدنين:

إن الأوراق المالية التي يتم التنازل عنها في عملية التوريق معرضة لمخاطر الإعسار، وذلك نتيجة فشل المدنين عن الوفاء بالتزاماتهم إتجاه دائنيهم، ومن هنا يمكن تشبيه هذا الخطر بخاطر الإئتمان، كما قد يكون نتيجة لتغير ظروف السوق فتكون هناك صعوبات كبيرة تؤدي إل تضرر أسواق أخرى نتيجة العدوى، وبالتالي تحدث مخاطر نظامية، ومعدل الفشل أو تقدير إحتمال الفشل يعتمد على طبيعة الديون المورقة.

3. خطر تذبذب التدفقات المالية:

يمكن أن يحدث تذبذب في التزامن بين التدفقات النقدية المنتظرة من طرف ملاك الحصص والتدفقات المسددة فعلا من طرف مؤسسة التوريق، هذه التذبذبات يمكن أن تكون ناتجة عن التأخر في دفع التسديدات المسبقة أو نتيجة للأخطاء أو الصعوبات التقنية أثناء الدفع.

¹ Francois Leroux , "La titrisation ", Pédagogique, MIC n°16, date de consultation: 25/12/2015, du site : <http://www.meumman.hec.ca/.../francois.leroux/Note%20MIC16//>.

4. خطر إفسار المتدخلين:

مثلما رأينا سابقا هناك عدة مؤسسات تتدخل في عملية التوريق، فتعسر أي متدخل يعتبر خطرا على إتمام هذه العملية، وهو أمر وارد دائما، فضلا عن ذلك فبعض الأخصائيين يرون بأن هذا الخطر مؤكد في حالة ما إذا قام نفس الهيكل بلعب عدة أدوار في بنية عملية التوريق.

5. المخاطر التنظيمية وتغير معايير المحاسبة:

نتيجة لزوال الحواجز بين الأسواق المالية، أصبحت هذه الأخيرة أكثر عرضة للمخاطر، خاصة وأن اللوائح التنظيمية لها تختلف من بلد إلى آخر، بما فيها تلك التي تنظم عملية التوريق، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى وقوع المؤسسات المالية في المخاطر التي قد تنتقل بفعل العدوى إلى باقي المؤسسات فتؤدي إلى إهيار الأسواق. وبالمثل يمكن أن تتأثر سوق التوريق من خلال إدخال تغييرات على المعايير المحاسبية المعتمدة في مثل هذه العمليات.

6. خطر التقييم:

إن منتجات التوريق قد تكون بسيطة كما هو الحال في منتجات الأوراق المالية غير العقارية، وقد تكون معقدة كما هو الحال في منتجات التوريق الإصطناعي، ونتيجة للإبتكار الدائم في عالم التمويل فقد أصبحت هذه المنتجات متعددة، سريعة التغير، أكثر تعقيدا ومن الصعب فهم آلية عملها. ومن هنا ظهر خطر التقييم، إذ أن كل هذه العوامل من شأنها أن تعقد وتضعف عملية التقييم بالنسبة لوكالات التصنيف التي قد تضلل المستثمرين.

ثالثا: أساليب التقليل من المخاطر المرتبطة بعملية التوريق

إن التقنيات التي يتم الإعتماد عليها من أجل تخفيف المخاطر المرتبطة بالتوريق هي بمثابة ضمانات للتغطية ضد هذه المخاطر من جهة، وللحصول على تقييم أعلى من طرف وكالات التصنيف من جهة أخرى، ويمكن تقسيم هذه الضمانات إلى مجموعتين ضمانات داخلية و أخرى خارجية.

1. الضمانات الداخلية:

هناك عدة إجراءات فيما يخص التقنيات الخاصة بالضمانات الداخلية ومن أهمها¹:

أ. الأموال الاحتياطية: إن تشكيل الأموال الاحتياطية متعلق بوكالات التقييم التي لها إمكانية اشتراط الاحتفاظ بمبلغ معين لمواجهة عدم تزامن التدفقات المتحصل عليها من المدينين مع التدفقات المدفوعة لحاملي الحصص، إذ يتم في هذه الحالة إستعمال هامش كتغطية للقرض يوضع في حساب الإحتياط، ويكون مساوي للفارق بين المعدل المتوسط على القروض والمعدل المعروض على حاملي الحصص.

¹ Thierry Granier & Corryne Jaffeux , op.cit, p.p. 121-122.

- ب. ضمان مؤسسة القرض: إذا منحت مؤسسة القرض المتنازلة موافقتها لمؤسسة التوريق على تغطية خطر إعسار المدينين، فستضع بذلك أموالها الخاصة أو أصولها كضمان لهذه العملية، أي في حالة إعسار المقترض تصفي مؤسسة التسيير الأصول الموضوعة كضمان لتأمين تسديد حقوق المستثمرين.
- ج. حساب السيولة: يخصص هذا الضمان لمواجهة حالات التأخر عن تسديد المستحقات في تواريخ إستحقاقها وليس لمواجهة خطر إعسار المدينين.
- د. التبعية: هي تقنية لتعزيز الإئتمان تقوم على التفريق بين الأوراق المالية التي تصدرها مؤسسة التوريق، وتقسيمها إلى شرائح وفقا لتسلسل هرمي حسب درجات المخاطر أو جودة الإئتمان الخاصة بهم، فتكون لكل شريحة خصائص معينة، وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من الشرائح:
- الشريحة العليا La tranche sénior: تعتبر الشريحة الأكثر أمانا، إذ أن لها الأولوية عند تسديد الفوائد وأصل القرض، والأخيرة في التعرض للمخاطر.
 - الشريحة الوسطى La tranche mezzanine: هي أقل أمانا من سابقتها، إذ أنها تسدد بعدها وتعرض للمخاطر قبلها.
 - الشريحة الأصغر La tranche junior: وهي الأكثر خطورة مقارنة بالشريحتين السابقتين، إذ أنها أول شريحة تتحمل المخاطر، وآخر شريحة يتم تسديدها في حالة أي إعسار يحدث في القروض المرجعية لها، وغالبا ما يتم الاحتفاظ بها من طرف المؤسسة بادئة التوريق (المتنازلة).
2. الضمانات الخارجية:

تتمثل أهم التقنيات المستخدمة في الضمانات الخارجية فيما يلي¹:

- أ. بوليصات التأمين: في إطار الضمان الخارجي، ومن أجل التغطية ضد المخاطر التي قد تتعرض لها الأوراق المالية، يقوم بعض المتنازلين بالتأمين على الديون المتنازل عنها وعلى الأصول المرهونة كضمان لها ضد مختلف المخاطر، ويقدمون بوالص التأمين إلى مؤسسة التوريق من أجل زيادة الثقة ودعم عملية التوريق.
- ب. الضمان البنكي: غالبا ما يأخذ شكل خطاب اعتماد، وقد تشترط شركة التوريق على المتنازل، إذا كان بنكا صغيرا أو كان مؤسسة غير مالية، أن يقدم لها مع الديون المتنازل عنها خطاب اعتماد من بنك آخر يتعهد فيه بالوفاء بجميع الحقوق الناشئة عن الأوراق المالية الصادرة عن عملية التوريق إذا عجز المتنازل عن الوفاء بها.

¹Francois Leroux, op.cit, p. 11.

خاتمة الفصل:

تعتبر المشتقات المالية من أهم منتجات الهندسة المالية، وعملية التوريق هي من أهم وأبرز تقنياتها حيث تساهم في خلق منتجات مالية جديدة ومتنوعة، وهي تلي عدة أغراض كالقدررة على تحويل المخاطر، زيادة القدرة التمويلية، زيادة السيولة، التقليل من الحاجة إلى الأموال الخاصة...إلخ.

يعرف التوريق على أنه ميكانيزم مالي تستطيع بموجبه المؤسسات المالية سحب جزء من أصولها غير القابلة للتداول من ميزانيتها، والتنازل عنها لمؤسسة مالية أخرى تسمى مؤسسة التوريق، وتحقق هذه العملية يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات، وتحمل بعض التكاليف من خلال تدخل مجموعة من الأطراف وتوفر عدة شروط لضمان نجاحها، تشترك فيه عدة أطراف كما تستعمل طرق حسابية لتقدير التدفق النقدي وتحديد مردودية الأوراق المالية المصدرة للسماح بفهم أحسن لسلوك المنتجات المالية.

وبالرغم من المزايا والفوائد التي يحققها التوريق لمختلف الأطراف الفاعلة فيه بشكل خاص والأسواق المالية والإقتصاد بشكل عام، إلا أنه ينطوي على مجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى إحداث أزمات كبيرة، وهذا بالرغم من أن له تقنيات عديدة يتم الإعتماد عليها للتغطية ضد هذه المخاطر.

وباعتبار عملية التوريق حديثة، بالنسبة للمعاملات المالية المصرفية فقد أصبحت تستخدم كأداة للتسيير ووسيلة مثلى للتمويل، ليس فقط في البلدان المتقدمة بل في البلدان النامية أيضا. وعليه حتى يتم التعمق أكثر في الدراسة والتحليل، سيخصص الفصل الموالي لدراسة التوريق في النظام البنكي.

الفصل الثاني: تطبيق عملية

التوريد في البنوك

مقدمة الفصل:

تواجه البنوك التجارية اليوم تحديا كبيرا، كونها تعمل في بيئة معقدة وسريعة التغير إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا. ونظرا للتغير السريع والمنافسة الشديدة في بيئة عملها، أصبح من الضروري صياغة وإبتكار صيغ وأدوات تمويل ذات نظرة شمولية تساعد على النمو والإستمرارية في تحقيق أهدافها وفقا لنظمها ومنهجية عملها، وذلك من أجل إثبات مصداقيتها.

ويعتبر التوريق من بين أهم الصيغ الحديثة التي تلجأ إليها البنوك، وذلك لأنه يمثل أحد الأنشطة المرشحة خارج الميزانية، فهو يوفر لها السيولة اللازمة لمواجهة عمليات الإقراض الجديدة أو للوفاء بالتزامات مالية إتجاه الغير كما يساعدها على زيادة رأس المال دون اللجوء إلى الإقتراض.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول البنوك التجارية

إحتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة وتزداد أهميتها مع التطورات الهامة التي تطرأ على إقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والإقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

نشأت البنوك و المصارف التجارية منذ قرون طويلة، إذ يقال أن أول نشاط مصرفي في العالم يرجع إلى عام 1700 قبل الميلاد في بابلون، غير أن معالم الإقتصاد الحديث والنشاط المصرفي الملازم له لم تظهر إلا قرب العصر الحديث وعلى تدرج دام عدة قرون.

أولاً: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام التجار والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الإلتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها. ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا¹.

إن تطور المعاملات ساهم في ظهور البنوك بشكلها الحالي، ففي البداية كانت العملية تتم بحضور الطرفين وفيما بعد أصبحت بمجرد التظهير، وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع كاملة أي بدون تعيين إسم المستفيد التي إنبتق منها الشيك بشكله الحديث².

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814.

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك.

¹ رشاد العصار ورياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1، 2000، ص. 63.

² ناصر دادي عدون، "مراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية"، دار المحمدية، الجزائر، 2001، ص. 60.

تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفصل في ذلك يعود إلى إنتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو المؤسسات وكبر حجمها، وإتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه المؤسسات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي إتسعت أعمالها حتى أقيمت لها فروعاً في كل مكان¹.
هكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة ويبقى إعطاء تعريف للبنوك أمراً ضرورياً لا مناص منه.

ثانياً: تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة "BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيراً تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود².
يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110-113"، من هذا القانون وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها³.

وتعرف كذلك البنوك التجارية بأنها "تلك المؤسسات المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الإيداع والإستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي"⁴.

تعرف أيضاً بأنها "المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحول وتبيع، كما أنها تمتلك كأى مؤسسة أموالاً خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائماً مادتها الأولية بالإقتراض، وتبيع منتجاتها دائماً بالإقراض"⁵.

¹ عبد الحق بوعتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص. 6.

² شاكور القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 1992، ص. 4.

³ Bouyacoub. F, " le risque de crédit et sa gestion ", MediaBank, N°24, juin 1996, alger, p. 14.

⁴ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، "إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي"، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة 3، 2006، ص. 33.

⁵ أحمد غنيم، "صناعة قرارات الإئتمان"، مطابع المستقبل، مصر، 1999، ص. 33.

وعليه يمكن القول بأن البنك التجاري هو مؤسسة مالية متخصصة وظيفتها الرئيسية الوساطة المالية وتعني هذه الوظيفة قيام البنك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الإقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض نقدية، ثم توجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الإقتصادية المختلفة والتي تحتاج لهذه الأموال المدخرة للأغراض الإنتاجية والإستثمارية والشخصية المختلفة.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وأنواعها

للبنوك التجارية خصائص متعددة تختلف باختلاف أنواعها.

أولاً: خصائص البنوك التجارية

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الإئتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود، نقوداً دفترية أو مصرفية وهذه الخاصية للبنوك إنما تميزها عن البنوك المتخصصة، تمثل الموارد المالية للبنوك التجارية نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها، ومعنى ذلك أن الموارد الخارجية أي الموارد غير الذاتية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك.

وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع وهي الودائع تحت الطلب، وهذا من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية والإستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وماتقرره من عمليات مصرفية، مالية، وتجارية وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.

وكذلك توجد مجموعة من الخصائص الأخرى نوجزها فيما يلي¹:

- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه: يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية من خلال لجنة الرقابة على البنوك إذ لا تكفي بالرقابة التوجيهية فقط، بل تفرض على البنوك التجارية أحكاماً واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجبائية، وتقوم هذه اللجنة بتعيين مراقب مكلف بممارسة رقابة مباشرة دورية أو مفاجئة على البنوك التجارية قد تدوم عدة أيام، ويفرض البنك المركزي هذا النوع من الرقابة ليتحقق من مدى تقييد كل بنك بالقواعد المالية والقوانين، والأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، وهذا ما يساعد على تحقيق الكفاءة في تسيير البنوك غير أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

- السيولة: يتعامل البنك بأموال الناس لذا فعليه أن يكون حاضراً لطلبات الناس أي المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبونه من ودائعهم، وهذا ما يفسر مبدأ وجوب توفير السيولة الكافية لدى البنوك لمواجهة طلبات السحب.

¹ "تقنيات البنوك"، تاريخ الإطلاع: 2016/03/14، من الموقع: <http://fr.qualisteam.com/page/detailed/3814.html>

- تعدد البنوك التجارية: تتعدد وتنوع البنوك التجارية تبعاً لحاجة السوق النقدي، غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركيز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي، إذ يخلق هذا التركيز وحدات مصرفية ضخمة قادرة على إحتكار أسواق النقد والمال¹.

- الربحية: يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من التكاليف الثابتة، تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر المؤسسات تعرضاً لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا إنخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث إنخفاض فيها².

- الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، وهو يعني حافة الأمان بالنسبة للمودعين، فرأس مال البنك يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم بالبنك، فكلما زادت الثقة كلما زادت قدرة البنك على جذب المزيد من الودائع اللازمة لأداء عمله ونموه وإمتصاص أية خسائر غير متوقعة، وتمكين البنك من متابعة أعماله ونشاطاته دون أن تتأثر ثقة المودعين وإدارة البنوك وتجنب التوظيف غير الرشيد وعدم التعرض للإفلاس، إذن فرأس مال البنك يجب أن يكون كافياً لإدخال الطمأنينة والأمان على المودعين³.

ثانياً: أنواع البنوك التجارية

يمكن تصنيف البنوك التجارية إلى ما يلي:

1. من حيث مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية تتمثل في:

أ. البنوك التجارية التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الإئتمان قصير ومتوسط الأجل كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب. البنوك الخارجية التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، تتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2. من حيث عدد الفروع يمكن حصرها في:

أ. بنوك المجموعة: هي البنوك المملوكة من قبل شركة قابضة، قد تكون فردية أو فروع وبالرغم من وجود شركة قابضة إلا أن هذه البنوك لها مجلس إداري ومدير عام لكن الشركة القابضة هي التي تملك رأس مالها وتشرف على سياساتها وتقوم بتوجيهها.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 62-63.

² سامر خلدة، "البنوك التجارية و التسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر، الأردن، طبعة 1، 2009، ص.ص. 19-20.

³ حمزة محمود الزبيدي، "إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الإئتمان"، مؤسسة الوراق، الأردن، طبعة 1، 2000، ص. 84.

ب. بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو وكبر حجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً، لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات وهذا النوع يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. البنوك ذات الفروع: هي التي تمتلك عدد من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة، وتأخذ شكل شركات مساهمة وتدار من خلال مركز رئيسي بواسطة مجلس إدارة واحد، ويدير كل فرع من فروع البنك مدير، يعمل بموجب الصلاحيات المخول له من المركز وتقوم سياسات الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز ضمن آجال القروض فهي تمنح قروض قصيرة الأجل، تتراوح من ستة أشهر إلى سنة شرط أن تستخدم في تمويل رأس المال العامل.

د. البنوك الفردية: هي بنوك صغيرة الحجم نسبياً يملكها أفراد أو شركات خاصة يقتصر عملها على منطقة صغيرة، عادة تستثمر أموالها في الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخسومة والأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة قصيرة دون خسائر أو بخسائر قليلة فهي تحاول تجنب الوقوع في المخاطر¹.

هـ. البنوك الإلكترونية: توصف هذه البنوك بأنها المعالجة العصرية للاحتياجات ومتطلبات المجتمع اللانقدي، ويستخدم هذا المصطلح عن نمط التعاملات المالية السائدة في دول أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية والذي لا يعتمد على حمل وتداول النقود، بل يستخدم خدمات البنوك الإلكترونية وهو ما يطلق عليها بالنقود الإلكترونية ويمكن تعريفها بأنها نظم أو منافذ تسليم الخدمات².

و. بنوك الأنترنت: هذه البنوك قامت بتوظيف خدمات وقدرات شبكة الأنترنت لتقديم خدمات مصرفية متنوعة لعملائها المستفيدين وهو ما يطلق عليه بالبنوك الفورية أو بنوك الأنترنت³.

3. من حيث حجم النشاط تتمثل في⁴:

أ. بنوك الجملة: يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمؤسسات الكبرى

ب. بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء و المؤسسات الصغرى، لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافياً وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص.ص. 18-20.

² رضا صاحب أبو حمد، "إدارة المصارف"، دار الفكر للطباعة، الأردن، طبعة 1، 2002، ص. 24.

³ طارق طه، "إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص.ص. 180-186.

⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج، الأردن، 2006، ص. 32.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك التجارية

لقد تغيرت وظيفة البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى إغراء المتعاملين بشتى الوسائل، وحتى تستطيع البنوك التجارية ممارسة هذه الوظائف بكفاءة لا بد من تسطيرها لأهداف مرجوة.

أولاً: أهداف البنوك التجارية

تتعدد أهداف البنوك التجارية باختلاف أنواعها، ويمكن تقسيمها إلى¹:

1. الأهداف المالية:

أ. إستمرار تحقيق الأرباح.

ب. تعظيم معدل العائد على الإستثمار.

ج. المحافظة على نسبة معقولة من السيولة.

2. الأهداف التنافسية:

أ. زيادة حصته في سوق الخدمات المصرفية.

ب. القيادة في مجال الخدمات المصرفية.

ج. المحافظة أو تحسين السمعة على المستوى المحلي أو الدولي.

د. الصمود أمام المنافسة.

3. الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية المقدمة (الأهداف الإنتاجية):

أ. تحسين الخدمات المصرفية.

ب. تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.

ج. تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة.

د. تخفيض الوقت الضائع.

4. الأهداف الخاصة بالنمو والإستقرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية وحمايتها.

5. الأهداف الاجتماعية والبيئية كتحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل

الداخلي والخارجي.

ثانياً: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي إرتبط بظهورها ومنها ما ظهر نتيجة تطور

العمل البنكي وإتساع نطاق العمليات التي تراوحتها البنوك.

¹ عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص.ص. 368-370.

1. الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

- أ. قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود¹.
- توجد العديد من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في²:
 - الودائع الجارية (تحت الطلب): تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب إلتزاما حاليًا من البنك، على أن يكون على إستعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.
 - ودائع لأجل: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ إستحقاقها.
 - ودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع يتم فيه الإلتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور إنتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.
 - ودائع التوفير: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها حين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزانتهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية بإعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها³.
 - ب. تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل إستثمارات متنوعة، بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين⁴:
 - قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، وغيرها.
 - قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الإئتمانية للأشخاص.

2. الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والإستحداث

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص. 13.

² رشاد العصار ورياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص. 70.

³ صبحي تادرس قريضة ومدحت العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، لبنان، 1983، ص. 131.

⁴ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص. 323.

الناشئ عن إقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح، من هذه الوظائف نذكر¹:

أ. تمويل عمليات التجارة الخارجية: تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

ب. تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

ج. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها: الأوراق التجارية هي أدوات الإئتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأدنى، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البنك أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

د. إدارة محافظ الإستثمار: تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار... إلخ.

هـ. التعامل بالعملات الأجنبية: تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا، وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخصص عملية تحويل العملة بمبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة و العلاج... إلخ.

و. إصدار البطاقات الإئتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر، ومنح أو الحصول على إئتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الإئتمان يوفر نوعا من أنواع الإئتمان.

ز. القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق كما رأينا سابقا في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية، يلجأ البنك إلى إعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض إلتزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.

¹ العديد من المراجع أهمها:

- إسماعيل أحمد الشفاوي وعبد النعيم مبارك، "إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص. 218.
- عبد المطلب عبد الله، "العملة وإقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 39.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك

يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك هام جدا لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياساتها وقراراتها، فضلا عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والانحراف للعمل على التخلص منها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

إن تحديد تعريف موحد، واضح ودقيق للأداء المالي يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها، وبالتالي يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم المناسب ومنه إستخلاص الأهمية التي يكتسبها داخل المؤسسة.

أولا: مفهوم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف للأداء المالي، من بينها مايلي:

- "الأداء المالي أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها"¹.
- "أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي، وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل"².
- "يشير الأداء المالي إلى العملية التي من خلالها يتم إشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع إقتصادي، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات"³.
- وعليه فإن الأداء المالي هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمؤسسة، وتحديد الكيفية التي أديرت بها مواردها خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تمثل أهمية الأداء المالي أساسا فيمايلي⁴:

- إن الأداء المالي بشكل عام يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيهه نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وتبيان أسبابها

¹ إبراهيم عبد الحليم عباد، "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 1، 2008، ص. 8.

² طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطر"، دار الجامعة، مصر، 2001، ص. 12.

³ عبد الملك مزهود، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001، ص. 24.

⁴ العديد من المراجع أهمها:

• مجيد الكرن، "تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية"، دار المناهج، عمان، طبعة 1، 2008، ص. 23.

• عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي"، مجلة

الواحات للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2014، ص. 23.

- وإقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الإستخدامات العامة لها وإستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات، والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة.
- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:
 - تقييم الربحية، السيولة، تطور النشاط وتقييم المديونية.
 - بالإضافة إلى إعادة تشكيل البناء التنظيمي، إذ يمكن أن يعد تقييم الأداء مرشداً أو دليلاً لإعادة توزيع العمالة في الأوقات والمجالات المناسبة مما يساعد على التجديد المستمر لهيكل التنظيم في ضوء الإمكانيات المتاحة من القوى العاملة.
 - يسمح كذلك بإتخاذ القياسات والإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة مستقبلاً من سوء في التسيير عموماً والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة، فالتقييم الأدائي يهدف أساساً للتحكم في الحدث قبل وقوعه.
 - إن وجود نظام سليم للتقييم يتميز بالشمولية والإستمرارية والمرونة فهو يساعد ويشجع أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلاً وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاوله تفادي نقاط الضعف.
 - يساعد على تقليص مواطن الضعف التي يعاني منها أعضاء المؤسسة والتي قد تكون أصل سوء الأداء المقدم، مثلاً نقص في التكوين، عدم توفر وسائل عمل متطورة... الخ.
 - ويمكن القول بأن عملية تقييم الأداء تركز على الأركان الأساسية الآتية¹:
 - وجود أهداف محددة مسبقاً: من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقاً، قد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط... الخ، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقاً تتم على أساسها عملية تقييم الأداء.
 - قياس الأداء الفعلي: يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالإعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدبرين للقيام بهذه الأعمال، مع إستخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، وإتخاذ القرارات الخاصة بها.
 - مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف: وتتم المقارنة لتحديد الإنحرافات سواء إيجابية كانت أم سلبية، وتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطار قبل وقوعها من أجل إتخاذ الإجراءات

¹ محمد عبده مصطفى، "تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة"، الدار الجامعية، مصر، طبعة 1، 1998، ص. 22.

اللازمة التي تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، كما أن وجود عاملين مدربين على المحاسبة والإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات، وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية.

- إتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن إتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمة) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية)، وفيما يلي أهم هذه العوامل¹:

أولاً: العوامل المنظمة

يقصد بالعوامل المنظمة الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك، التكنولوجيا المستخدمة... الخ.

- حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعتها تركيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما زاد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

- الهيكل التنظيمي: وهو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الإتصالات والصلاحيات والمسؤوليات، وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، فهو يؤثر على أدائها من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد والمساعدة في إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة إتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

- الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في إتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الإنسجام في العلاقات داخل البنك، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، وتشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية، والسمعة الحسنة له.

- التكنولوجيا المستخدمة: وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي ومختلف المهارات والطرق المعتمدة لتحقيق الأهداف المنشودة فعلى كل مؤسسة أو بنك تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعماله

¹ العديد من المراجع أهمها:

- السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص. 39.
- محمد صالح الحناوي وإبراهيم العبد، "الإدارة المالية مدخل القيمة وإتخاذ القرارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 29.
- Lorrio Philipe, " comptes et récits de la performance ", Edition d'organisation, Paris, 1996, p. 48.

والمنسجمة مع أهدافه لأنها تشكل أبرز التحديات التي تواجهه والتي وجب التكيف معها، فكلما إزداد إستخدام التكنولوجيا كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المقدمة، خفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

ثانيا: العوامل البيئية

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي، وتقسم إلى:

- البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك، والقوانين السائدة والمنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.
- البيئة الاقتصادية: وتشمل طبيعة النظام الإقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الإستثماري والفرص الإستثمارية المتوفرة.
- البيئة الإجتماعية: وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها البنوك.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها في مجال تحليل القوائم المالية، حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعان بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية، ويمكن وضع عدد كبير من مؤشرات الأداء المالي، ولكن المهم هو وضع المؤشرات ذات الدلالة والتي تساعد على تحليل وضع المؤسسة المالية.

أولا: مؤشرات الربحية

تعد نسب الربحية من أكثر النسب المالية دلالة على أداء البنك التجاري خلال فترة زمنية محددة، حيث أنها تعكس مدى فاعلية البنك في توظيف أمواله، وتقاس من خلال العديد من المؤشرات أو النسب المالية، والتي يعد معدل العائد على الأموال الخاصة أهمها بالإضافة إلى نسب أخرى، نذكر منها¹:

¹ العديد من المراجع أهمها:

• عمار بن مالك، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة الإسمت السعودية 2006-2010"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص. 96، من

الموقع: <http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ABEN3524.pdf>

• اليمين سعادة، "إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بسطيف"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، من الموقع:

http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Rezak_Habla_Hayet.pdf?idmemoire=2407

1. معدل العائد على الأموال الخاصة:

يستخدم هذا المعدل كأساس لتحليل ربحية البنك ويرتبط بمعدل العائد على الأصول والرافعة المالية أو ما يسمى أيضا بمضاعف الملكية، يتمثل معدل العائد على الأموال الخاصة في النسبة بين نتيجة الدورة الصافية وإجمالي الأموال الخاصة، ويمكن بذلك قياس العائد المتولد من توظيف الأموال الخاصة، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل لأن ذلك يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح المحققة على المساهمين أو إضافة المزيد من الأرباح المحتجزة.

2. مضاعف الملكية (الرفع المالي):

يقوم مضاعف الملكية بمقارنة أصول البنك بأمواله الخاصة، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة.

3. هامش الربح:

يقيس هامش الربح قدرة البنك على تحقيق الأرباح الصافية، كما يعبر أيضا عن مقدرته على السيطرة والتحكم في مصاريفه المختلفة، حيث كلما ارتفع هذا الهامش كلما كان ذلك مؤشرا على مقدرة البنك على تقليص المصاريف، لأن هامش الربح هو الفرق بين إيرادات ومصاريف البنك.

ثانيا: مؤشرات السيولة

تعرف سيولة البنك بأنها مقدار ما يحتفظ به من الأموال النقدية، أو ما يتوافر لها من أصول سريعة التحول إلى نقدية ودون خسائر في قيمتها، لأن الغرض منها هو الإبقاء بالإلتزامات المستحقة والمترتبة على البنك دون أدنى تأخر، لذلك يتم إستخدام جملة من المؤشرات أو النسب المالية لتقييم كفاءته في إدارة سيولته النقدية والتي سيذكر أهمها¹:

1. نسبة الرصيد النقدي:

وتشير إلى مدى كفاءة البنك التجاري من خلال أصوله السائلة أي النقدية على تسديد إلتزاماته من ودائع ومستحقات أخرى.

يتكون بسط هذه النسبة من الأصول النقدية بخزينة البنك المعني، والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي أو لدى مؤسسات مالية أخرى، أما مقام النسبة فيتكون أساسا من مستحقات البنك المتمثلة في الودائع والمستحقات لدى البنوك الأخرى.

¹ العديد من المراجع أهمها:

- أيمن السيد أحمد لطفي، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص. 110.
- سمير عبد العزيز، "إقتصاديات الإستثمار-التمويل-التحليل المالي"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص. 232.
- محمد صالح الحناوي، "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص. 78.

2. نسبة الإحتياطي القانوني:

تفرض بعض التشريعات البنكية على البنوك الإحتفاظ بأموالها بنسبة محددة لدى البنك المركزي، حيث أنه وفق لقانون النقد والقرض في مادته 93 يحق للبنك المركزي الجزائري أن يفرض على البنوك الأخرى أن تودع لديه في حساب محمد بالعملة الوطنية أو الصعبة، ويدعى هذا بالإحتياطي القانوني، ولا يمكن مبدئياً أن يتعد نسبة 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لإحتسابه.

3. نسبة السيولة القانونية:

يضع البنك المركزي قواعد عامة تتبع في الرقابة على البنوك، منها تحديد نسبة نوعية الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك، وهو ما يعرف بنسبة السيولة القانونية والتي تمثل نسبة الأصول النقدية والشبه نقدية إلى إجمالي الودائع.

ثالثاً: مؤشرات ملاءة رأس المال

تحرص البنوك على أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية إحتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها، وكذلك ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، ولقياس هذه النسبة هناك العديد من المؤشرات، نذكر منها¹:

1. نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع:

تبين هذه النسبة مدى إعتتماد البنك على أمواله الخاصة ومدى قدرته على رد الودائع من الأموال المملوكة له، بحيث أن إرتفاع هذه النسبة يمثل هامش أمان للمودعين، أما إذا كانت منخفضة فإنها ستوقع البنك في حالات عسر مالي أو حتى الإفلاس، فهي عبارة عن نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الودائع.

2. نسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة:

توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك على مقابلة أخطار الإستثمار في الإقراض من الأموال الخاصة دون المساس بالودائع، بحيث تعتبر مقياس لهامش الأمان في البنك لمواجهة مخاطر الفشل في إسترداد جزء من أمواله المستثمرة في شكل قروض ممنوحة.

3. نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية:

تظهر هذه النسبة مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر الناتجة من هبوط قيمة إستثماراته من الأموال المملوكة له، إذا كانت هذه النسبة ضعيفة فإن هذا معناه أن البنك سيعتمد على الودائع في تحمل الخسائر، ولذلك سميت هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار.

¹ العديد من المراجع أهمها:

- منير شاكور القزويني وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل، الأردن، طبعة 2، 2005، ص. 115.
- هيثم محمد الزغبى، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر، عمان، 2000، ص. 95.
- محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1، 2008، ص. 120.

رابعاً: مؤشرات المردودية

تعد عملية قياس مردودية النشاطات البنكية معقدة وصعبة، لسببين أساسيين أولهما يتمثل في تعدد وتشعب عملية تحليل المردودية، أي توضيح الإيرادات عبر الكثير من المحاور منها العملاء، النشاطات العادية والإستثنائية... الخ، في حين يتمثل السبب الثاني في صعوبة قياس المردودية، لإرتباطها الوثيق بضرورة توضيح التكاليف الخاصة بكل هيكلها، ومن نسب المردودية نجد¹:

1. نسبة المصاريف الذاتية:

تشكل الرواتب والأجور وملحقاتها من العلاوات والعوائد الأخرى عادة ثاني أكبر رقم من إجمالي المصاريف البنكية، لذا تتم مقارنتها مع إجمالي الودائع حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي يقوم بها البنك وتحسب بنسبة الرواتب وملحقاتها إلى إجمالي الودائع.

2. نسبة مردودية الإستثمار وتكلفته:

وتهدف إلى إبراز الفوائد الخاصة بإستخدامات الأموال ومصادرها، أي أصول وخصوم البنك وتتمثل في:

أ. نسبة مردود الإستخدامات: ويتم قياس هذه النسبة بقسمة إيرادات الإستثمار البنكي على إجمالي كل من الأصول السائلة، القروض والتسهيلات، حيث تضم إيرادات الإستثمار البنكي كلا من:

- فوائد والعمولات الدائنة.
- فروق العملات الأجنبية.
- إيرادات محفظة الأوراق المالية.

ب. نسبة تكلفة مصادر الأموال: وتقاس بقسمة تكاليف الإستثمار البنكي على مجموع كل من ودائع وأرصدة البنك، ودائع العملاء، المبالغ المقرضة، تأمينات نقدية، وتضم تكاليف الإستثمار البنكي العناصر التالية:

- الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء والمؤسسات المالية.
- فوائد السندات التي يصدرها البنك.
- العمولات المدينة التي يتحملها البنك نتيجة ممارسة نشاطاته.

¹ العديد من المراجع أهمها:

- أيمن الشنطي وعامر شقر، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، الأردن، طبعة 1، 2005، ص. 86.
- خالد الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، طبعة 1، 2000، ص. 103.
- عليان الشريف ورشاد العصار، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص. 58.

ج. هامش الفائدة: يتم الحصول على نسبة هامش الفائدة من خلال الفرق بين نسبة مردود الإستخدامات وتكلفة مصادر الأموال، وتعبّر هذه النسبة عن معدل الفائدة الوسطى الذي دفعه البنك على موارده المالية، كما تظهر هذه النسبة ربحية البنك، لأنها تظهر الفرق بين مردودية وتكلفة الإستثمارات.

3. نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول:

تعتبر الأصول أساس توليد الإيرادات في البنك، لذا فالإيرادات البنكية المحققة خلال فترة زمنية محددة هي محصلة إستغلال أصول البنك في تلك الفترة.

4. نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول:

توضح نتيجة الدورة الصافية بالفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المصاريف، وهي تعبّر إما عن أرباح أو خسائر البنك خلال فترة زمنية محددة وهي دورة مالية كاملة.

يمكن تلخيص المؤشرات السابقة الذكر في الجدول التالي:

الجدول (2-1): مؤشرات تقييم الأداء المالي

<ul style="list-style-type: none"> ● معدل العائد على الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / حقوق الملكية ● هامش الربح = نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الإيرادات 	<p>مؤشرات الربحية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة الرصيد النقدي = (النقدية بخزينة البنك المعني + الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) / الودائع والمستحقات لدى البنوك الأخرى ● نسبة الإحتياطي القانوني = الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي / (شيكات وحوالات مستحقة الدفع + مستحق للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها) ● السيولة القانونية = (أصول نقدية وشبه نقدية) / إجمالي الودائع 	<p>مؤشرات السيولة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع = الأموال الخاصة / إجمالي الودائع ● نسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة = الأموال الخاصة / إجمالي القروض الممنوحة ● نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية = الأموال الخاصة / أوراق مالية مستثمرة 	<p>مؤشرات ملاءمة رأس المال</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة المصاريف الذاتية = الرواتب وملحقاتها / إجمالي الودائع ● نسبة مردودية الإستخدامات = إيرادات الإستثمار البنكي / (الأصول السائلة + القروض والتسهيلات) ● نسبة تكلفة مصادر الأموال = تكاليف الإستثمار البنكي / (ودائع وأرصدة البنك + ودائع العملاء + المبالغ المقترضة + تأمينات نقدية) ● نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول ● نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول = نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الأصول 	<p>مؤشرات المردودية</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 96-98.
- أيمن السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 107-111.

المبحث الثالث: دور عملية التوريق في توفير السيولة وتسيير الميزانية

يسمح بيع الأصول في عملية التوريق للمؤسسة المتنازلة(البنك) بالحصول مباشرة على السيولة من جهة، وتحسين هيكل الميزانية من جهة أخرى.

بدأ الاهتمام بتحقيق نسبة كفاية رأس المال في المصارف في منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون للبنوك في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفق لعدد السكان في المنطقة التي يقدم فيها خدماته.

المطلب الأول: تعريف نسبة الملاءة (كوك) وحسابها

معيار كوك للملاءة المصرفية هو النسبة الدنيا للأموال الخاصة، تطبق هذه النسبة على البنوك التي تنشط على المستوى الدولي، وهي نسبة تتعلق أساسا بخاطر القرض، ليتم تعديلها سنة 1996 بإدراج خطر السوق. إن إتفاق بازل (I) المعدل والمتمم، يسمح بقياس متانة وإستقرار النظام البنكي آنذاك، وتعزيز مساواة شروط المنافسة بين البنوك الدولية، وهو ما أدى إلى تسجيل تحسنا صغيرا في مستوى الأموال الخاصة لغالبية البنوك¹.

سيتم من خلال هذا المطلب الوقوف عند الجوانب الأساسية لهذا الإتفاق وتقييم مقترحاته في ظل مستجدات البيئة العالمية.

تتحدر هذه النسبة من أعمال لجنة بازل المنشأة عام 1974، بمقر بنك التسويات الدولية بسويسرا، تجمع لجنة بازل محافظو البنوك المركزية لبلدان مجموعة العشر: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، دول البنيلوكس(بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وهي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) برئاسة "كوك" من بنك إنجلترا، وحاليا فهي تضم ما يقارب إثني عشرة بلدا، فمنذ السبعينات من القرن الماضي، وجد محافظو البنوك المركزية أن المنافسة بين البنوك الكبرى لدولهم لم تكن دائما عادلة، ولذلك فقد وجدوا أنه من المناسب تحقيق أكبر قدر من التناسق بين القواعد للرقابة على البنوك وذلك بإنشاء لجنة بازل، لوضع تنظيم مناسب يضمن المنافسة العادلة بين هذه البنوك.²

ولكن الجديد الذي لم يكن متوقعا، هو أن هذه القيود على البنوك لم يعد ينظر إليها مجرد إتفاق، بل أصبحت تعتبر معيارا لسلامة النظام المصرفي، فكل دولة أصبحت ترى أن عدم مراعاة هذه النسب في بنوكها الوطنية هو دليل على عدم سلامة المراكز المالية لهذه البنوك، وعليه أصبح المجتمع المالي العالمي ينظر إلى إتباع هذه النسب بإعتبارها ضمانا لسلامة المالية للبنوك، والأخطر من ذلك هو أن مؤسسات التمويل الدولية والبنوك

¹ Antoine Sardi , " Bale 2 " , AFGES Edition, paris, 2004, P. 14.

² محفوظ جبار، "البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية"، دار هومة، الجزائر، الجزء1، طبعة1، 2002، ص. 115.

العملية أصبحت تعتبر أن كفاية رأس المال كما حددتها لجنة بازل هو ما يمثل الحد الأدنى لسلامة البنوك، وبالتالي أصبحت تتحدد الجدارة الائتمانية والقدرة على الإقتراض للدول وفقا لمدى التوافق مع هذه المعايير.

أولا: الجوانب الأساسية لإتفاقية بازل (I)

إنطوت هذه الإتفاقية على العديد من الجوانب، أهمها¹:

1. التركيز على المخاطر الائتمانية:

حيث تهدف الإتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال، أخذا في الإعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، كما جاء في الإتفاقية مواجهة المخاطر الأخرى مثل: مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر الإستثمار في الأوراق المالية.

2. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

حيث تم التركيز على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية، فيجب أولا كفاية المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الإئتمان:

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين، والثانية ذات المخاطر المرتفعة.

أ. المجموعة الأولى وتضم²:

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي الاقتصادي والتنمية (OCDE) يضاف إليه دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية.

- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإفتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فنلندا، إيسلندا، الدنمارك، اليونان وتركيا.

ب. المجموعة الثانية: وتشمل كل دول العالم ما عدا الدول المدرجة في المجموعة الأولى

4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك إختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، فعند حساب معيار كفاية رأس المال، ترجح مخاطر الأصل من خلال خمسة أوزان (صفر بالمائة،

¹ العديد من المراجع أهمها:

• <http://www.arablaw.org/download intrcapital.jodoc>.
• Antoine Sardi, Bale2, op .cit,p.p.14-16 .

² عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة وإقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص.ص. 80-85.

10%، 50%، 100%)، وإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة للسلطات النقدية المحلية حرية إختيار وتحديد بعض أوزان المخاطر، كما أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

5. مكونات رأس المال المصرفي:

يتم تحديد كفاية رأس المال حسب توصيات بازل (I) وفق:

أ. ربط إحتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.

ب. تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين، هما:

- رأس المال الأساسي: ويتكون من حقوق المساهمين والإحتياطات المعلنة والإحتياطات العامة والقانونية، إضافة إلى الأرباح المحتجزة، وعند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة والإستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

- رأس المال المساند (التكميلي): ويشمل الإحتياطات غير المعلنة، إحتياطات إعادة التقييم، إحتياطات مواجهة ديون متعثرة، الإقراض متوسط الأجل من المساهمين والأوراق المالية.¹

ثانيا: كيفية حساب نسبة الملاءة

معيار كوك للملاءة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل (1) هو معدل كفاية رأس المال الذي يحسب بالصيغة التالية²:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \text{رأس المال} / \text{أصول مرجحة بأوزان المخاطر}$$

حيث:

$$\text{قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} = \text{قيمة الأصل} \times \text{درجة المخاطرة.}$$

أما نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 فتحسب بالصيغة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \text{رأس المال} / (\text{مخاطر الإئتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}).$$

● طبق معيار كوك إعتباراً من 1993/01/01.

● يجب أن يكون رأس المال المرجح أكبر من أو يساوي 8% بالنسبة للمخاطر المرجحة.

¹ طارق عبد العال حماد، "دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"، المكتب العربي، مصر، 2000، ص.ص. 138-139.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 92.

المطلب الثاني: تعديل نسبة كوك وتأثيرها على التوريق

لقد إتجهت لجنة بازل نحو التفكير في معايير جديدة لكفاية رأس المال بعد أن إتضح لها قصور المعايير الحالية عن توفير حد أدنى ملائم لرأس المال لدى البنك لمواجهة كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فقد أصبحت تلك المخاطر لا تقتصر فحسب على مخاطر منح الإئتمان، وإنما إمتدت لتشمل العديد من المخاطر الأخرى، كتلك المتعلقة بالتعامل في المشتقات المالية وتوريق القروض المصرفية، أي تحويلها إلى سندات قابلة للتداول، ومن ثم فإن إلتزام البنك بالحد الأدنى المقرر لمعدل كفاية رأس المال وفقا لمعايير 1988 نسبة 8%، لا يعني بالضرورة كفاية رأس ماله لمواجهة المخاطر المحتملة التعرض لها، فمع إستخدام المشتقات يمكن لأي بنك التخلص من مخاطر الإئتمان لديه، مثل مخاطر توقف المقترض عن سداد الفائدة أو أصل القرض كما أدى ظهور عمليات توريق القروض إلى تمكين البنوك من تخفيض حجم القروض التي تظهر في سجلاتها سعيا للتخلص من مخاطر الإئتمان لديها ونقلها للمستثمرين، ومن ناحية أخرى فإن مقررات بازل السابقة لم تراعي الموضوعية في تصنيف المخاطر، وبذلك يتضح أن المقررات الحالية لمعيار كفاية رأس المال في ظل التوسع في المشتقات والعمليات قد أدت إلى نتائج عكسية دفعت بالبنوك إلى تحمل المزيد من المخاطر الإئتمانية. ومن هذا المنطلق تقوم الإتفاقية الجديدة على ثلاث ركائز أساسية والمتمثلة في¹:

أولا: الحد الأدنى لرأس المال

ويمكن تلخيص هذا المبدأ من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال (بازل 2)} = \text{رأس المال} / (\text{مخاطر الإئتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل})$$

يتضح من هذه النسبة أن لجنة بازل إعتمدت في الإتفاقية الجديدة مقارنة مع إتفاقية الملاءة لعام 1988 منهجية أكثر شمولا وتوسعا في تحديد المخاطر الفعلية، ومقاربة أكثر مرونة في قياس المخاطر وصولا إلى تقرير حجم الأموال الخاصة، كما أدخلت إتفاقية بازل (2) جديدا كذلك من ناحيتين، أعطت من جهة أولى حرية أكبر للبنوك في قياس مخاطرها ذاتيا، وأخذت من جهة ثانية مخاطر التشغيل بعين الإعتبار، وهذا لم يتم إعتماده في النسبة السابقة.

ثانيا: مراجعة السلطات الرقابية

تتطلب عملية المراجعة من السلطات الرقابية، التأكد من أن كل بنك لديه إجراءات داخلية متينة من أجل تقييم كفاءة رأس المال، مبني على تقييم مفصل للمخاطر لديه، ولقد شدد الإطار الجديد على أهمية أن

¹ العديد من المراجع أهمها:

• مفتاح صالح ورحال فاطمة، "تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي"، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي في تركيا، كلية الدراسات الإسلامية، قطر، 9-10 سبتمبر 2013، ص. 27.

• طرشي محمد، "دور وفعالية الرقابة الإحترازية في تحقيق السلامة المصرفية"، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ص.ص. 12-15، تاريخ الإطلاع:

2016-02-15، من الموقع: www.univ-chlef.dz/drpub/sites/default/files/article/orchi.pdf

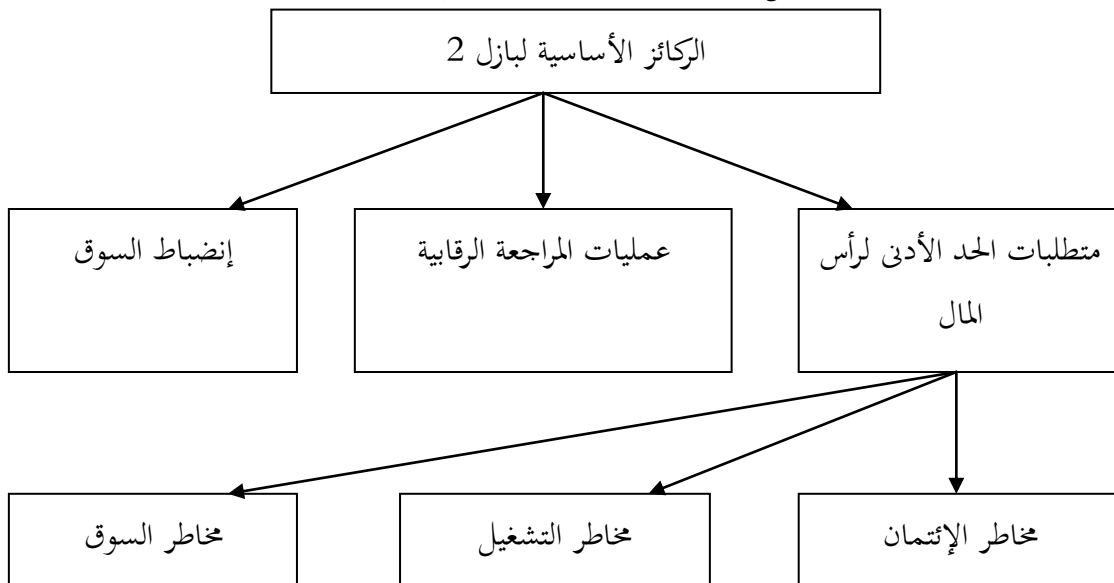
تكون إدارة البنك تعمل على تطوير عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال، وتضع أهداف بحجم رأس المال يتماشى مع مخاطر البنك وبيئة الرقابة لديه، وفي هذا الخصوص تقترح لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية وهي:

- أن تتوفر لدى البنوك الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر، وكذلك وجود إستراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من رأس المال.
- على السلطات الرقابية أن تقوم بتقييم ومراجعة النظم الداخلية المتوفرة لدى البنوك فيما يتعلق بتقييم رأس المال لديها، ومدى مقدرتها على مراقبة وضممان التقييد بالنسب المفروضة من السلطات الرقابية.
- على البنوك أن تحتفظ بنسب رأس مال تزيد عن الحد الأدنى المقرر، وأن يكون لدى السلطات الرقابية الحق في الطلب من البنوك الإحتفاظ برأس مال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة.
- على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع إنخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك، وأن تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية.

ثالثاً: ضوابط السوق

تتمحور الدعامة الثالثة حول مدخل ضوابط السوق من خلال زيادة الإفصاح من قبل البنوك، عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، وإستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب، ويهدف الإفصاح إلى تشجيع البنوك على إتباع الممارسات المصرفية السليمة حيث يتم بشكل نصف سنوي على الأقل. ومن هنا يمكن تلخيص الركائز الأساسية للإتفاقية الجديدة في الشكل الموالي:

الشكل (2-1): الأركان الأساسية لإتفاقية بازل (2)



المصدر: مصطفى كامل رشيد، "إمكانية إستجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والستون، 2007، ص. 256، تاريخ الإطلاع: 2016/01/16، من الموقع:

<http://www.iasj-net/iasj?func=fulltextfald=26200>

ففي الأخير يتضح أن التوريق كونه أداة جديدة لتسيير الميزانية فهو يسمح للبنوك بالخروج من الشكل الكلاسيكي المتمثل في التقييد بمستلزمات رأس المال، وبذلك يسمح بتخفيف العبء المرتبط بإحترام مستلزمات الحذر، فكل عملية توريق سيكون لها بالتأكيد آثار مباشرة لتحسين النسب القانونية للمؤسسات، فاللجوء إلى هذا الإجراء يترجم إذن بالإقتصاد في التكاليف، كما تؤول هذه التقنية الجديدة لتسيير الميزانية إلى تحسين تسيير المخاطر وتخفيضها والموجودة بميزانيات المؤسسات المالية.

المطلب الثالث: التوريق وعلاقته بالسيولة

يعتبر التوريق عملية حديثة النشأة لإدارة مخاطر السيولة في البنوك، وذلك لما يوفره من إمكانية تحريك القروض خاصة منها المتعثرة أو المشكوك فيها، وقد نشأت مؤسسات متخصصة في هذه العملية في مختلف بلدان العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر المنشأ الأصلي لهذه التقنية.

وتبرز أهمية التوريق في قدرته على تحويل الإستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل إلى قصيرة الأجل، بفعل تجسيده لتلك الإستثمارات في سندات وبيعها وبالتالي تحويلها إلى سيولة آنية، لذلك إرتبطت عملية التوريق بالقروض العقارية أساساً، وذلك نظراً لكون هذه القروض طويلة الأجل وبالتالي إشتغالها على مخاطر تجميد الأموال خاصة بالنسبة للبنوك، وهنا يأتي التوريق كآلية لمواجهة هذه المخاطر وليشجع تلك البنوك على منح تلك القروض.

فالتوريق يمثل الحل الأمثل للدائنين عندما يتقاعس المدين عن الوفاء، ويصبح الدين مشكوكاً فيه أو معدوماً، حيث يقوم الدائن بتوريق هذا الدين وبيعه طلباً للسيولة، ويتفادى بذلك تكوين المخصصات له في الميزانية، كما يمكنه إستخدام السيولة الناجمة عن بيع الدين أو توريقه في إعادة الإقراض وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح.

كما يعتبر اللجوء إلى إستعمال التوريق وسيلة لتنويع مصادر التمويل، فهو يظهر كمصدر جديد لإعادة التمويل، يأتي ليكمل تشكيلة الميكانيزمات الموجودة من قبل، كما تعمل هذه التقنية على التقليل من التكلفة، وبالتالي تحقيق مردود أعلى قياساً بطرق التمويل الأخرى¹.

¹ العديد من المراجع أهمها:

• سليمان ناصر، "التوريق كأداة مالية لمواجهة مخاطر السيولة في البنوك"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص.ص. 3-5، تاريخ الإطلاع: 03-03-2016

من الموقع: <http://www.drnacer.net/mol taka.html>

• بلال نوري سعيد الكروي، "تقييم ربحية المصارف بإستخدام مؤشرات السيولة"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، جامعة الكربلاء، العراق، 2009، ص. 7.

خاتمة الفصل:

إن الفائدة من التوريق تستمد من المزايا التي توفرها هذه العملية بالنسبة للنظام المصرفي، فتطور التوريق يشكل مرحلة جديدة ومعتبرة في تطور هذا النظام وذلك من خلال ثلاث أسس متمثلة أساسا في رفع مردودية رأس المال، تحسين تسيير المخاطر ورفع إمكانية إعادة التمويل.

ومنه يحقق التوريق كآلية من آليات الهندسة المالية العديد من المزايا في هذا الإطار للبنوك، فهو أولا وسيلة لإعادة التمويل التي عادة ما تكون صعبة المنال وبشروط قاسية، ثانيا يساهم في تحسين النسب المالية للبنك كنسب السيولة، نسب الأموال الخاصة، نسب الملاءة المالية وحتى نسبة كوك، ثالثا تخفض هذه العملية من الأخطار المتعلقة بتسيير الميزانية مثل خطر الإفلاس وخطر تقلبات أسعار الفائدة وخطر العسر المالي.

لكن بالرغم من أن للتوريق إيجابيات كثيرة فهو ينطوي كذلك على العديد من السلبيات والتي من شأنها تدمير النظام المصرفي، حيث وجهت له أصابع الإتهام بالدرجة الأولى في إفتعال الأزمة المالية العالمية 2008.

الفصل الثالث: دراسة حالة

البنك الوطني الجزائري

(2005-2012) وبنك

ديبي الإسلامي (2004-

(2015

مقدمة الفصل:

إن التطور الذي شهدته إقتصاديات العالم، جعلها تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على إتباع سياسة إقتصادية ومالية تترجم إستراتيجيتها في السوق، ومن هنا توجب تحسين مستوى الأداء المصرفي لتحقيق سلامة الأنظمة المصرفية والمالية العالمية. ومحاولة لإسقاط الجانب النظري للتوريق على الواقع العملي، تم إختيار البنك الوطني الجزائري وبنك دبي الإسلامي لحساب مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنكين، وذلك بغرض تحديد أثر التوريق على كلا من البنكين محل الدراسة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

نظرا لما ورد في الجانب النظري من هذه الدراسة، ورغبة للتأكيد عليه والإطلاع على أهمية عملية التوريق في البنوك وكذا دورها في نشاط هذه الأخيرة، فقد تم التركيز على دراسة دور هذه العملية في تنشيط وتفعيل الأداء المالي للبنوك من خلال تحليل مختلف مؤشراتته.

ونظرا لأهمية المنهجية المتبعة في أي بحث ونوعية المعلومات المتوفرة، خاصة وأنها تنعكس مباشرة على نتائج البحث والدراسة، فسيتم التعرض فيما يلي للإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: مبررات إختيار مكان وفترة الدراسة

بغية الإلمام بجوانب الدراسة، فقد تمت دراسة تأثير عملية التوريق على نشاط كل من بنك دبي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2015، وكذا البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

أولاً: مبررات إختيار البنك الوطني الجزائري (BNA)

وقع الإختيار على البنك الوطني الجزائري وذلك لعدة مبررات نذكر منها:

- يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الإستقلال، كما يدل عليه إسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.
- يشهد سوق القرض العقاري في الجزائر تنوعا كبيرا، حيث يتجلى ذلك في دخول مقرضين متعددين إلى الساحة، من بينهم البنك الوطني الجزائري والذي يعد أكبر بنك ينتمي إلى القطاع العمومي، من خلال تقديمه لمنتجات رهنية إبتداء من عام 2002.
- تلي البيانات والقوائم المالية المتوفرة عن البنك الوطني الجزائري متطلبات الدراسة.
- يعمل هذا البنك على المشاركة في تطوير سوق الرهن العقاري من خلال تقديم القروض للمواطنين الذين يرغبون في إقتناء سكونا لائقا بهم.
- كذلك يقوم البنك بمنح القروض لمختلف القطاعات الإقتصادية ما عدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري.
- كما أن هذا البنك وبصفته وسيط مالي، فإنه يعمل على تطوير وتنويع زبائنه وكذا مساهمته في تمويل الإقتصاد الوطني، من خلال تقديمه لتشكيلة متكاملة ومتنوعة من الخدمات المصرفية الحديثة.

ثانياً: مبررات إختيار بنك دبي الإسلامي

تم إختيار بنك دبي الإسلامي لعدة مبررات نذكر منها:

- يتعامل بنك دبي الإسلامي بعمليات التوريق منذ سنة 2007، ويتصدر المركز الأول لإصدارات الصكوك والأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يستخدم البنك المذكور التقنيات الحديثة والأنظمة المتطورة، مع الإلتزام بالتطور المستمر.

- تلي البيانات المتوفرة عن البنك "بنك دبي الإسلامي" متطلبات الدراسة.
- يعمل بنك دبي الإسلامي ضمن قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية والذي يعتبر من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم، حيث يضم ما يزيد عن 400 مؤسسة مالية.
- يعد بنك دبي الإسلامي أول بنك إسلامي متكامل الخدمات، فضلاً عن كونه أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يتمتع بتاريخ طويل وخبرة واسعة بالإضافة إلى إبتكار المنتجات المصرفية الجديدة.

ثالثاً: مبررات اختيار فترة الدراسة

طالما أن هذه الدراسة قد إنصبت أساساً على تقييم أداء البنوك في ظل تطبيق عملية التوريق، إنطلاقاً من حساب مختلف مؤشرات ونسب الأداء المالي، وبناءً على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها خلال الزيارة الميدانية للبنك الوطني الجزائري، فقد حددت فترة الدراسة من سنة 2005 إلى سنة 2012، أما فيما يخص بنك دبي الإسلامي فقد تم الحصول على البيانات والمعطيات الخاصة بالفترة الممتدة من سنة 2004-2015.

المطلب الثاني: منهج الدراسة التطبيقية

بغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الإعتماد على مجموعة من المعلومات والبيانات المستقاة من واقع عمل البنوك محل الدراسة، ومحاولة تحليلها وتفسيرها وإسقاط الجانب النظري عليها، وبالتالي الإعتماد على المناهج الموالية.

أولاً: المنهج التاريخي

يهتم المنهج التاريخي بدراسة الظواهر والأحداث والمواقف التي مضى عليها زمن، أو يقوم بدراسة ظاهرة معينة من خلال الرجوع إلى نشأتها والتطورات التي مرت بها والعوامل التي أثرت عليها إلى أن صارت على الشكل الحالي.

سيعتمد على هذا المنهج في التعرف على نشأة وتطور كل من بنك دبي الإسلامي والبنك الوطني الجزائري.

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي

يهتم المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بظاهرة معينة، ويهدف إلى وصف موقف أو مجال إهتمام معين بصدق ودقة.¹

وسيعتمد على هذا المنهج في وصف وتحليل كل المعلومات والبيانات المتاحة عن البنك الوطني الجزائري وبنك دبي الإسلامي.

¹ مهدي الزويلف وتحسين الطراونة، "منهجية البحث العلمي"، دار الفكر، الأردن، طبعة 1، 1998، ص.ص. 197-198.

ثالثا: المنهج الرياضي

سيعتمد على هذا المنهج لتقدير حساب مجموعة من النسب والمؤشرات المتعلقة بالأداء المالي في كلا البنكين محل الدراسة والمتمثلة أساسا في كل من مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات ملاءة رأس المال وكذا مؤشرات المردودية، وهذا بغرض إستخدامها في التحليل والمناقشة والوقوف على تقييم أداء البنكين.

المطلب الثالث: بيانات الدراسة التطبيقية ومصادرها

تعتبر المناهج المحدد المرجعي لأدوات البحث وجمع المعطيات لذلك فإن الأدوات المستعملة تختلف باختلاف المناهج، ولهذا وبغرض تنفيذ أهداف الدراسة، وإختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها عن طريق ما يلي:

- الزيارة الميدانية وذلك من أجل الإلمام والحصول على المعلومات من أجل إستخدامها في الدراسة، حيث تمت الدراسة على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري.
- البيانات الضرورية المنشورة في التقارير الوزارية والجريدة الرسمية، بالإضافة إلى القوائم المالية السنوية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من 2005 إلى 2012، والمتحصل عليها من الموقع الرسمي: www.bna.dz
- التقارير والقوائم المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي والخاصة بالفترة 2004-2015، والمتحصل عليها من الموقع الرسمي: www.mibasher.info/markets/DFM.BankDubai.

المبحث الثاني: تطبيق عملية التوريق في البنك الوطني الجزائري BNA

سيتم التعرض إلى دور عملية التوريق في البنك الوطني الجزائري، وعلاقته بالأداء البنكي. حيث تم التطرق فيها إلى مختلف المؤشرات التي من شأنها أن توضح الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري، وذلك قبل وبعد عملية التوريق للحكم عليه.

المطلب الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الإستقلال، كما يدل عليه إسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

أولاً: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسيير بواسطة القانون الأساسي لها، برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية، حيث من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله.

تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان البنك يسيير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات، يعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل على تمويل مختلف حاجيات الإستغلال و الإستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة... الخ. كما أنها إستخدمت (المساهمات) كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا أنه كان له حق الإمتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض، وذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية على شكل شركة بالأسهم.

ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف

سهم قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

- من 1 إلى 350 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج".
- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم , المحروقات , الهيدروليك".
- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".
- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة".

ثانيا: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

1. مهام البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري والعام ويقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك. كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف بالعملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما أنه من الممكن أن يكتب على أي شكل كان، أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابها أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة. كما أنه من الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو في الخارج، وعلى أي شكل كان.

عموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي¹:

- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات.
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة به.
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الإعتمادات والتحويلات...إلخ.
- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل.
- منح القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.
- تمويل التجارة الخارجية.
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع والإكتتاب في السندات العامة والأسهم.
- تسليم وتحويل القيم المنقولة أو رهنها.
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل، وكل أنواع القروض الرهن الحيازي وتحويلات العملة الأجنبية.

2. أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع...إلخ.

¹ من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: www.bna.dz

- إحتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الإقتصادية.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

سيتم تقييم الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري، وهذا وفق المعطيات المالية المتوفرة والمقدمة من طرف البنك، من خلال حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي للبنك، للحكم على وضعيته.

أولا: مؤشرات الربحية

على إعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك، هناك العديد من المعايير التي يمكن الإستناد عليها في تقييم ذلك.

1. معدل العائد على الأموال الخاصة:

توضح هذه النسبة ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، وتسمى أيضا بحقوق الملكية، وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة .

الجدول (1-3): تطور معدل العائد على الأموال الخاصة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة

2012-2005

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة %	الأموال الخاصة	النتيجة السنوية الصافية	السنوات
16.2	18259375500	2954835846	2005
23.9	18259375500	4366788673	2006
30	22626164180	6789576391	2007
46.7	22626164180	10573020970	2008
92.9	22626164180	21016960259	2009
49.1	66439732000	32599909000	2010
32.5	107247403000	34819139000	2011
21.2	128404864000	27180499000	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

من الجدول أعلاه، يتبين أن معدل العائد على الأموال الخاصة في تزايد نسبيًا خلال الخمس سنوات الأولى لفترة الدراسة، حيث بلغ 16.2% سنة 2005، ليصل إلى 92.9% كأقصى حد سنة 2009. ليعود وينخفض سنة 2010 تدريجياً بمعدل وصل إلى 49.1%، يتبع ذلك بإنخفاض أيضا سنتي 2011، 2012 ليصل إلى 32.5% و 21.2% على التوالي.

2. هامش الربح:

تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة (2005-2012).

الجدول (3-2): تطور هامش الربح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة %	إجمالي الإيرادات	النتيجة السنوية الصافية	السنوات
11.3	26115524260	295483584620	2005
15.7	27772970597	4366788673	2006
20.9	32541595415	6789576391	2007
23.9	44164730906	10573020970	2008
41.5	50581056589	31016960259	2009
69.6	46860243000	32599909000	2010
54	64529067000	34819139000	2011
36.1	75390049000	27180499000	2012

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

نلاحظ أن هامش الربح المحقق في البنك الوطني الجزائري في تزايد مستمر، وذلك خلال الست السنوات الأولى من فترة الدراسة (2005-2010)، إلا أن هذه الزيادة تناقصت تدريجياً خلال السنتين اللاحقتين 2011 و 2012 بمعدلي 54% و 36% على التوالي.

ثانياً: مؤشرات السيولة

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، حيث يعتبر أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشاكل، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، وأهم النسب لحسابها ما يلي:

1. نسبة الرصيد النقدي:

تشير إلى مدى كفاءة البنك التجاري من خلال أصوله السائلة أي النقدية على تسديد التزاماته من ودائع ومستحقات أخرى، والجدول الموالي يوضح تطور هذه النسبة في البنك الوطني الجزائري.

الجدول(3-3): تطور نسبة الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة %	ودائع ومستحقات لدى بنوك أخرى	الأصول السائلة	السنوات
244.6	18645619160	45599659252	2005
54.6	86454238325	47223257566	2006
35.4	156617785702	55395161627	2007
24.4	258864257894	63076457283	2008
46.8	131506142570	61554701754	2009
109	111800873000	121610230000	2010
181	117835306000	213006730000	2011
88	279869346000	246496510000	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

يتضح من الجدول أن نسبة الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة (2005-2012)، تتصف عموماً بالتذبذب وعدم الانتظام حيث شهدت هذه النسبة إرتفاعاً ملحوظاً سنة 2005 بمعدل قدر ب 244.6% لتعود وتنخفض تدريجياً بعد 3 سنوات، إلا أن هذا الإنخفاض يعود ليشهد إرتفاعاً طفيفاً خلال 3 سنوات الأخيرة من فترة الدراسة بلغ خلالها نسبة 181% كأقصى حد سنة 2011.

2. نسبة السيولة القانونية:

تمثل نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية إلى إجمالي الودائع التي يضعها البنك المركزي من خلال قواعده العامة المتبعة في الرقابة على البنوك، وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول(3-4): تطور نسبة السيولة القانونية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة %	إجمالي الودائع	أصول نقدية وشبه نقدية	السنوات
5	18645619160	942569168	2005
0.5	86454238325	389569566	2006
0.2	15661778570	341253932	2007
0.1	258864257894	347356455	2008
0.2	131506142570	258639696	2009
35.3	111800873000	39521062000	2010
21.5	117835306000	25336651000	2011
13	279869346000	36353484000	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

من الجدول يتبين أن نسبة السيولة القانونية المفروضة من البنك المركزي على البنك الوطني الجزائري غير مستقرة ومتغيرة نسبيا، حيث بلغت سنة 2005 معدل 5%، لتتراجع تدريجيا حتى تصل إلى 0.1% سنة 2008 كأدنى حد، لتعود وترتفع تدريجيا خلال الثلاث السنوات اللاحقة لتصل 13% سنة 2012.

ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال

تستخدم هذه النسبة لمعرفة رؤوس الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها، ولقياس هذه النسبة تستعمل العديد من المؤشرات، نذكر منها:

1. نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع:

تبين مدة إعتماد البنك على أمواله الخاصة، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، وفيما يلي توضيح لتطورها خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-5): تطور نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الأموال الخاصة	إجمالي الودائع	النسبة %
2005	18259375500	18645619160	97.9
2006	18259375500	86454238325	21.1
2007	22626164180	156617785702	14.4
2008	22626164180	258864257894	8.7
2009	22626164180	131506142570	17.2
2010	66439732000	111800873000	59.4
2011	107247403000	117835306000	91
2012	128401864000	279869346000	45.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع للبنك الوطني الجزائري شهدت عدم إستقرار حيث بلغت سنة 2005 معدل 97.9%، إلا أن هذه النسبة إنخفضت تدريجيا خلال السنوات اللاحقة (2006-2009)، لتعود وترتفع خلال السنوات 2010، 2011، 2012 لتصل إلى 59.4%، 91%، و45.9% على التوالي.

2. نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية:

تظهر هذه النسبة مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة إستثماراته من الأموال المملوكة له، وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة.

الجدول (3-6): تطور نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة %	أوراق مالية مستثمرة	الأموال الخاصة	السنوات
43.3	31464441085	18259375500	2005
43.4	421333698485	18259375500	2006
59.2	38239423140	22626164180	2007
61.6	36755242896	22626164180	2008
60.1	37237605838	22626164180	2009
134.7	49336684000	66439732000	2010
286	37496329000	107247403000	2011
115	11124194484	128401864000	2012

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

يتبين من الجدول أن نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية للبنك في إرتفاع تدريجي طيلة فترة الدراسة (2005-2012). حيث سجلت معدل 43.3% سنة 2005 و 43.4% سنة 2006 لترتفع تدريجيا بعد ذلك لتصل إلى 134.7% سنة 2010 و 286% سنة 2011 كأقصى حد، لتتخفف سنة 2012 إلى 115%.

رابعاً: مؤشرات المردودية

1. نسبة المصاريف الذاتية:

تعطي صورة عن مدى كفاءة العمليات التي يقوم بها البنك، وفيما يلي توضيح لتطورها خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-7): تطور نسبة المصاريف الذاتية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-

2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة %	إجمالي الودائع	رواتب وملحقاتها	السنوات
14.9	18645619160	2783995090	2005
3.21	86454238325	2778126419	2006
1.84	156617785702	2885086552	2007
1.5	258864257894	3802191351	2008
3.09	131506142570	4073833931	2009
8.91	111800873000	9961522000	2010
10.77	117835306000	12700957000	2011
5.1	279869346000	14356324000	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012.

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة المصاريف الذاتية للبنك الوطني الجزائري متذبذبة على طول فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة 14.9% سنة 2005 كأقصى حد، ونسبة 1.5% كأدناها سنة 2008.

2. نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول:

هي محفظة إستغلال أصول البنك خلال فترة محددة، وفيما يلي تطور لهذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-8): تطور نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة

2012-2005

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة %	إجمالي الأصول	إجمالي الإيرادات	السنوات
4.28	609067252863	26115524206	2005
3.87	716991831640	27772970597	2006
3.52	922922630719	32541595415	2007
3.94	1119288530817	44164730906	2008
4	1258770833656	50681056589	2009
32	1421685356	46860243000	2010
39	1620662782	64529067000	2011
36	2060079717	75390049000	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2005.

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول في تغير مستمر، حيث إنحصرت ما بين 3.52% و4.28% خلال الخمس سنوات الأولى من فترة الدراسة (2005-2009)، بينما إرتفعت خلال السنوات 2010، 2011، 2012، لتسجل النسب 32%، 39%، 36% على التوالي.

3. نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول:

تعبّر هذه النسبة إما عن أرباح أو خسائر البنك خلال فترة زمنية محددة، وفيما يلي تطورها بالنسبة للبنك الوطني الجزائري.

الجدول (3-9): تطور نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012-2005

الوحدة: مليون دينار جزائري

النسبة %	إجمالي الأصول	نتيجة الدورة الصافية	السنوات
4.9	609067252863	2954835846	2005
0.6	716991831640	4366788673	2006
0.7	922922630719	6789576391	2007
0.94	1119288530817	10573020970	2008
1.7	1258770833656	21016960259	2009
2.29	1421685356000	32599909000	2010
2.15	1620662782000	34819139000	2011
1.31	2060079717000	27180499000	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012.

يتضح من الجدول أعلاه أن نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول في تغير مستمر، حيث بلغت 4,9% سنة 2005، لتعود وتنخفض بعد سنتين أين وصلت إلى معدل 0,7% سنة 2007، ليشهد إرتفاعا في السنوات اللاحقة (2008-2011)، لينخفض مجددا سنة 2012 إلى نسبة 1.31%.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج.

بناء على المعطيات السابقة للبنك الوطني الجزائري، والمتعلقة بالفترة محل الدراسة (2005-2012)، وبالإعتماد على نتائج مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك وبغية المقارنة بين الفترة السابقة واللاحقة لعملية التوريق المطبقة من طرفه سنة إعتماد التوريق 2008، يتضح ما يلي:

ربحية البنك غير مستقرة ومتزايدة، فقد شهدت إرتفاعا بعد سنة 2008، وذلك يدل على قدرته في توزيع على المساهمين، ويمكن القول أن البنك حقق نتائج وأرباح مرضية بعد عملية التوريق حسب نظام التقديم المصرفي.

أما فيما يخص سيولة البنك فقد إرتفعت بعد إعتماد عملية التوريق، نتيجة إنخفاض نسبة الإحتياطي القانوني المفروضة من طرف البنك المركزي على البنك، مما يدل على وجود أثر إيجابي لعملية التوريق في توفير السيولة، وتجنب وقوع البنك في العديد من المشاكل، وقد قدر متوسط السيولة عموما %97,98. وبالتالي نجد أنها مقبولة جدا وتخدم مصالح البنك في الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل.

ومن خلال تحليل مؤشرات ملاءة رأس المال للبنك الوطني الجزائري، يتضح أنها عرفت إرتفاعا بعد سنة 2008 مقارنة بالسنوات السابقة لها، حيث لعبت عملية التوريق دور فعال في خلق رؤوس الأموال اللازمة لتغطية إحتياجات البنك الوطني الجزائري، إضافة إلى قرار البنك سنة 2009 المتعلق برفع رأس ماله من خلال إصداره ل 27000 سهم، إشرتها الخزينة العمومية، وإرتفاع نسب ملاءة رأس المال يدل على وجود هامش أمان وقدرة للمودعين وقدرة البنك على تحمل الخسائر ومواجهة المخاطر وتحويلها.

أما مؤشرات المردودية فقد عرفت إرتفاعا بعد تطبيق عملية التوريق من طرف البنك الوطني الجزائري، مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يعكس كفاءة العمليات التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري، بسبب ارتفاع حجم أعماله وعدم قيامه بتوزيع الأرباح المحققة سنة 2008، وذلك تطبيقا للتعليمات الجديدة لبنك الجزائر فيما يخص رفع رأسمال الأدي للبنوك التجارية إلى 10 مليار دج، كما يعود تحسن نسب المردودية إلى إرتفاع رقم أعماله وإنخفاض حجم مؤونات أخطار القروض بالإضافة إلى ارتفاع هامش الوساطة البنكية.

من خلال مما سبق يمكن القول أن عملية التوريق ساهمت في تحسين مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2005-2012)، إلا أن هذه التجربة لا تعكس الواقع المصرفي الجزائري بشكل كبير، الذي ينشط في سوق مالي مازال يعاني العديد من المشاكل لاسيما وأنه في بداياتها. بالإضافة إلى غياب الدعم الحكومي المشجع على الإبتكار المالي.

المبحث الثالث: تطبيق عملية التوريق في بنك دبي الإسلامي

انتشر التعامل بالتوريق في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث بدأت في تطبيقه تحت مسمى "التصكيك"، وذلك وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، فهو يعتبر بذلك البديل الشرعي والأكثر قبولا بين الأفراد لتمويل مشروعاتهم، كما أنه يهدف إلى توفير السيولة النقدية الكافية للدخول في عمليات تمويل جديدة أو للتوسع في نشاط ما، ففي هذا الصدد يحتل بنك دبي الإسلامي مركز الصدارة في هذا المجال، وهو ما سيتم التعرض إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي بتاريخ 12/03/1975، كأول بنك إسلامي متكامل الخدمات المصرفية، ليصبح رائدا في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، ومن ثم تسجيله لاحقا كشركة مساهمة عامة طبقا لقانون الشركات التجارية الإتحادي، يتعامل هذا البنك مع جميع العقود والعمليات والمعاملات التجارية والمالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما يمثل أكبر بنك في الإمارات العربية المتحدة، إذ يبلغ رأس ماله 3798.6 مليون درهم، ويصل عدد العاملين فيه إلى 1533 موظف، ويمارس نشاطه من خلال مكتبه الرئيسي في دبي، إضافة إلى فروع العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تشير التقارير المالية للبنك إلى أن هناك 23 شركة تابعة له، كما توجد لدى البنك إستثمارات في مشاريع مشتركة بلغ عددها حتى نهاية 2010 خمسة مشاريع وبنسبة ملكية 50%، كما تركز أهدافه على ما يلي¹:

- التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية.
- تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الإستثمار.
- المسؤولية والخدمات الإجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة.
- المحافظة على مقدره البنك على الإستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين.
- الإحتفاظ بقاعدة رأس مال بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

كما أن لهذا البنك قيم خاصة به، تمثلت أساسا في:

- الإبتكار: يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع حيث يتميز من خلال الجمع بين القيم الإسلامية وأحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة، وبالتالي تقدم أفضل الخدمات البنكية الإسلامية الحديثة.
- المعرفة: يعتمد البنك على منظومة سياسات إئتمانية وقوانين عمل مستمدة من التعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
- الجودة: يتم تصميم الخدمات والمنتجات البنكية الخاصة بهذا البنك وفق مبدأ الإلتقان المركز على الجودة.

¹ من الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي: www.mubasher.info/markets/DFM.BankDubai.

- القيمة المضافة: إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا إنعكاس هذا الأخير في تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية من خلال توفير أرقى الخدمات البنكية المتاحة.
- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: أي الابتعاد عن الربا وما حرمه الله عز وجل في كتابه الكريم وسنة نبيه الحبيب عند التعامل والاستثمار في الأموال.

أما فيما يخص مصادر أمواله فهي كثيرة ومتعددة نذكر منها:

- رأس المال: عند تأسيس البنك بلغ رأس ماله 50 مليون درهم إماراتي، مقسمة إلى 100000 سهم، قيمة كل سهم 500 درهم، ساهم المؤسسون ب 10000 درهم، والباقي طرح للإكتتاب فيه من طرف المواطنين.
- سنة 2004 تضاعف رأس المال ليصل إلى 1500 مليون درهم عن طريق طرح أسهم للإكتتاب بنسبة 50%، أما سنة 2006 فارتفع رأس المال إلى 1800 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 20% من رأس المال، أما في مارس 2007 فبلغ 2996 مليون درهم عن طريق 7% أسهم منحة، ليرتفع في مارس 2008 إلى 3445.4 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 15%، إلى أن وصل سنة 2009 إلى 3617.67 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 5%، وفي سنة 2010 بلغ رأس مال البنك 3798.6 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة بنفس النسبة السابقة، وأخيرا وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأس المال إلى 3957.5 مليون درهم في مارس 2013.

- الإحتياطات: تعتبر من أهم مصادر الأموال التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي في تمويل إحتياجاته وتمثل إحتياطاته في (الإحتياطي القانوني، الإحتياطي العام، إحتياطي الأراضي الممنوحة، إحتياطي تحويل العملات).

- الأرباح المحتجزة: أقر بنك دبي الإسلامي خلال الربع الأول لسنة 2013 إنخفاض أرباحه إلى 200 مليون درهم، وخلال الربع الثاني من نفس السنة قدر ب 450 مليون درهم إماراتي، أي تراجع أرباح البنك بنسبة 40% مقارنة بالسنة الماضية في نفس الفترة، وهذا حسب شركة "اتش سي" للأوراق المالية والاستثمار.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي

- يعتمد تقييم الأداء المالي للبنك أساسا على إستخدام مؤشرات مالية لقياس كفاءته وربحيته ومدى إنجازه للأهداف المرسومة، ولقد تعددت مؤشرات الأداء المالي وفيما يلي سيتم حساب هذه الأخيرة وذلك بغرض الوقوف على تقييم أداء بنك دبي الإسلامي.

أولا: مؤشرات الربحية

- وتعد هذه المؤشرات ذات دلالة كبيرة على أداء البنوك، حيث تعكس مدى فاعلية البنك في توظيف أمواله خلال فترة زمنية معينة وبناء ذلك سيتم حساب وتحليل بعض هذه النسب في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015 كمايلي:

1. معدل العائد على الأموال الخاصة:

وفيما يلي توضيح لتطور هذا المعدل خلال فترة الدراسة في بنك دبي الإسلامي.

الجدول (3-10): تطور معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015

الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنوات	النتيجة السنوية الصافية	حقوق الملكية	النسبة
2004	461033	2986606	15.43
2005	1063374	3839205	27.69
2006	1577843	8824250	17.88
2007	2512821	10665117	23.56
2008	1554327	8749391	17.76
2009	1212281	8980800	13.49
2010	559263	10273087	5.44
2011	1056415	10173757	10.38
2012	1192154	10559855	11.28
2013	1718029	16342179	10.51
2014	2803726	17706084	15.83
2015	3839260	22793528	16.84

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

من الجدول السابق، يتضح أن معدل العائد على الأموال الخاصة لبنك دبي الإسلامي في تذبذب على طول فترة الدراسة، حيث تراوح خلال الفترة (2004-2010) ما بين 5.44% و27.69%، أما ابتداءً من سنة 2011 فإن هذه النسبة بدأت في الإرتفاع مجدداً من نسبة 10.38% إلى أن بلغت نسبة 16.84% سنة 2015.

2. هامش الربح: وفيما يلي توضيح لتطور هذا الهامش لبنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-11): تطور هامش الربح لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015

الوحدة: ألف درهم إماراتي

النسبة %	إجمالي الإيرادات	النتيجة السنوية الصافية	السنوات
31.36	1470018	461033	2004
39.44	2696043	1063374	2005
34.47	4576457	1577843	2006
41.82	6007974	2512821	2007
29.49	5270361	1554327	2008
23.61	5132915	1212281	2009
11.87	4708549	559263	2010
21.1	5004863	1056415	2011
23.71	5026324	1192154	2012
32.48	5288470	1718029	2013
44.02	6367815	2803726	2014
50.87	7545940	3839260	2015

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور هامش الربح لبنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، يتضح أن نسبة هذا الهامش متذبذبة خلال الأربع السنوات الأولى لفترة الدراسة، حيث سجلت 31.36% كأدنى نسبة خلالها و41.82% كأقصاها، أما ابتداء من سنة 2008 إلى 2010 فإنها دخلت في مرحلة هبوطية سجلت خلالها النسب التالية على التوالي 29.49%، 23.61%، 11.87%، لتعاود مرة أخرى الإرتفاع على طول السنوات التي تلت إلى أن بلغت نسبة 50.87% سنة 2015.

ثانيا: مؤشرات السيولة

إن تقدير مستوى السيولة في أي بنك يكون عن طريق إدارتها وذلك من خلال حساب وتحليل جميع نسبها وتحديد أسباب النتائج المتوصل إليها، وعلى ضوء هذا سيتم حساب وتحليل بعض هذه النسب في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015 كمايلي:

1. نسبة الإحتياطي القانوني:

والجدول الموالي يوضح تطور هذه النسبة في بنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-12): تطور نسبة الإحتياطي القانوني لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015

الوحدة: ألفاً درهم إماراتي

السنوات	أرصدة لدى البنك المركزي	إجمالي الودائع	النسبة
2004	2067210	26334194	7.84
2005	3166104	37491307	8.44
2006	3111724	52382382	5.94
2007	4905657	67258150	7.29
2008	6328666	69659778	9.08
2009	11611570	65644554	17.68
2010	11247225	67856497	16.57
2011	12952319	68982272	18.77
2012	15473549	72959141	21.2
2013	22712964	81690547	27.8
2014	16317405	96285121	16.94
2015	13414874	114694060	11.69

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن نسبة الإحتياطي القانوني لبنك دبي الإسلامي غير مستقرة نسبياً خلال فترة الدراسة، حيث إنحصرت بين 5.94% و8.44% خلال الأربع سنوات الأولى، لتدخل بعدها في مرحلة الإرتفاع المستمر إبتداءً من سنة 2007 حيث سجلت نسبة 7.29% إلى غاية سنة 2013 أين سجلت نسبة 27.8% كأعلى قيمة على طول فترة الدراسة، لكنها بدأت في الإنخفاض مجدداً إلى أن بلغت نسبة 11.69% سنة 2015.

2. نسبة السيولة القانونية:

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة في بنك دبي الإسلامي.

الجدول (3-13): تطور نسبة السيولة القانونية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015

الوحدة: ألف درهم إماراتي

النسبة %	إجمالي الودائع	أصول نقدية وشبه نقدية	السنوات
37.19	26334194	9795540	2004
25.74	37491307	9653061	2005
35.33	52382382	18510208	2006
33.26	67258150	22372015	2007
14.08	69659778	9810245	2008
21.58	65644554	14168828	2009
20.04	67856497	13603756	2010
23.18	68982272	15995415	2011
25.55	72959141	18642663	2012
39.56	81690547	32319132	2013
21.42	96285121	20633857	2014
16.12	114694060	18499614	2015

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

من الجدول السابق والذي يوضح تطور مستوى السيولة القانونية لبنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، يتضح أن هذه النسبة متغيرة ومتقلبة من سنة لأخرى، حيث قدرت سنة 2004 بـ 37.19%، أما سنة 2005 فقد إنخفضت إلى 25.74%، لتعاود الإرتفاع سنة 2006 إلى نسبة 35.33%، وإستمرت في التذبذب على طول السنوات التي تلتها حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 16.2% و 39.56% كأعلى نسبة على طول فترة الدراسة والتي تم تسجيلها سنة 2013.

ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال

إن البنوك في حاجة مستمرة لتوفر رؤوس أموال تتمكنها من تغطية كافة إحتياجاتها وبالتالي تحقيق أرباح، ومنه سيتم حساب وتحليل بعض من هذه النسب المتعلقة بملاءة رأس المال في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015 كالآتي:

1. نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع:

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-14): تطور نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015

الوحدة: ألف درهم إماراتي

النسبة %	إجمالي الودائع	الأموال الخاصة	السنوات
11.34	26334194	2986606	2004
10.24	37491307	3839205	2005
16.84	52382382	8824250	2006
15.85	67258150	10665117	2007
12.56	69659778	8749391	2008
13.68	65644554	8980800	2009
15.13	67856497	10273087	2010
14.74	68982272	10173757	2011
14.47	72959141	10559855	2012
20.01	81690547	16342179	2013
18.38	96285121	17706084	2014
19.87	114694060	22793528	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

من الجدول أعلاه والذي يوضح تطور نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع لبنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، يتضح أن هذه النسبة متذبذبة على طول هذه الفترة، حيث قدرت بنسبة 11.34% سنة 2004 لتتخفف سنة 2005 إلى 10.24%، لتبقى بعد ذلك في تذبذب على طول السنوات الباقية ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2015، حيث تراوحت النسبة ما بين 15.85% و 20.01% كأعلى نسبة سجلت سنة 2013 خلال فترة الدراسة.

2. نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية:

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة في بنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-15): تطور نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية لبنك دبي الإسلامي

خلال الفترة 2004-2015

الوحدة: ألف درهم إماراتي

النسبة %	أوراق مالية مستثمرة	الأموال الخاصة	السنوات
/	/	2986606	2004
/	/	3839205	2005
/	/	8824250	2006
125.29	8511759	10665117	2007
77.39	11226276	8749391	2008
96.66	9290797	8980800	2009
125.27	8200476	10273087	2010
80.99	12560426	10173757	2011
95.23	11088662	10559855	2012
140.3	11642553	16342179	2013
109.84	16118782	17706084	2014
113.59	20065651	22793528	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

من الجدول السابق والذي يوضح تطور نسبة الأموال الخاصة إلى الإستثمار في الأوراق المالية لبنك دبي الإسلامي، يتضح أن هذا البنك لم يرقم بالإستثمار في الأوراق المالية إلا بعد سنة 2007 أين سجلت نسبة 125.29%، يليها عدم إستقرار على طول السنوات اللاحقة، لتبلغ ذروتها سنة 2013 بمعدل قدر بـ 140.3%.

رابعاً: مؤشرات المردودية

تقيس مؤشرات المردودية مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية.

1. نسبة المصاريف الذاتية:

الجدول الموالي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة في بنك دبي الإسلامي.

الجدول (3-16): تطور نسبة المصاريف الذاتية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015

الوحدة: ألف درهم إماراتي

النسبة %	إجمالي الودائع	الرواتب وملحقاتها	السنوات
1.71	26334194	452222	2004
1.89	37491307	711249	2005
2.35	52382382	1234881	2006
2.63	67258150	1770456	2007
2.78	69659778	1940497	2008
3.31	65644554	2174593	2009
3.31	67856497	2247310	2010
3.74	68982272	2583409	2011
3.51	72959141	2565465	2012
2.05	81690547	1677577	2013
2.12	96285121	2044259	2014
1.93	114694060	2223232	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور نسبة المصاريف الذاتية لبنك دبي الإسلامي، يتضح أن هذه النسبة سجلت تزايد مستمر خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة، حيث سجلت نسبة 1.71% سنة 2004، لتحافظ على إرتفاعها إلى غاية سنة 2011 أين بلغت ذروتها بنسبة 3.74%، لتدخل مرحلة من الإنخفاض بعد ذلك إستمرت إلى غاية سنة 2015 أين سجلت نسبة 1.93%.

2. نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول:

والجدول الموالي يوضح تطور هذه النسبة في بنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-17): تطور نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2004

الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي الأصول	النسبة %
2004	1470018	30613361	4.8
2005	2696043	42998279	6.27
2006	4576457	64433936	7.1
2007	6007974	84359911	7.12
2008	5270361	84756617	6.21
2009	5132915	84304271	6.08
2010	4708549	89884401	5.23
2011	5004863	90588464	5.52
2012	5026324	90364699	5.56
2013	5288470	113288438	4.66
2014	6367815	123887359	5.14
2015	7545940	149897504	5.03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2004.

من الجدول أعلاه والذي يوضح تطور نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول لبنك دبي الإسلامي، يتضح أن هذه النسبة سجلت تزايد مستمر خلال الأربع سنوات الأولى لفترة الدراسة حيث إرتفعت من نسبة 4.8% سنة 2004 إلى نسبة 7.12% سنة 2007، أما ابتداء من سنة 2008 فإنها دخلت مرحلة الإنخفاض من نسبة 6.21% إلى غاية 5.23% سنة 2010، لتدخل بعد ذلك في تذبذب مستمر إلى غاية سنة 2015، حيث تراوحت نسبتها ما بين 5.52% و 5.56%.

3. نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول:

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة في بنك دبي الإسلامي.

الجدول (3-18): تطور نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة

2015-2004

الوحدة: ألف درهم إماراتي

النسبة	إجمالي الأصول	نتيجة الدورة الصافية	السنوات
1.5	30613361	461033	2004
2.47	42998279	1063374	2005
2.44	64433936	1577843	2006
2.97	84359911	2512821	2007
1.83	84756617	1554327	2008
1.43	84304271	1212281	2009
0.62	89884401	559263	2010
1.16	90588464	1056415	2011
1.31	90364699	1192154	2012
1.51	113288438	1718029	2013
2.26	123887359	2803726	2014
2.56	149897504	3839260	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2004.

من الجدول السابق والذي يوضح تطور نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول لبنك دبي الإسلامي، يتضح أن هذه النسبة سجلت إرتفاعا خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة، حيث إرتفعت من 1.5% إلى 2.97%، أما ابتداء من سنة 2008 فقد عرفت إنخفاض ملحوظا إلى أن وصلت إلى 0.62% سنة 2010، لتدخل مرة أخرى مرحلة الإرتفاع على طول السنوات المتبقية من فترة الدراسة، وصولا إلى نسبة 2.56% سنة 2015.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج

بناء على النتائج المتوصل إليها والخاصة ببنك دبي الإسلامي والمتعلقة بالفترة محل الدراسة (2004-2015)، والتي تم فيها حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة بغية المقارنة بين الفترة السابقة واللاحقة لعملية التوريق المطبقة من طرف البنك المعني سنة 2007.

إتضح أن ربحية البنك مرتفعة نسبيا خلال الفترة السابقة لعملية التوريق مقارنة بالسنوات اللاحقة، أين شهدت إنخفاض وهبوط في مختلف مؤشراتهما، وهذا نتيجة للأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008. حيث طالت هذه الأزمة جميع قطاعات الأعمال في غالبية دول العالم، مما أدى إلى إنخفاض النشاط الإقتصادي، ولم يكن بنك دبي الإسلامي بالطبع في منأى عن هذه الأزمة فقد إنخفضت ربحيته بعد الأزمة المذكورة.

أما فيما يخص سيولة البنك فقد إنخفضت مباشرة بعد سنة إعتقاد التوريق وذلك نتيجة إرتفاع نسبة الإحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة، مما يعطل جزءا كبيرا من حسابات الإستثمار دون التوظيف بالإضافة إلى تخفيض قدرة البنك على منح الإئتمان، هذا في ظل الأزمة، لكن إبتداء من 2012 فقد بدأت النسبة في الإرتفاع وذلك نتيجة لظهور بؤادر الإنفراج من الأزمة التي شهدتها الساحة المصرفية الإماراتية والتي كانت لها إنعكاساتها السلبية على نشاط البنك، فبعد تطبيق السلطات النقدية عدة إجراءات للخروج منها، أسفر ذلك على القضاء عليها نهائيا سنة 2013 وبالتالي إرتفاع نسبة السيولة لدى بنك دبي الإسلامي، مما جعل متوسط السيولة خلال هذه الفترة 2004-2015 يقدر بنسبة 26.08%.

وبالتالي فهي تمثل مؤشرا جيدا للبنك أي له مقدرة مقبولة للوفاء بإلتزاماته القصيرة الأجل.

كذلك ومن خلال تحليل مؤشرات ملاءة رأس المال لهذا البنك، إتضح أن النسب المتعلقة بهذا المؤشر كانت منخفضة نسبيا في الفترة التي سبقت إعتماده لعملية التوريق مقارنة بالفترة اللاحقة، فإستبعاد فترة الأزمة وإبتداء من سنة 2013 فإن هذه النسب إرتفعت، وهذا يكمن في أن أثر تبني بنك دبي الإسلامي الهندسة المالية الإسلامية في خدماته، وذلك بإبتكار أدوات مالية إسلامية في السنوات الفارطة وتطويرها، ماجعلها تحل محل العديد من الصيغ، تمثلت أساسا في الصكوك الإسلامية. مما يؤدي إلى زيادة قدرة هذا البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له، بحيث أن إرتفاع هذه النسب يمثل هامش أمان للمودعين وكذلك زيادة قدرته على تحمل الخسائر.

أما فيما يخص مردودية البنك المعني، فإنه من خلال النتائج المتوصل إليها بعد حساب مؤشرات المردودية، فإنه إتضح أن كل من نسبة إجمالي الإيرادات ونتيجة الدورة الصافية إلى إجمالي الأصول بلغتا ذروتيهما خلال سنة 2007، أي سنة إعتقاد التوريق وهذا نتيجة للإزدهار الإقتصادي الذي شهدته إمارة دبي بفضل إرتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة الإقبال من قبل المستثمرين الخليجيين والعالميين على الإستثمار في المنتجات العقارية فيها، ولكن هذه القفزة النوعية التي حققها هذا البنك لم تدم طويلا، حيث سرعان ما إنخفضت هذه النسب،

وذلك خلال الفترة 2008-2012 نتيجة للأزمة التي شهدتها إمارة دبي والتي تعرف بأزمة ديون دبي 2009 والتي تعتبر إمتداد للأزمة المالية العالمية التي أصابت الإقتصاد الأمريكي سنة 2008 بسبب مغالاة المؤسسات المالية في منح القروض، خاصة العقارية وتوريقها بأكثر من حاجة الإقتصاد العيني لها، إضافة إلى تلاعبها بهذه التقنية جعل قيمة الأصول المالية المورقة أكبر بكثير من قيمة الأصول العينية المثلثة لها، وهذا راجع للإستخدام المفرط لعملية التوريق .

في سنة 2012 بدأت هذه النسب في التحسن وذلك لتدارك البنك المعني زلاته من خلال قيامه برفع نسبة الأصول السائلة لديه وإتحاذه مختلف الإحتياطات، تخوفا من الوقوع في أزمة جديدة مستقبلا، وبالتالي فقد بدت بوادر الإنفراج من الأزمة خلال هذه السنة، فتحسنت بذلك مؤشرات مردودية بنك دبي الإسلامي. وبالتالي فقد كان لعملية التوريق الأثر الإيجابي على الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، وذلك لتحسن مؤشرات أدائه ككل في الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 أي سنة إعتماذ التوريق وقبل بدأ تأثيرات الأزمة المالية.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل التطبيقي، تبين أن لعملية التوريق أثر إيجابي على كل من البنك الوطني الجزائري وبنك دبي الإسلامي، فهذه العملية ساعدت البنكين في تحقيق ربحية أعلى من الأنشطة العادية، بالإضافة إلى زيادة السيولة، وتحسين كلا من مؤشرات المردودية وملاءة رأس المال، وكذا تقليل المخاطر إلى حد ما، فالتوريق يعتبر من أهم الأدوات والتقنيات المصرفية التي إن وفرت لها متطلبات النمو والنجاح والاستقرار من تشريعات تضبطها، وحكومات تدعمها، وأسواق تستقطبها فسيكون لها الأثر البالغ في إدارة السيولة وتقليل المخاطر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات المصرفية وملازما لها، لاسيما مع إشتداد المنافسة وإبتكار منتجات مالية جديدة، فإرادة البنوك التجارية في التعرض للمخاطر أصبحت تعد المبرر الأساسي للعوائد المالية التي تجنيها، كما أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنيها، وقد جاء التوريق كتقنية حديثة للتخفيف من هذه الأخيرة. تناولت هذه الدراسة موضوع التوريق كونه يعتبر من أهم منتجات الهندسة المالية، والذي ساهم في زيادة حجم التعاملات والأصول المالية المتداولة في البنوك، كما ساهم في تفعيل وتحسين آدائها المالي، مما أحدث ففزة نوعية ساعدت وبشكل كبير البنوك على التسيير الفعال لأخطار القروض وتفادي مشكل السيولة. وبناء على ذلك فقد تم إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي بحيث تمت دراسة إنعكاسات عملية التوريق على الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012 وكذا بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2004-2015.

نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة تم إختبار الفرضيات كالتالي:

- ✓ أصبح اللجوء إلى التوريق كأحد الإبتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل تتطلبها التطورات على الساحة المصرفية المحلية والدولية، فهو عملية قيام مؤسسة مالية بمجشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز إئتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للإكتتاب في شكل أوراق مالية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ إن نجاح عملية التوريق لا يمكن أن تأتي دون تكلفة أو دون مخاطر، إنما هناك تكلفة تتمثل في تكلفة تمويل الديون والقروض المصدرة، المصروفات الإدارية المصاحبة لإنشاء الدين، بالإضافة إلى تكاليف تحسين الجدارة الإئتمانية، ودفع أجور القائمين بعملية التوريق، تكاليف الإستشارات المحاسبية والقانونية، وغيرها من التكاليف التي من شأنها أن تثقل ميزانية البنك ولكن بقدر أقل من باقي العمليات الأخرى. وهو ما ينفي الفرضية الثانية.
- ✓ يعتبر التوريق عملية حديثة النشأة لإدارة مخاطر السيولة في البنوك، وذلك لما يوفره من إمكانية تحريك القروض خاصة المتعثرة منها، حيث تبرز أهميته في قدرته على تحويل الإستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل إلى قصيرة، بفعل تجسيده لتلك الإستثمارات في سندات وبيعها وبالتالي تحويلها إلى سيولة آنية يمكن إعادة توظيفها مرة أخرى مما يحسن الأداء المالي للبنك. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ✓ أدى تطبيق التوريق إلى تحقيق نتائج إيجابية ومرضية إلى حد ما بالنسبة لكل من البنك الوطني الجزائري وبنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة، وذلك بناء على تحسن مؤشرات الأداء المالي في كلا البنكين بعد تبني هذه العملية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- ✓ عملية التوريق من السياسات التمويلية الحديثة التي تؤدي إلى تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة يعاد توظيفها مرة أخرى، مما يساعد على توسيع حجم الأعمال.
- ✓ يرتبط التوريق ارتباطاً وثيقاً بالرهن العقاري.
- ✓ تحقق عملية التوريق للبنوك ربحية أعلى من الأنشطة العادية، كما لا تحتاج من الناحية العملية إلى زيادة في مصادر التمويل، بالإضافة إلى رفع القدرة التمويلية لها.
- ✓ يعمل التوريق على تحسين ميزانية وربحية البنوك، وذلك من خلال عمليات بيع الديون والتوسع في العمليات خارج الميزانية والتي لا تؤثر على البنود داخل الميزانية، بالإضافة إلى أنه يعزز قدرتها على الوفاء بمتطلبات معايير كفاية رأس المال وفقاً لإتفاقية بازل.
- ✓ عرفت مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري عموماً تحسناً نسبياً بعد سنة تطبيق التوريق، إلا أنه لم يرقى للمستوى والتطلعات المرغوب فيها من طرف المنظومة المصرفية الجزائرية، وذلك لعدة عوامل حالت دون نجاحه، من أبرزها التطور المحتشم للسوق المالي الجزائري.
- ✓ تحسنت مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي، في الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 أي سنة اعتماد التوريق وقبل بدأ تأثيرات الأزمة المالية أي تحسن في كل من مؤشرات الربحية، السيولة، ملاءة رأس المال ومؤشرات المدرودية، مما يشير بشكل عام إلى إمكانية تحسین هذه المؤشرات أكثر من خلال تبني عملية التوريق في ظل الظروف الطبيعية الخالية من الأزمات المالية.

الإقتراحات:

عليه يمكن إقتراح ما يلي:

- ✓ منح موضوع التوريق ما يستحقه من الإهتمام والدراسة، حيث أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث الميدانية حول عمليات التوريق في البنوك.
- ✓ تطوير الكفاءات الإدارية وزيادة الوعي لدى الجهات القائمة على عملية التوريق بخصوص النتائج والآثار المترتبة عليها، من أجل إنجاحها وتعزيز قدرتها على المساهمة في تحسین الأداء المالي للبنوك.
- ✓ إتباع إستراتيجية محكمة في منح القروض العقارية بالنسبة لبنك دبي الإسلامي، وعدم الإفراط في عمليات التوريق لتجنب الوقوع في الأزمات المماثلة لما سبق.
- ✓ العمل على إيجاد منظومة قانونية وتنظيمية من أجل تنشيط البورصة الجزائرية وتحرير السوق العقارية.
- ✓ إجراء الدراسات الفقهية لبحث فكرة إعادة التمويل الرهني في الجزائر، بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، أي التعامل بالصكوك من خلال تأسيس بنك إسلامي يشجع على تداول مثل هذه الأدوات التمويلية الإسلامية.

آفاق الدراسة:

- بعد دراسة موضوع دور التمويل في تفعيل الأداء المالي للبنوك، فإنه لا تزال هناك العديد من الأسئلة العالقة والتي تعتبر إنطلاقة لدراسات وأبحاث أخرى مستقبلية منها:
- دراسة آلية التمويل ودورها في زيادة حجم القروض العقارية في الجزائر وبالتالي في الحد من أزمة السكن، أمام الواقع الإقتصادي الصعب الذي تشهده البلاد في ظل إنخفاض أسعار النفط.
 - دراسة دور كل من التمويل وصناديق الإستثمار في التحوط من المخاطر المختلفة في السوق المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 1، 2008.
2. أحمد غنيم، "صناعة قرارات الائتمان"، مطابع المستقبل، مصر، 1999.
3. إسماعيل أحمد الشفاوي وعبد النعيم مبارك، "إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
4. أيمن السيد أحمد لطفي، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، مصر، 2005.
5. أيمن الشنطي وعامر شقر، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، الأردن، طبعة 1، 2005.
6. حسين فتحي عثمان، "التوريق المصرفي للديون الممارسة والإطار القانوني"، إتحاد المصارف العربية، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2002.
7. حمزة محمود الزبيدي، "إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق، الأردن، طبعة 1، 2000.
8. خالد الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، طبعة 1، 2000.
9. رشاد العصار ورياض الحلبي، "النقود والبنوك"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1، 2000.
10. رضا صاحب أبو حمد، "إدارة المصارف"، دار الفكر للطباعة، الأردن، طبعة 1، 2002.
11. سامر خلد، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر، الأردن، طبعة 1، 2009.
12. السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
13. سمير عبد العزيز، "إقتصاديات الإستثمار-التمويل-التحليل المالي"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.
14. شاكرو القرويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 1992.
15. صبحي تادرس قريصة ومدحت العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، لبنان، 1983.
16. طارق طه، "إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
17. طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطر -"، دار الجامعة، مصر، 2001.

18. طارق عبد العال حماد، "دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"، المكتب العربي، مصر، 2000.
19. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
20. عادل محمد رزق، "الإستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية"، دار طيبة، مصر، 2000.
21. عبد الحق بوعتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
22. عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة وإقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2005.
23. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
24. عبد المطلب عبد الله، "العولمة وإقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، 2001، مصر.
25. عليان الشريف ورشاد العصار، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
26. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، "إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي"، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة 3، 2006.
27. مجيد الكرنبي، "تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية"، دار المناهج، عمان، طبعة 1، 2008.
28. محفوظ جبار، "البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية"، دار هومة، الجزء 1، الجزائر، طبعة 1، 2002.
29. محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
30. محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1، 2008.
31. محمد صالح الحناوي وإبراهيم العبد، "الإدارة المالية مدخل القيمة وإتخاذ القرارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
32. محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، "بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
33. محمد صالح الحناوي، "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
34. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج، الأردن، 2006.
35. محمد عبده مصطفى، "تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 1998.
36. محمود محمد حنفي، "الأحكام المتعلقة بالتورق في المصارف الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014.
37. مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001.
38. منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر_الهندسة المالية بإستعمال التوريق والمشتقات_"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

39. منير شاكِر القزويني وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة 2، 2005.
40. مهدي الزويلف وتحسين الطراونة، "منهجية البحث العلمي"، دار الفكر، الأردن، طبعة 1، 1998.
41. ناصر دادي عدون، "مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية، الجزائر، 2001.
42. هيثم محمد الرغبي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر، عمان، 2000.

ثانيا: الملتقيات العلمية

1. جمال الدين خاسف، "فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية"، مداخلة من الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 21-20 أكتوبر 2009.
2. حمادو بن نعمون، "دور تقنية التوريق وصناديق التحوط في أزمة 2008"، مداخلة من الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، كلية التسيير والإقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
3. صبري عبد العزيز إبراهيم، "التوريق وأثره في وقع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، من 1-2 أبريل 2009.
4. علي يوسفات وهاجر بوزيان رحمان، "التوريق والأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الشلف، يومي 5-6 ماي 2009.
5. محمد راتول ومعزوز لقمان، "عملية توريق الديون كأداة مالية مستحدثة ودورها في صناعة وإنتشار الأزمات المالية"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الإقتصاد الإفتراضي وإنعكاساته على الإقتصاديات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، جامعة الشلف، 14-13 مارس 2012.

ثالثا: المجلات العلمية

1. بلال نوري سعيد الكروي، "تقييم ربحية المصارف بإستخدام مؤشرات السيولة"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، جامعة الكربلاء، العراق، 2009.
2. عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001.
3. عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، 2014.

4. عجيل النشمي جاسم، "التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما"، المجلة الإلكترونية، الدورة التاسعة عشر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 26-30 أبريل 2009.
5. محمد خميسي بن رجم، "التوريق ووقعه على الأزمات المالية"، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2010.
6. منى خالد فرحات، "توريق الدين التقليدي والإسلامي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، دمشق، 2013.

رابعا: مواقع الأنترنت

1. "دوافع عملية التوريق"، أكاديمية الفوركس، موسوعة العلوم والتكنولوجيا، من الموقع:
http://forexacademyforall.blogspot.com/2013/08/blog-post_4162.html
2. مصطفى كامل رشيد، "إمكانية إستجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق"، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد السابع والستون، 2007، من الموقع:
<http://www.iasj-net/iassj?func=fulltextfalid=26200>
3. www.arablaw.org/download_intercapital.jodoc
4. خالد محمد ترابان، "بيع الدين: أحكامه وتطبيقاته المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، من الموقع:
<http://iefpedia.com/arab/%D8%A8%D9%85-3713>
5. عبد العليم نجاح، "مدخل إلى توريق الحقوق المالية- التنظيم القانوني للتوريق وتطبيقه في مصر"، من الموقع:
<http://www.tashreaat.com/view-studies2.asp?id=214&std-id=42>
6. مريم سرارمة، "دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2011-2012، من الموقع:
<http://www.chourok.net/vb/showthread.php?t=5837>
7. "تقنيات البنوك"، من الموقع:
<http://fr.qualisteam.com/page/detailed/3814.html>
8. عمار بن مالك، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة الإسمنت السعودية 2006-2010"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، من الموقع:
<http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ABEN3524.pdf>
9. اليمين سعادة، "إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بسطيف"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،

قائمة المراجع

تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، من الموقع:

10. <http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Rezak-Habla-Hayet.pdf?idmemoire>

11. <http://www.arablaw.org/download intrcapital.jodoc>

12. طرشي محمد، "دور وفعالية الرقابة الإحترازية في تحقيق السلامة المصرفية"، جامعة حسيبة بن بوعللي،

الشلف، من الموقع:

www.univ-chlef.dz/drupal/sites/default/files/articletorchi.pdf

13. مصطفى كامل رشيد، "إمكانية إستجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق"،

مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد السابع والستون، 2007، من الموقع:

<http://www.iasj-net/iassj?func=fulltextfalid=26200>

14. سليمان ناصر، "التوريق كأداة مالية لمواجهة مخاطر السيولة في البنوك"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

من الموقع:

<http://www.drnacer.net/moltaka.html>

15. عمر طالب وعبد الحميد غوفي، "إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية والمصرفية"، مجلة

الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد الثاني، الدنمارك، 2011، من الموقع:

<http://www.almaktabah.net/vb/Showthread=783>

16. فؤاد محمد أحمد حسين، "الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها"، الدورة التاسعة عشر لمؤتمر

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، أيام 26-30 أبريل 2009، من الموقع:

<http://www.iefpedia.com/.../d8a7d984d8b5d983d988d983-d8a7//>

17. أحمد حبشي، "التوريق هو التحديات والفرص للمؤسسات المالية العربية"، من الموقع:

<http://www.lebary.gov.i>

18. محمد عبد الحليم عمر، "التورق والتوريق المفاهيم الأساسية"، ورقة بحث مقدمة في ندوة التورق والتوريق

بين الشريعة والتطبيقات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 2009، من الموقع:

<http://www.e.ahli.met/fron-p/Banks-v.asp ?N-i=3933>

19. طرشي محمد، "دور وفعالية الرقابة الإحترازية في تحقيق السلامة المصرفية"، جامعة حسيبة بن بوعللي،

الشلف، من الموقع: www.univ-chlef.dz/drupal/sites/default/files/articletorchi.pdf

20. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: www.bna.dz

21. الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي: www.mubasher.info/markets/DFM.BankDubai.

II. المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

1. Abdelkader Beltas, " La titrisation (Instrument efficace pour la gestion du risque du crédit bancaire)", Maison d'edition , legende, Alger, 2007.

2. Antoine Sardi , " Bale 2 ", AFGES Edition, paris, 2004.


3. Jane Borrows, Sidley & A,” Legal and Regulatory Consideration”,Euromeny/Dc Gardner work Book, Euromoney Pub. Plc, 1996.
4. Lorrio Philipe," comptes et récits de la performance ", Edition d'organisation, Paris, 1996.
5. Michèle Ceresoli, Michèle Guillaud," Titrisation-gestion financière de la banque ", eska, Toulouse, Décembre 1992.
6. Thierry Granier, Corryne Jaffaux, " La titrisation aspects Juridique et financier", paris, 2émé edition, 2004.

ثانيا: مواقع الانترنت

1. Cairo & Alexandria stock exchange, " Asset Backed Securities", du site:
http://www.egx.com.eg/pdf/Asset.backed_Securities.pdf/ .
2. Francois Leroux , "La titrisation" , Pédagogique, MIC n°16 , du site:
<http://www.meumman.hec.ca/.../francois.leraux/Note%20MIC16///>.
3. Sophie Guémené, Vincent Ade, "Les enjeux de la titrisation", Mémoire de fin d'études, CNAM-Dess Finance D'entreprise, université de Paris, 2002/2004, du site:
<http://aficnam.clusster002.ovh.net/V2/documentspdf/MemFE04-04-Enjeuxdelatitrisation.pdf>.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قالة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion	كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير	
Réf: D.S.G / F.S.E.S.G / UG / Guelma le :	الرقم: 58 ق.ع.ت / ك.ع.ل.ع.ت / ج.ق / 20.16 قالة في:	

الى السيد: **سيد بلال بن الحوطني الجزائري NA**
فاطمة

الموضوع: ف / ي إجراء زيارة ميدانية

- نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:
- الطالب (ة): **بوسنة العات**
 - الطالب (ة): **نرجار فلة**

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى) / (ثانية) ماستر ميدان: (علوم التسيير) / (علوم مالية)

تخصص: **هالة المؤسسات**
موضوع الزيارة: **دراسة ميدانية حول تطبيق عملية الموريم في الجزائر**

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الخاتبة.

ولكم مننا فائق التقدير والاحترام

أعضاء رئيس قسم علوم التسيير

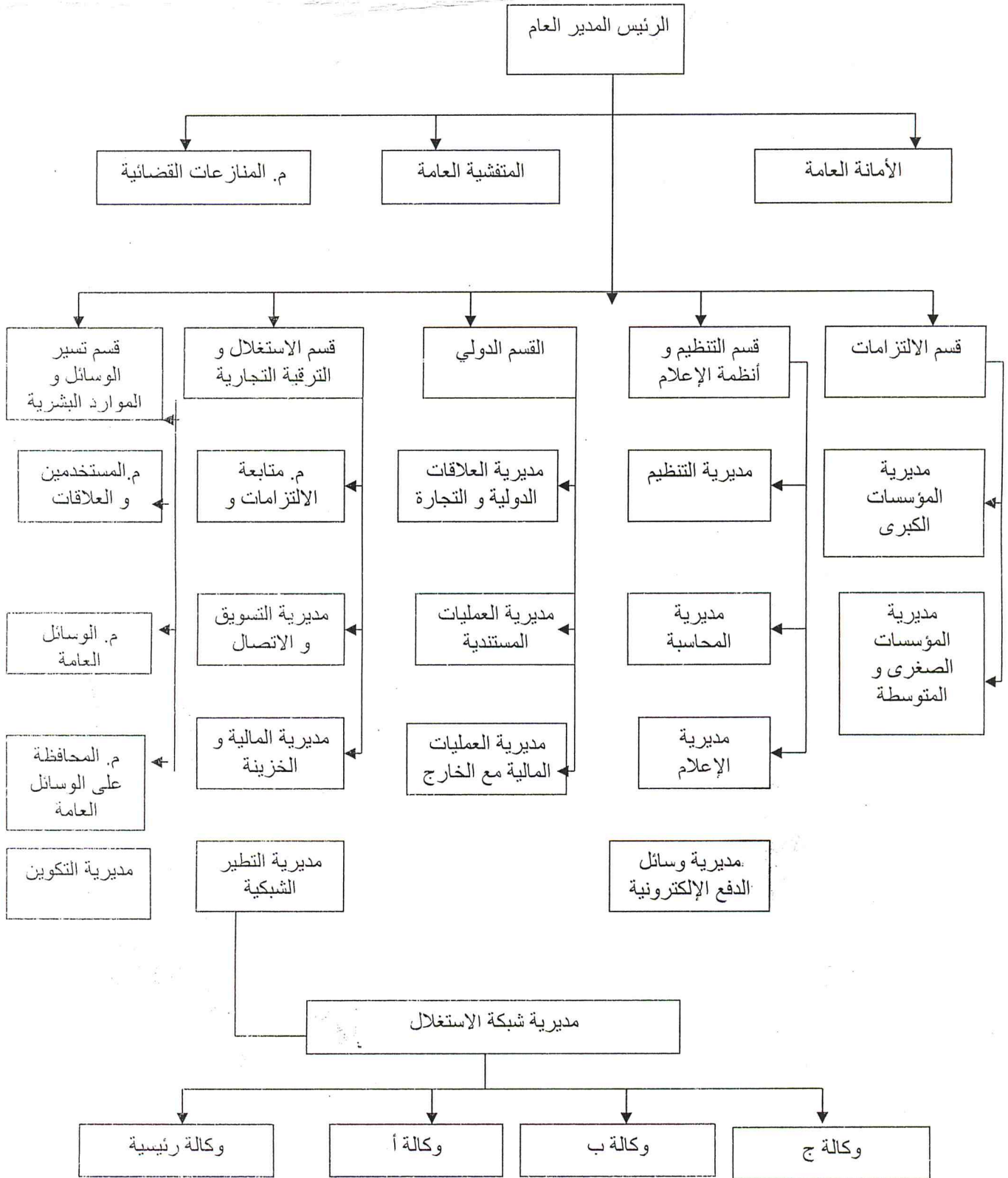
اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

رئيس قسم علوم التسيير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
أعضاء: جلايلية مكرم

داميت عبد الله

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
02 MAI 2016
AGENCE GUELMA "816"

الملحق 01: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



الملحق 02: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2005

ACTIF	
1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	45 399 039 232,71
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	124 563 734 923,12
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	10 645 619 160,89
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	20 338 320 72,89
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	27 225 752 000,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	28 014 027,25
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	37 591 044,50
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	263 784 092,60
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	1 060 678 170,64
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	542 368 156,50
16)- COMPTES DE REGULARISATION	30 473 945 170,53
TOTAL ACTIF	609 067 252 863,73

PASSIF	
1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	21 767 351 023,50
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	436 228 397 775,83
- COMPTES D'EPARGNE	138 771 436 845,20
- AUTRES DETTES	297 553 100 930,63
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	1 041 094 233,09
6)- COMPTES DE REGULARISATION	94 020 836 114,17
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 341 203 099,91
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	13 591 135 324,60
9)- FONDUS PYRISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 031 437 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14 061 057 637,23
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3 699 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	0,00
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	2 934 835 846,20
TOTAL PASSIF	609 067 252 863,73

Tableau des Comptes de Résultats		
N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		26 115 524 206,27
60- Charges bancaires	4 589 672 910,42	
80- Résultat d'exploitation		21 525 851 295,85
80- Marge bancaire		21 525 851 295,85
73- Production de l'entreprise P/Elle-même		0,00
77- Produits divers		24 034 508,54
78- Transfert de charge d'exploitation		0,00
61- Mat. & fournitures consommées	148 851 133,34	
52- Services	841 551 225,11	
63- Frais de personnel	2 783 995 090,97	
64- Impôts & Taxes	544 916 298,41	
66- Frais divers	860 476 809,68	
68- Dotations amortis. & Provis	585 759 898,12	
83- Résultat hors exploitation		15 784 335 350,76
79- Produits hors exploitation		35 653 836 018,62
69- Charges hors exploitation	64 393 007 215,58	
84- Résultat d'exploitation		(18 739 171 195,96)
83- Résultats d'exploitation		15 784 335 350,76
84- Résultats hors exploitation		(18 739 171 195,96)
880- Résultat avant impôt		2 934 835 846,20
886- Provision pour Risque de crédit	0,00	
889- Impôt s/ Les bénéfices des sociétés	0,00	
88- Résultat d'après impôt		(2 934 835 846,20)

INTITULES DES RUBRIQUES	
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	13 637 744 565,55
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	12 325 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	41 501 767 528,99
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	117 748 734 656,49
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	104 861 309 443,08
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

الملحق 03: الميزانية العامة للبنك الوطني الجزائري (جانبا الاصول) 2006-2009

2009	2008	2007	2006	أصول
61554701754.59	63 076 457 283 ,92	55 395 161 627,04	47 223 257 565,52	قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية
93548185494.04	58 654 726 794,19	87 861 105 373, 53	89 387 739 202,21	سندات عمومية و قيم مماثلة
131506142570.41	258 864 257 894,60	156 617 785 702,45	86 454 238 325,27	حقوق على المؤسسات المالية
799229362208.35	569 395 193 916 ,0	451 043 110 887,31	353 344 545 798,72	حقوق على الزبائن
33250815256.94	33 670 278 615 ,25	34 570 081081 ,00	37 995 652 400,00	مستحقات و سندات ذات مردودية ثابتة
295544.25	481 818 ,01	440 239,50	285 144 265,65	أسهم و سندات ذات مردودية متغيرة
3986495036.85	3 084 482 462 ,87	3 668 901 819,33	3 852 901 819,34	مساهمات و نشاط المحفظة
0.00	0,00	0,00	0,00	حخص في المؤسسات المرتبطة
0.00	0,00	0,00	0,00	فروض الإيجار و عمليات مماثلة
0.00	0,00	0,00	0,00	إيجار عادي
341691472.68	336 516 650,44	335 110 679,74	306 276 815 ,44	الأصول الثابتة غير المادية
21236500658.26	21 104 347 554,26	21 067 245 264,23	7 077 387 015,78	الأصول الثابتة المادية
0.00	0,00	0,00	0,00	اسهم اخري
0.00	0,00	0,00	0,00	رأس المال المكتتب غير مدفوع
258639696.47	347 356 455 ,45	341 253 932,52	389 569 566,70	أصول أخرى
113858003963.99	110 754 431 372,17	112 022 434 113,02	90 675 118 865,48	حسابات التسوية
1258770333656.83	1119 288 530 817 ,16	922 922 630 719,67	716 991 831 640,11	إجمالي الأصول

الملحق 04: الميزانية العامة للبنك الوطني الجزائري (جانب الخصوم) 2006-2009

2009	2008	2007	2006	خصوم
0.00	0,00	0,00	0,00	البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية
239240514037.32	217 020 615 767, 26	142 077 411 033, 58	63 653 992 544,44	ديون بذمة المؤسسات المالية
742856266481.57	697 546 990 400,69	595 593 939 411,84	496 995 249 644,83	ودائع الزبائن
243115675062.52	224 120 076 211, 18	195 040 192 415,13	186 000 122 170,93	- حسابات التوفير
499740591419.05	473 426 914 189, 51	400 553 746 996,71	310 995 127 473, 90	- حسابات أخرى دائنة
0.00	0,00	0,00	0,00	سندات دين
10253519193.94	5 630 960 797, 10	5 589 606 359,95	7 706 822 374,60	خصوم أخرى
122202381807.70	82 958 331 155,53	101 577 558 379,16	89 264 609 019,74	أموال رهن الإشارة
3158486424.31	3 287 307 244, 31	3 256 852 684, 31	5 116 391 684,31	مؤونات لتغطية للمخاطر والاعباء
15267555444.74	15 267 555 444, 74	15 267 555 444,74	15 267 555 444,74	مؤونات قانونية
13150060896.28	5 951 680 896, 28	5 507 639 265,32	5 314 824 940,00	أموال للاخطار المصرفية العامة
0.00	0,00	0,00	0,00	إعانات للاستثمار
14001057657.25	14 001 057 657, 25	14 001 057 657, 25	14 001 057 657, 25	ديون تابعة
14600000000.00	14 600 000 000, 00	14 600 000 000,00	14 600 000 000,00	الرأسمال المدفوع
0.00	0,00	0,00	0,00	علاوات مرتبطة برأس المال
8026164176.40	8 026 164 176, 40	8 026 164 176,40	3 659 375 503,03	الإحتياطيات
13590105762.20	13 590 105 762, 20	13 590 105 762,20	0,00	فارق إعادة التقييم
14407761515.40	3 834 740 544, 92	(2 954 835 846,20)	(2 954 835 846,20)	ترحيل من جديد
21016960259.72	10 573 020 970, 48	6 789 576 391,12	4 366 788 673, 37	النتيجة الصافية للسنة المالية
1258770833656.83	1 119 288 530 817, 16	922 922 630 719,67	716 991 831 640,11	مجموع الخصوم

الملحق 05: جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري (2006-2009)

2009	2008	2007	2006	
50681056589.02	44 164 730 906, 46	32 541 595 415,14	27 772 970 597,58	70- إيرادات البنكية
(7820896061.92)	(7 872 123 401, 60)	(5 429 731 078,83)	(4 895 007 787,85)	60- الأعباء البنكية
42860160527.10	36 292 607 504,86	27 111 864 336,31	22 877 962 809,73	- الهامش البنكي 80
0.00	0,00	0,00	0,00	- انتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة 73
39234488.18	14 481 620, 40	65 808 902,15	28 696 659,55	77- نواتج متنوعة
0.00	0,00	1 766, 00	1 000,00	78 - تحويل تكاليف الاستغلال
(152859588.29)	(144 291 563, 02)	(145 863 278,21)	(153 589 446,84)	61- مواد ولوازم مستهلكة
(1761553560.41)	(1 451 539 943, 69)	(1 365 232 196,27)	(1 092 973 894,57)	62- خدمات
(4073833931.15)	(3 802 191 351, 00)	(2 885 086 552,02)	(2 778 126 419,22)	63- مصاريف المستخدمين
(1052207215.26)	(943 031 870 ,06)	(657 497,83)	(568 096 618,50)	64- ضرائب و رسوم
(1572798807.71)	(1 359 291 912, 66)	(1 286 245 375,79)	(723 768 361,56)	66- مصاريف متنوعة
(853078919.89)	(812 575 592 ,23)	(753 831 919,48)	(610 367 922,33)	- مصاريف الاستهلاكات و 68- المؤونات
33433062992.57	27 794 166 892, 60	20 083 918 214,86	16 979 737 806,26	- نتيجة 83 الإستغلال
14764356911.64	2 431 961 633, 16	8 265 863 195,36	6 725 688 713,13	79- نواتج خارج الإستغلال
(1996119277.16)	(15 933 265 295, 83)	(19 136 673 060,10)	(15 756 431 208,37)	69- تكاليف خارج الإستغلال
(1996119277.16)	(13 501 303 662, 67)	10 870 809 864,74	9 030 742 495,24	- نتيجة خارج الإستغلال 84
33433062992.57	27 794 166 892 60	20 083 918 214,86	16 979 737 806,26	83- النتيجة الإجمالية للإستغلال
(1996119277.16)	(13 501 303 662,67)	(10 870 809 864,74)	(9 030 742 495,24)	84- نتيجة خارج للإستغلال
31436943715.41	14 292 863 229, 93	9 213 108 350,12	7 948 995 311,02	- نتيجة الإجمالية 880
0.00	0,00	0,00	(3 000 000 000,00)	886 - مؤن عن مخاطر الإعتماد

EN MILLIERS DZD

	ACTIF	Note	Montant	Montant
			31 12 2010	31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 260
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 300

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant	Montant
			31/12/2010	31/12/2009
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les institutions Financières	2-13	290 560 461	201 088 954
3	Dettes envers la clientèle	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Dettes représentées par des titres	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Impôt courant -Passif	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Impôt différés - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Comptes de régularisation	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions pour risques et charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Provisions Pour risques Bancaires Généraux	2-21	42 859 591	28 417 616
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau	2-25	13 746 086	13 746 086
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables"		661 676	661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	32 599 909	21 016 960
	TOTAL PASSIF		1 421 685 356	1 260 737 875

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
COMPTE DE RESULTATS

En Milliers DZD

COMPTE DE RESULTATS		Notes	Montant au 31/12/2010	Montant au 31/12/2009
1	Intérêts et produits assimilés	4.1	46 860 243	36 960 378
2	Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 569
4	Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions	4.3		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 846	
7	Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8	Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
9 PRODUIT NET BANCAIRE			52 437 400	41 960 887
10	Charges générales d'exploitation	4.6	-9 961 522	- 8 865 757
11	8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.7	-958 451	- 853 079
12 RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION			41 517 427	32 242 051
13	Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	34 894 591	14 277 592
15 RESULTAT D'EXPLOITATION			45 529 948	31 436 943
16	Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17	Eléments extraordinaires (Produits)	4.11	0	0
18	Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
19 RESULTAT AVANT IMPÔT			45 529 948	31 436 943
20	Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 981 444 51 406	-10 419 983
21 RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4.13	32 599 909	21 016 960

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

En Milliers DZD

Annexe n° 1 bis HORS BILAN
2010

	Intitulé	Notes	Montant	Montant
			31 12 2010	31/12/2009
	A - Engagements Donnés		386 896 261	1 035 694 157
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières		7 375 776	15 635 196
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle		9 440 483	9 440 483
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières		104 103 465	219 847 170
4	Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle		265 976 537	790 771 308
5	Autres Engagements donnés			
	B - Engagements Reçus		312 297 766	360 185 113
6	Engagements de Financements reçus des institutions financières			
7	Engagements de Garanties reçus des institutions financières		312 297 766	360 185 113
8	Autres Engagements reçus			

En milliers de DA	NOTE	Montant	Montant
		EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
ACTIF			
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 060 079 717	1 620 662 782

	NOTES	31/12/2011	31/12/2010
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	52 787 804	46 860 243
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 9 423 661	- 9 145 735
+ Commissions (produits)	4.2	13 393 331	12 371 927
- Commissions (charges)	4.2	- 3 222	- 5 383
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3		
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	55 313	1 179 846
+ Produits des autres activités	4.5	339 417	1 177 435
- Charges des autres activités		- 136 486	- 935
PRODUIT NET BANCAIRE		57 012 496	52 437 398
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 12 700 957	- 9 961 522
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 089 917	- 958 451
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		43 221 622	41 517 425
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 13 206 079	- 30 882 070
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 147 716	34 894 592
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		46 163 260	45 529 947
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RÉSULTAT AVANT IMPÔT		46 163 260	45 529 947
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 11 382 862	- 12 981 444
Impôts différés sur résultat	4.13	38 741	51 406
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	34 809 139	32 599 909

COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 13 144 951	- 9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	- 11 561	- 19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	- 8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		64 150 441	57 012 496
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 089 917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		48 609 947	43 221 622
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
RESULTAT D'EXPLOITATION		36 271 994	46 163 260
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		36 271 994	46 163 260
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	27 180 499	34 819 139

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

2004 ألف درهم	2005 ألف درهم	إيضاح	
			الإيرادات
1,016,573	1,690,200	5	إيرادات الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
154,460	196,409		إيرادات مرابحات دولية قصيرة الأجل
145,368	149,906	6	إيرادات الاستثمارات العقارية
33,643	141,626	7	إيرادات بيع عقارات بغرض التطوير، صافي
112,844	444,741	8	إيرادات عمولات ورسوم وفرق تحويل عملة
(3,809)	343	17	الحصة من أرباح (خسائر) الشركات الشقيقة
10,939	72,818		إيرادات عمليات أخرى
<u>1,470,018</u>	<u>2,696,043</u>		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
(335,619)	(569,464)	9	مصروفات إدارية وعمومية
(27,887)	(11,612)	16	استهلاك الاستثمارات العقارية
(88,716)	(130,173)	10	مخصصات الانخفاض في القيمة
<u>(452,222)</u>	<u>(711,249)</u>		إجمالي المصروفات
1,017,796	1,984,794		الأرباح قبل احتساب حصة المودعين والضريبة
(556,763)	(918,405)	11	حصة المودعين من أرباح السنة
461,033	1,066,389		أرباح السنة قبل احتساب الضريبة
-	(3,015)	27	مصروف ضريبة الدخل
<u>461,033</u>	<u>1,063,374</u>		أرباح السنة
			العائدة إلى:
461,033	1,061,069		مساهمي الشركة الأم
-	2,305		حصة الأقلية
<u>461,033</u>	<u>1,063,374</u>		
<u>0.40</u>	<u>0.70</u>	12	الربح الأساسي للسهم العائد إلى مساهمي الشركة الأم (بالدرهم)

الميزانية العمومية الموحد

31 ديسمبر 2005

2004 ألف درهم	2005 ألف درهم	إيضاح	الموجودات
2,067,210	3,166,104	13	نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية
225,759	829,116		أرصدة وودائع لدى البنوك
7,502,571	5,657,841		مرايجات دولية قصيرة الأجل
17,487,113	28,305,912	14	موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية
216,518	543,160	15	عقارات لغرض التطوير
1,138,379	749,285	16	استثمارات عقارية
73,566	86,644	17	استثمارات في شركات شقيقة
1,298,064	2,012,758	18	استثمارات أخرى
477,726	1,203,374	20	مدينون وموجودات أخرى
126,455	401,765	21	موجودات ثابتة
-	42,320	22	شهرة
<u>30,613,361</u>	<u>42,998,279</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
24,941,016	33,391,950	24	ودائع المتعاملين
1,393,178	4,099,357	25	مستحق لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,277,684	1,628,155	26	مطلوبات أخرى
14,877	39,612	28	زكاة مستحقة
<u>27,626,755</u>	<u>39,159,074</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
1,500,000	1,500,000	29	العائدة لمساهمي الشركة الأم:
(8,226)	(8,226)	30	رأس المال
625,566	731,700	31	برنامج ملكية الأسهم للموظفين
284,701	286,951	31	احتياطي قانوني
280,000	595,000	31	احتياطي أراضي منحة
-	8,320		احتياطي عام
5,378	5,460		احتياطي تحويل عملة
299,177	598,354	32	أرباح مستبقة
2,986,596	3,717,559		أرباح مقترح توزيعها
10	121,646	33	حصص الأقلية
<u>2,986,606</u>	<u>3,839,205</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>30,613,361</u>	<u>42,998,279</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
<u>2,785,261</u>	<u>8,081,461</u>	34	المطلوبات المحتملة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة للإصدار وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 22 يناير 2006.

سعد عبد الرزاق
الرئيس التنفيذي

سعادة سلطان سعيد المنصوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة د. محمد خلفان بن خرباش
رئيس مجلس الإدارة

بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

بيان الإيرادات الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٦	٢٠٠٧	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
٢,٢٨٩,٥٥٨	٢,٢١٤,٤٨٣	٥	الإيرادات
٥٢٥,١٥٣	٦٢٧,١٣٦		إيرادات الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١٦,١٤٨	٢٠٣,٤٦٢	١٨	إيرادات مرابحات دولية قصيرة الأجل
١٥١,٩٧٤	٧٠٨,٧٢٧	٦	الحصة من أرباح الشركات الشقيقة
٩٠٦,٧١٦	٧٩٨,٣٢٧	٧	إيرادات من استثمارات أخرى
١٥٣,٢٠٣	١٨٧,٦٣٩	٨	إيرادات عمولات ورسوم وفرق تحويل عملة
٤١٢,٧١٠	١٤١,٣٣١	٩	إيرادات الاستثمارات العقارية
١٢٠,٩٩٥	١٢٦,٨٦٩		إيرادات من بيع عقارات قيد الإنشاء
			إيرادات أخرى
<u>٤,٥٧٦,٤٥٧</u>	<u>٦,٠٠٧,٩٧٤</u>		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
(٦٣٦,٧١١)	(٨٦٦,٥٠٢)	١٠	مصروفات الموظفين
(٥١١,٤٦٣)	(٥٩١,٩٨٦)	١١	مصروفات إدارية وعمومية
(٧٦,٤٦٧)	(٣٠١,٤٦٨)	١٢	مخصصات الانخفاض في القيمة
(١٠,٢٤٠)	(١٠,٥٠٠)	٢٢	استهلاك الاستثمارات العقارية
<u>(١,٢٣٤,٨٨١)</u>	<u>(١,٧٧٠,٤٥٦)</u>		إجمالي المصروفات التشغيلية
٣,٣٤١,٥٧٦	٤,٢٣٧,٥١٨		الأرباح قبل احتساب حصة المودعين والضريبة
<u>(١,٧٥٧,٦١١)</u>	<u>(٢,٣٥٦,٠١٤)</u>	١٣	وأرباح تحويل حصة في شركة تابعة
			حصة المودعين من أرباح السنة
١,٥٨٣,٩٦٥	١,٨٨١,٥٠٤		الأرباح قبل احتساب الضريبة
(٦,١٢٢)	١٤,١٤٨	٣٢	وأرباح تحويل حصة في شركة تابعة
<u>١,٥٧٧,٨٤٣</u>	<u>١,٨٩٥,٦٥٢</u>		ضريبة الدخل
-	٩٦٨,٩٦٤	٢٧	أرباح تحويل حصة في شركة تابعة
-	(٣٥١,٧٩٥)	١٣	حصة المودعين من أرباح تحويل حصة في شركة تابعة
<u>-</u>	<u>٦١٧,١٦٩</u>		
<u>١,٥٧٧,٨٤٣</u>	<u>٢,٥١٢,٨٢١</u>		أرباح السنة
			العائدة إلى:
١,٥٦٠,٠٩٣	٢,٥٠٠,٤٢١		مساهمي الشركة الأم
١٧,٧٥٠	١٢,٤٠٠		حصة الأقلية
<u>١,٥٧٧,٨٤٣</u>	<u>٢,٥١٢,٨٢١</u>		
<u>٠,٦٥</u>	<u>٠,٨٣</u>	١٤	الربح الأساسي والمخفف للسهم العائد إلى مساهمي الشركة الأم

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٥٠ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له
الميزانية العمومية الموحدة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٦	٢٠٠٧	أيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
٣,١١١,٧٢٤	٤,٩٠٥,٦٥٧	١٥	الموجودات
٤٠٧,٢٤٥	١,١٨٦,٦٥٧	١٦	نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية
١٤,٩٩١,٢٣٩	١٦,٢٧٩,٧٠١	١٧	أرصدة وودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
٣٥,٢٨٢,٩٤٧	٤٨,٨٨٧,٨٤١	١٨	مراجعات دولية قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية
١,٠٥٠,٤٠١	٣,٧٤١,٥٩٦	١٩	موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية
٣,٥٢٣,٩٤٤	٤,٢١٠,٨٧٧	٢٠	استثمارات في شركات شقيقة
٢,١٧١,٠٠٤	-	٢١	استثمارات أخرى
١٣٦,٥٨٥	١٣١,٨٣١	٢٢	عقارات قيد الإنشاء
٧٦١,٢١٣	١,٤٩٩,٣٠٣	٢٣	عقارات محتفظ بها للبيع
٢,٤٦٥,١٢٣	٢,٢٢٧,٧١٩	٢٤	استثمارات عقارية
٤٩٥,٦٠١	٦٣٠,٦٦٧	٢٥	مدينون وموجودات أخرى
٣٦,٩١٠	٣٦,٩١٠		موجودات ثابتة
			شهرة
<u>٦٤,٤٣٣,٩٣٦</u>	<u>٨٣,٧٣٨,٧٥٩</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٤٧,٧٣٢,٤٨٢	٦٥,٠١٦,٨٢٨	٢٨	ودائع المتعاملين
٤,٦٤٩,٩٠٠	٢,٢٤١,٣٢٢	٢٩	مستحق لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
-	٢,٧٥٤,٧٥٠	٣٠	صكوك
٣,١٥٥,٢٦٩	٢,٩٣١,٢٠٠	٣١	مطلوبات أخرى
٧٢,٠٣٥	١٢٩,٥٤٢	٣٣	زكاة مستحقة
<u>٥٥,٦٠٩,٦٨٦</u>	<u>٧٣,٠٧٣,٦٤٢</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
٢,٨٠٠,٠٠٠	٢,٩٩٦,٠٠٠	٣٤	العائدة لمساهمي الشركة الأم:
٢,٧٦١,٠٣٠	٢,٧٥٦,٧٣٧	٣٦	رأس المال
٢٨٦,٩٥١	٢٧٦,١٣٩	٣٦	احتياطي قانوني
٨٩٥,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠	٣٦	احتياطي أراضي منحة
٣٠,٣٢٣	٢٧,٣٤٠	٣٦	احتياطي عام
٥٤٤,٦٤٩	١,٠٠٦,٦٣٧	٣٨	احتياطي تحويل عملة
٤٣,١٩٧	٥٣,٦٥٤		التغيرات المترجمة في القيمة العادلة
<u>١,١٧٦,٠٠٠</u>	<u>١,٦٤٧,٨٠٠</u>	٣٧	أرباح مستحقة
٨,٥٣٧,١٥٠	١٠,٤١٤,٣٠٧		أرباح مقترح توزيعها
٢٨٧,١٠٠	٢٥٠,٨١٠	٣٩	حصص الأقلية
<u>٨,٨٢٤,٢٥٠</u>	<u>١٠,٦٦٥,١١٧</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>٦٤,٤٣٣,٩٣٦</u>	<u>٨٣,٧٣٨,٧٥٩</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
<u>١٢,١٧٤,٣٤٦</u>	<u>١٨,٠٠٥,٥٦٢</u>	٤٠	المطلوبات المحتملة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة للإصدار وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٨.

خالد محمد الكمد
العضو المنتدب لإدارة المجموعة/الرئيس التنفيذي للمجموعة

سماعة/ سلطان سعيد المنصوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. محمد خلفان بن خرباش
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٥٠ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية.

الملحق 15: الميزانية العمومية لبنك دبي الإسلامي 2008-2009

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات	
ألف درهم (معاد بيانته)	ألف درهم		
			الإيرادات
			إيرادات الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٣,٢٠٤,٨٤٠	٣,٣٢٢,٨٥٧	٤١	إيرادات من إستثمارات في صكوك إسلامية
٥٥١,١٠١	٧٠٣,٥٣٩		إيرادات من مبيعات دولية، قصيرة الأجل
٢٦٦,٢٠٨	٥١,٤٧٨	٤٢	حصصة من صافي ربح الشركات الزميلة
١٢٦,٥٣٨	١٧,٣٤٥	١١	خسائر من إستثمارات أخرى
(٦١,٢٩٥)	(١٨,٩٣٥)	٤٣	إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية
٨٧٢,١٢٧	٧٥٢,١٦٩	٤٤	إيرادات من إستثمارات عقارية
١٨٠,٤٠١	٧٨,٣٠٠	٤٥	إيرادات من بيع عقارات محتفظ بها للبيع
٣١,٧١٨	٩٩٧	٤٦	أرباح إعادة شراء صكوك مالية
-	٣٨,٧١٢	٢٦	إيرادات أخرى
٩٨,٧٢٣	١٨٦,٤٥٣	٤٧	
٥,٢٧٠,٣٦١	٥,١٣٢,٩١٥		مجموع الإيرادات
			المصاريف
			مصاريف الموظفين
(٨٨٢,٤٩٧)	(٨١٣,٢٠٢)	٤٨	مصاريف عمومية وإدارية
(٥١٧,٠٤٥)	(٥٢٤,٧٦٠)	٤٩	صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية
(٥٢٠,٨٣٠)	(٨١٧,٩٠٩)	٥٠	إستهلاك إستثمارات عقارية
(٢٠,١٢٥)	(١٨,٧٢٢)	١٥	
(١,٩٤٠,٤٩٧)	(٢,١٧٤,٥٩٣)		مجموع المصاريف التشغيلية
			الأرباح قبل توزيعات حصة المودعين والضرائب
٣,٣٢٩,٨٦٤	٢,٩٥٨,٣٢٢		
(١,٧٧٧,٦٧٢)	(١,٧٣٩,١٩٧)	٥١	حصة المودعين في الأرباح
١,٥٥٢,١٩٢	١,٢١٩,١٢٥		ربح السنة قبل الضرائب
٢,١٣٥	(٦,٨٤٤)	٢٩	ضريبة دخل (مصروف)/ مؤجلة
١,٥٥٤,٣٢٧	١,٢١٢,٢٨١		صافي أرباح السنة
			عائدة إلى:
١,٥٥٤,٣٢٧	١,٢٠٧,٤٩١		حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم
-	٤,٧٩٠		حقوق الملكية غير المسيطرة
١,٥٥٤,٣٢٧	١,٢١٢,٢٨١		صافي أرباح السنة
			العائد الأساسي والمخفض على السهم العائد إلى حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم (درهم)
٠,٤٣ درهم	٠,٣٣ درهم	٥٢	

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.


الميزانية العمومية الموحدة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاحات	
الف درهم (معاد بيانها)	الف درهم (معاد بيانها)	الف درهم		
٤,٩٠٥,٦٥٧	٦,٣٢٨,٦٦٦	١١,٦١١,٥٧٠	٦	الموجودات
١,١٩٥,٧٢٠	١,٨٤٠,٩٧٨	١,٣٥٢,٢٩٩	٧	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
١٦,٢٧٩,٧٠١	١,٦٤٠,٦٠١	١,٢٠٤,٩٥٩	٨	أرصدة وودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
٤٠,٥٣٤,٨٤٨	٥٢,٦٥٩,٠١١	٤٩,٩٢٤,٩٤١	٩	مراجعات دولية قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية
٨,٥١١,٧٥٩	١١,٢٢٦,٢٧٦	٩,٢٩٠,٧٩٧	١٠	موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي
٣,٧٤١,٥٩٦	٤,١٨١,٥٤٨	٤,٢٩٥,١٦٨	١١	إستثمارات في صكوك إسلامية
٤,٠٨٢,٦٨٢	٢,١٠٧,٩٣٦	١,٩٢٥,٩٥٠	١٢	إستثمارات في شركات زمويلة
-	٢٥٧,٨٣٠	٣٨٨,٦٤٨	١٣	إستثمارات أخرى
١٣١,٨٣١	١٦٨,٢٥١	١٥٧,٢٦٩	١٤	عقارات قيد الإنشاء
٢,٠٣٤,٨٩٨	٢,٠٥٥,٠٣٩	١,٩٩٦,٢٨٨	١٥	عقارات لغرض البيع
٢,٢٧٣,٦٤٢	١,٦٧١,٧٢٨	١,٤٦٤,٠٧١	١٦	إستثمارات عقارية
٦٣٠,٦٦٧	٦٦٨,٧٥٣	٦٥٧,٧٩٥	١٧	مدينون وموجودات أخرى
٣٦,٩١٠	-	٣٤,٥١٦	١٨	ممتلكات وآلات ومعدات الشهرة
٨٤,٣٥٩,٩١١	٨٤,٧٥٦,٦١٧	٨٤,٣٠٤,٢٧١		مجموع الموجودات
٦٥,١٧٥,٥٩٤	٦٦,٣٢٨,٦٧٧	٦٤,١٩٥,٥٠٣	٢٤	المطلوبات
٢,٢٤١,٣٢٢	٣,٣٣١,١٠١	١,٤٤٩,٠٥١	٢٥	ودائع العملاء
٢,٧٥٤,٧٥٠	٢,٧٥٤,٧٥٠	٢,٤١٥,٠٣٤	٢٦	أرصدة مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
-	-	٣,٧٥٢,٥٤٣	٢٧	أدوات صكوك تمويلية
٣,٣٩٣,٥٨٦	٣,٤٤٩,٥٢٢	٣,٣٧٠,٨٠٤	٢٨	وكالات تمويلية متوسطة الأجل
١٢٩,٥٤٢	١٤٣,١٦٦	١٤٠,٥٣٦	٣٠	مطلوبات أخرى زكاة مستحقة
٧٣,٦٩٤,٧٩٤	٧٦,٠٠٧,٢٢٦	٧٥,٣٢٣,٤٧١		مجموع المطلوبات
٢,٩٩٦,٠٠٠	٣,٤٤٥,٤٠٠	٣,٦١٧,٥٠٥	٣١	حقوق الملكية
-	(٣,٣٠٧)	(٧٠,٩٠١)	٣٢	رأس المال
٢,٧٥٦,٧٣٧	٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩	٣٣	أسهم الخزينة
٢٧٦,١٣٩	٢٧٦,١٣٩	٢٧٦,١٣٩	٣٣	احتياطي قانوني
١,٦٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	٣٣	احتياطي أراضي منحة
٢٧,٣٤٠	(٥٩,٦٨٠)	(٧٧,٨٤١)	٣٣	احتياطي عام
١,٠٠٦,٦٣٧	(٨٨٨,٧١٤)	(٧٢٣,٧١٣)	٣٤	احتياطي تحويل عملة
-	١١١,٤١١	٥٠,٦٠٠	٣٦	التخيرات المتركمة في القيم العادلة
١,٧٠١,٤٥٤	٨٨٦,١٤٣	٨٢٢,٢٢٢		إحتياطي تحوط الأرباح المستتقة
١٠,٤٦٤,٣٠٧	٨,٧٤٩,٢٧١	٨,٩٧٥,٨٩٠	٣٨	حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم
٢٥٠,٨١٠	١٢٠	٤,٩١٠		حقوق الملكية غير المسيطرة
١٠,٦٦٥,١١٧	٨,٧٤٩,٣٩١	٨,٩٨٠,٨٠٠		مجموع حقوق الملكية
٨٤,٣٥٩,٩١١	٨٤,٧٥٦,٦١٧	٨٤,٣٠٤,٢٧١		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
٢٧,٩٧٤,٨٦١	٤٤,٦٤٢,٦١١	٢٥,٦٣٨,٠٣٠	٣٩	التزامات ومطلوبات طارئة

تم إحتساب البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٠.


عبدالله بن فهد الفهدي
الرئيس التنفيذي


الشيخ خالد بن زايد النهيان
نائب رئيس مجلس الإدارة


محمد بن إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات للمرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاحات	
ألف درهم (معاد عرضه)	ألف درهم		
١١,٢٤٧,٢٢٥	١٢,٩٥٢,٣١٩	٦	الموجودات
٢,٣٥٦,٥٣١	٣,٠٤٣,٠٩٦	٧	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٥٧,١٧١,٠٦٧	٥١,٥٨٦,٠٨٨	٨	مطلوب من بنوك ومؤسسات مالية
٨,٢٠٠,٤٧٦	١٢,٥٦٠,٤٢٦	٩	موجودات تمويلية وإستثمارية إسلامية، بالصافي
١,٧٧٢,٩٤٦	٢,٠٣٤,٣٨٩	٩	إستثمارات في صكوك إسلامية
٣,١٧٦,٩٠٤	٢,٣٣٦,٤٣٩	١٠	إستثمارات أخرى
٥٢٤,١٦٥	١٠٥,٢٨٤	١١	إستثمارات في شركات زميلة
٥٤٤,٩٥٩	٥٠٤,٤٧٢	١٢	عقارات قيد الإنشاء
١,٩٢٢,٩١١	١,٧٨٥,٢٠٥	١٣	عقارات لغرض البيع
٢,٢٩٦,٨٧٣	٣,٠٩٩,٣٣٦	١٤	إستثمارات عقارية
٦٥٣,٠٨٦	٥٨١,٤١٠	١٥	ذمم مدينة وموجودات أخرى
١٧,٢٥٨	-	١٦	ممتلكات، آلات ومعدات
		١٧	الشهيرة
٨٩,٨٨٤,٤٠١	٩٠,٥٨٨,٤٦٤		مجموع الموجودات
			المطلوبات
٦٣,٤٤٧,٠٧٠	٦٤,٧٧١,٣١٧	٢١	ودائع العملاء
٤,٠٩٦,٤٢٧	٤,٠٥٢,٤٣٣	٢٢	مطلوب لبنوك ومؤسسات مالية
٤,١٧٦,٠١٥	٤,١٧٣,٩٨٣	٢٣	أدوات صكوك تمويلية
٣,٧٥٢,٥٤٣	٣,٧٥٢,٥٤٣	٢٤	وكالات تمويلية متوسطة الأجل
٣,٦٧٩,٩٢٣	٣,٥٤٣,٣٥٥	٢٥	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
١٤٦,٣٣٦	١٢١,٠٧٦	٢٨	زكاة مستحقة
٧٩,٦١١,٣١٤	٨٠,٤١٤,٧٠٧		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٣,٧٩٧,٠٥٤	٣,٧٩٧,٠٥٤	٢٩	رأس المال
٢,٧٣١,٨٧٩	٢,٧٣١,٨٧٩	٣٠	إحتياطي قانوني
٢٧٦,١٣٩	٢٦٧,٠٨٥	٣٠	إحتياطي أراضي منحة
٢,٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	٣٠	إحتياطي عام
(٩١,٥٤١)	(١٢٢,٢١٨)	٣٠	إحتياطي ترجمة عملات
(٢٤٣,١٦٦)	(٨٣١,٨٤٩)	٣١	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات
١٠,٦٥٦	-	٣٣	إحتياطي تحوط
٤٩٥,٠٥٨	٩٤٣,٤٨٤		الأرباح المستتقة
٩,٣٢٦,٠٧٩	٩,١٣٥,٤٣٥		حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم
٩٤٧,٠٠٨	١,٠٣٨,٣٢٢	٣٥	أطراف غير مسيطرة
١٠,٢٧٣,٠٨٧	١٠,١٧٣,٧٥٧		مجموع حقوق الملكية
٨٩,٨٨٤,٤٠١	٩٠,٥٨٨,٤٦٤		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
٢٤,٢٦٦,١٨٤	١٨,٦٦٥,٨٥٠	٣٦	المطلوبات المحتملة والإلتزامات



عبدالله علي الهاملي
الرئيس التنفيذي



د/ طارق حميد الطائيسر
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعاده/ محمده إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

الملحق 16: الميزانية العمومية لبنك دبي الإسلامي 2010-2011

٢٠١٠ ألف درهم (معاد عرضه)	٢٠١١ ألف درهم	إيضاح
٣,٢٢١,٦٩٥	٣,٤٤٨,٥٠٦	٣٨
٣٧٦,٢٦٠	٥١٧,٣٣٢	
٣٦,٣١٣	٨٣,١٣٣	٣٩
١٣٦,١٦٣	٣٩,٠٣٦	٤٠
٦٨٧,٠٣٠	٧٠٠,٥٨٧	٤١
٩٠,١٦٦	٧٠,٠٤٢	٤٢
١٤,٤٩٨	١٥,٣٩٠	٤٣
١٤٠,٠٠٦	١٣٠,٨٣٧	٤٤
٦,٤١٨	-	٢٣
<u>٤,٧٠٨,٥٤٩</u>	<u>٥,٠٠٤,٨٦٣</u>	
		الإيرادات
		إيرادات الموجودات التمويلية والإستثمارية الإسلامية
		إيرادات من الصكوك الإسلامية
		إيرادات من مرابحات ووكالات دولية، قصيرة الأجل
		الأرباح من إستثمارات أخرى
		إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية
		إيرادات من إستثمارات عقارية
		إيرادات من بيع عقارات محتفظ بها للبيع
		إيرادات أخرى
		أرباح إعادة شراء أداة صكوك تمويلية
		مجموع الإيرادات
		المصاريف
(٨١٧,٨١٩)	(٩٠٨,٨٨٣)	٤٥
(٥٤٢,٩٤٣)	(٥٦٣,٤٠٩)	٤٦
(٢٢,٦٦٩)	(٢٤,٢٠٥)	١٤
(٨٠١,٠٥٥)	(٩٩٤,٩٦٤)	٤٧
(٦٢,٨٢٤)	(٩١,٩٤٨)	٤٨
<u>(٢,٢٤٧,٣١٠)</u>	<u>(٢,٥٨٣,٤٠٩)</u>	
٢,٤٦١,٢٣٩	٢,٤٢١,٤٥٤	
<u>(١,٤٣٥,٦٣١)</u>	<u>(١,٣٨٦,٨٠٨)</u>	٤٩
١,٠٢٥,٦٠٨	١,٠٣٤,٦٤٦	
(١,٠٩٩,٨٩١)	٢٨,٥٥١	١١
٦٣٧,٠٣٨	-	٢٠
٥٦٢,٧٥٥	١,٠٦٣,١٩٧	
<u>(٣,٤٩٢)</u>	<u>(٦,٧٨٢)</u>	٢٦
<u>٥٥٩,٢٦٣</u>	<u>١,٠٥٦,٤١٥</u>	
٥٥٣,١٥٣	١,٠١٠,١٤١	
٦,١١٠	٤٦,٢٧٤	
<u>٥٥٩,٢٦٣</u>	<u>١,٠٥٦,٤١٥</u>	
		الربح قبل توزيعات حصة المودعين والضرائب
		حصة المودعين في الأرباح
		الربح التشغيلي للسنة
		حصة الربح / (الخسارة) من الشركات الزميلة
		الربح من الاستحواذ على حصص مسيطرة
		ربح السنة قبل الضريبة
		مصروف ضريبة الدخل
		الربح للسنة
		موزعة كما يلي:
		حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم
		حقوق الأطراف غير المسيطرة

الملحق 17: الميزانية العمومية لبنك دبي الإسلامي 2012-2013

بنك دبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2013

١ يناير 2013	31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	التوضيح
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
(معااد عرض)	(معااد عرض)		
الموجودات			
١٢,٣٥٢,٦٧٩	١٥,٤٢٢,٩٩٦	٢٢,٧١٢,٩٦٤	٦ نقد، وأرصدة لدى البنوك المركزية
٣,١٥٢,٠٥٩	٣,٢٢٩,٠٥٦	٤,٦٠٦,١٦٨	٧ مخزونات من بنوك ومؤسسات مالية
٥١,١١٧,٦١٨	٥٥,١٤٩,٦٨٨	٥٦,٠٧٠,٦٢٨	٨ موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية، متطابق
١٢,٦٨٨,١١١	١١,٠٨٨,٦٦٢	١١,٦٤٩,٥٥٢	٩ استثمارات في عقود إسلامية مقاسة بالتكلفة المتأخذ
٤,٠٥٢,١٣٢	١,٩٨٦,٠٢١	٢,٠٢٩,٦٥٧	١٠ استثمارات أخرى بالقيمة العادلة
١,١٩٨,٩٢٨	٢,٠٢٩,٩٥٢	١,٨٧٧,٨٢٩	١١ استثمارات في شركات زمنية ومشاريع مشتركة
٢,٥٥٨,٦٥٥	١,٩٩٧,٣٧٤	١,٨٤٠,١٧٢	١٢ عقارات محفظ بها للبيع
١,٩١٨,٥٢٩	٢,٠٨٢,٠٠٠	٢,٠١٣,٣١٤	١٣ استثمارات عقارية
٥,٦٨٥,٨٦٨	٤,٨٦١,٩٥٨	٤,٤٥٧,٣٧٤	١٤ ذمم متدنية وموجودات أخرى
٦١٩,١٢٠	٥٨٦,٤٧٧	٥٣٦,٤٦٨	١٥ مدفوعات، آلات ومدفوعات
٩٢,٩٤٤,٧٠٠	٩٨,٦١١,٦١٢	١١٢,٢٨٨,٤٢٨	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
٦٤,٢٧٦,٢٩٨	٦١,٧٢٥,٥٢٣	٧٩,٠٦٠,٥٤٦	١٧ ودائع العملاء
٤,٥٧٧,٦٨١	٦,٦٦٨,٠٠٠	٢,٩٢٠,٠٠٠	١٨ مخزونات بنوك ومؤسسات مالية
٤,١٧٢,٩٨٣	٤,٦٧٥,٩٦٠	٢,٨٠٧,٦٠٢	١٩ أدوات صكوك تمويلية
٢,٧٥٢,٥٤٣	٢,٧٥٢,٥٤٣	-	٢٠ وثائق تمويلية متوسطة الأجل
٥,٦٦٥,٢٨١	٤,٩٢٤,٧٠٠	١٢,٢١٢,٥١١	٢١ ذمم دائمة ومطلوبات أخرى
١٢١,٠٧٦	١٢٢,٥٧٢	١٦٥,٥٩٨	٢٢ ذمم زكاة دائمة
٥٢,٦٦٢,٣٦٢	٨٦,٤١٨,٢٤٨	٩٦,٩٤٦,٢٤٩	مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
٢,٧٩٧,٠٥٤	٢,٧٩٧,٠٥٤	٢,٩٥٢,٧٥١	٢٤ حقوق ملكية
-	-	٢,٦٧٢,٠٠٠	٢٥ رأس المال
٥,٢٤٨,٦٦٤	٥,٣٤٨,٩٦٤	٥,٤٩٥,٦٦٤	٢٦ صكوك من الطبقة الأولى
(٨٢٩,٦٢٢)	(٨١٧,٩١٢)	(٥٦٢,٨٥٠)	٢٧ احتياطات أخرى وأسم خريفة
(١٢٢,٨٢٠)	(١٩٢,١٠٠)	(٢٨٠,٨٣٢)	٢٨ استثمارات القصة العادلة للاستثمارات
٤٤١,٠٩٨	٦٥١,٧٧٦	٢,٠١٢,٩٢٦	٢٩ احتياطي تحويل عملاء الأرباح المستفادة
٨,٦٢٤,٦٥٤	٩,٠٨٧,٧٨١	١٤,٢٩١,٦٨٥	حقوق الملكية للمساهمين في الشركة الأم
٢,٦٤٧,٦٨٤	٢,٦٠٥,١٢٣	٢,٠٥٠,٥٠٤	٣٠ حقوق الأطراف غير المسيطرة
١١,٢٧٢,٣٣٨	١١,٦٩٢,٩٠٤	١٦,٣٤٢,١٨٩	مجموع حقوق الملكية
٩٢,٩٤٤,٧٠٠	٩٨,٦١١,٦١٢	١١٢,٢٨٨,٤٢٨	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

د/ طارق حميد الطاير
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة/ محمد إبراهيم الشويبي
رئيس مجلس الإدارة

د/ عدنان شنوان
الرئيس التنفيذي

عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

الملحق 17: الميزانية العمومية لبنك دبي الإسلامي 2012-2013

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
(معاد عرضها)			
			الإيرادات
٣,٢٦٦,٣٦٦	٣,٣٤٨,٤٣٠	٣١	إيرادات من الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
٦٦٦,٤٦٥	٥٨٥,٥٨٢		إيرادات من الاستثمارات في البنوك الإسلامية
٥٨,١٥٧	٩٥,٦٧٤	٣٧	إيرادات من سريجات ووكالات دولية، قسرية: قرض
٢٢,٤٨٣	٢١,٩٦٦	٣٣	صافي الربح من استثمارات أخرى بالقيمة العادلة
٧٨٠,٠١٤	٧٩٨,٨٥٤	٣٤	إيرادات الرسوم والعمولات وتحويل عملات أجنبية
٩٠,٦٩٥	٦١,١٩٨	٣٥	إيرادات من استثمارات عقارية
١١٧,٣٩٢	٢٣٣,١٦٤	٣٦	صافي الإيرادات من عقارات محتفظ بها للبيع
١٢٤,٨١٤	٦٥,٥٢٥	٣٧	إيرادات أخرى
<u>٥,٢٣١,٠١٦</u>	<u>٥,٦١٠,٣٩٣</u>		مجموع الإيرادات
			المصاريف
(٩٦٦,٣٦٣)	(١,٠٥١,١٥٩)	٣٨	مصاريف الموظفين
(٥١٨,٤٣٦)	(٥٠٢,٣٥٦)	٣٩	مصاريف عمومية وإدارية
(٣١,٣٣٨)	(٣٦,١٩٨)	٤٣	إستهلاك استثمارات عقارية
(١,٣٨٣,٥٠٠)	(٩٨,٨٦٤)	٤٥	امتلاك ممتلكات، آلات ومعدات
(٩٧٢,٦٣٣)	(٩٢,٠١٢)	٤٠	صافي خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية
(١٢,٠٦٤)	٩٥,٤٤٤	٤١	صافي عكس انخفاض قيمة / (خسارة انخفاض قيمة) الموجودات غير المالية
<u>(١,٧١٣,١٢٩)</u>	<u>(٢,٥١٢,٦٩٥)</u>		مجموع المصاريف
			الربح التشغيلي قبل خصبة المؤدعين وحاملي الصكوك من الأرباح وخصبة الربح من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وخصبة الدخل
٢,٥١٧,٨٨٧	٢,٩٩٧,٦٩٨		
(١,٣٥٧,٤٩٩)	(١,٠٥٣,٨٣١)	٤٢	خصبة المؤدعين وحاملي الصكوك من الأرباح
<u>١,١٦٥,٣٨٨</u>	<u>١,٩٤٣,٨٦٧</u>		الربح التشغيلي للسنة
٦,٨٥٧	٧٨,٠٧٧	١١	خصبة الربح من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
<u>١,٢٢٦,٢٤٥</u>	<u>١,٧٢١,٩٤٤</u>		الربح للسنة قبل خصبة الدخل
(١٢,٨٠١)	(٣,٦١٥)	٢٢	مصرف خصبة الدخل
<u>١,٢١٣,٤٤٤</u>	<u>١,٧١٨,٣٢٩</u>		الربح للسنة
			عائدة إلى:
١,١٥٠,٠٧٢	١,٦١٠,٩٣٦		مالك الشركة الأم
٦٣,٣٧٢	١٠٧,٣٩٠		الأفراد غير المسيطرة
<u>١,٢١٣,٤٤٤</u>	<u>١,٧١٨,٣٢٩</u>		الربح للسنة
٠,١٣٠ درهم	٠,٢٨ درهم	٤٣	العائد الأساسي والمخفض على السهم (درهم لكل سهم)

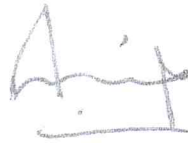
تشكل الإيرادات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

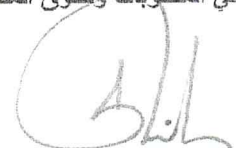
٢٠١٤	٢٠١٥	إيضاح	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم		
١٦,٣١٧,٤٠٥	١٣,٤١٤,٨٧٤	٧	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٤,٣١٦,٤٥٢	٥,٠٨٤,٧٤٠	٨	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
٧٣,٩٧٦,٦٠٢	٩٧,٢١٩,٥٩٩	٩	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
١٦,١١٨,٧٨٢	٢٠,٠٦٥,٦٥١	١٠	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المضافة
٢,٠٣٦,٦٩٧	١,٨٣٠,٩٨٦	١١	استثمارات أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة
١,٨٧٣,٠٦٥	٢,٠٨٤,٩٧٧	١٢	الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
١,٥١١,٨١٥	١,٣٩٣,٩٥٣	١٣	العقارات المحفوظ بها للتطوير والبيع
٢,٠٤١,٨٥٦	٢,٧٤٣,٤٤٢	١٤	العقارات الاستثمارية
٥,١١٣,٩١٣	٥,٢٦٣,٩٢٧	١٥	ذمم مدينة وموجودات أخرى
٥٨٠,٧٧٢	٧٩٥,٣٥٥	١٦	الممتلكات والمعدات
١٢٣,٨٨٧,٣٥٩	١٤٩,٨٩٧,٥٠٤		إجمالي الموجودات
=====	=====		
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٩٢,٣٤٥,٤٦٨	١٠٩,٩٨١,٤٣٢	١٨	ودائع العملاء
٣,٩٣٩,٦٥٣	٤,٧١٢,٦٢٨	١٩	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
٢,٨٤٧,١٧٥	٥,٦٠١,٩٢٥	٢٠	صكوك مصدرة
٦,٨٥٤,٤٩٨	٦,٥٨٩,٦٤٨	٢١	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
١٩٤,٤٨١	٢١٨,٣٤٣	٢٣	ذمم زكاة دائنة
١٠٦,١٨١,٢٧٥	١٢٧,١٠٣,٩٧٦		إجمالي المطلوبات
=====	=====		
			حقوق الملكية
٣,٩٥٣,٧٥١	٣,٩٥٣,٧٥١	٢٤	رأس المال
٣,٦٧٣,٠٠٠	٧,٣٤٦,٠٠٠	٢٥	صكوك من الشق الأول
٥,٤٩٤,١١٧	٥,٦١٧,٥٣٩	٢٦	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة
(٥٦٧,٨٠٦)	(٦٥٧,٣٦٧)	٢٧	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(٢٨٠,٣٨٣)	(٣٥٤,٨٢٩)	٢٨	احتياطي صرف العملات
٣,٢٥٢,١٩٢	٤,٥٦٣,٧٣٤		الأرباح المحتجزة
١٥,٥٢٤,٨٧١	٢٠,٤٦٨,٨٢٨		حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك
٢,١٨١,٢١٣	٢,٣٢٤,٧٠٠	٣-١٧	الحصص غير المسيطرة
١٧,٧٠٦,٠٨٤	٢٢,٧٩٣,٥٢٨		إجمالي حقوق الملكية
=====	=====		
١٢٣,٨٨٧,٣٥٩	١٤٩,٨٩٧,٥٠٤		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
=====	=====		



د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة



عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب



سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٩ إلى ١٠٢ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين ١ و٢.

٢٠١٤	٢٠١٥	إيضاح	
ألف درهم	ألف درهم		
			صافي الإيرادات
٤,٤٤٣,٧٢٣	٥,٥٢٠,٢٠٣	٣١	الإيرادات من المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,٠٥٢,٢٠٥	١,٢٩٤,٥٦٤	٣٢	إيرادات العمولات والرسوم وصرف العملات الأجنبية
٣٩,١٤٩	٣٧,٣٧٨	٣٣	الإيرادات من الاستثمارات الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، صافي
٢١٥,٣٢٣	٢٤٥,٥٦٣	٣٤	الإيرادات من العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع، صافي
٨٣,٢٤٧	١١١,٣٧٨	٣٥	الإيرادات من العقارات الاستثمارية
١٣٤,٦٤٤	٢٧٦,١٤٦	٦-١٢	الحصة من أرباح شركات زميلة وانتلافات مشتركة
٢٢٢,٢٣٦	٦٠,٧٠٨	٣٦	إيرادات أخرى
٦,٢٣٠,٥٢٧	٧,٥٤٥,٩٤٠		إجمالي الإيرادات
(٧٩٩,٠١٨)	(١,٠٥٧,٣٣٢)	٣٧	ناقصاً: حصة المودعين وحاملي الصكوك من الأرباح
٥,٤٣١,٥٠٩	٦,٤٨٨,٦٠٨		صافي الإيرادات
			المصروفات التشغيلية
(١,٢٥٩,٩٤٩)	(١,٤٧٩,٦٣٨)	٣٨	مصروفات الموظفين
(٥٠٩,٥٦٢)	(٥٨٩,٤٠٨)	٣٩	المصروفات العمومية والإدارية
(٣٤,٩٨٥)	(٢٨,٨٢٣)	١-١٤	استهلاك عقارات استثمارية
(١٠٢,٤٧٥)	(١٢٥,٣٦٣)	١٦	استهلاك ممتلكات ومعدات
(١,٩٠٦,٩٧١)	(٢,٢٢٣,٢٣٢)		إجمالي المصروفات التشغيلية
٣,٥٢٤,٥٣٨	٤,٢٦٥,٣٧٦	٤٠	صافي الإيرادات التشغيلية قبل خصائر انخفاض القيمة والضريبة
(٧٠٢,٥٩٣)	(٤١٠,٣١٤)		خصائر انخفاض القيمة، صافي
٢,٨٢١,٩٤٥	٣,٨٥٥,٠٦٢	٣-٢٢	أرباح السنة قبل مصروفات ضريبة الدخل
(١٨,٢١٩)	(١٥,٨٠٢)		مصروفات ضريبة الدخل
٢,٨٠٣,٧٢٦	٣,٨٣٩,٢٦٠		صافي أرباح السنة
٢,٦٦٠,٦٦٥	٣,٥٥٥,٥٥٧	٣-١٧	منسوبة إلى: مالكي البنك
١٤٣,٠٦١	٢٨٣,٧٠٣		الحصص غير المسيطرة
٢,٨٠٣,٧٢٦	٣,٨٣٩,٢٦٠		صافي أرباح السنة
٠.٦١	٠.٨١	٤١	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (درهم لكل سهم)

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٩ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين ١ و ٢.